وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة وتسيير الجماعات المحلية

بعنوان:

الأمن الإنساني وفقا لسياسات المصالحة الوطنية "تجربة الجزائر"

من إعداد الطالب:

- بومدين صرصار

إشراف الأستاذ:

العربي درعي

أعضاء اللجنة:

1. .....مشرفا
2. .....رئيسا
3. .....مناقشا

السنة الجامعية 2012-2013

إهداء

إلى الذي شجعني كثيراً وغمرني بحبه وعطفه وحنانه أبي الحبيب حفظه الله ورعاه.

إلى التي سهرت الليالي من أجلي وملأت عليا الدنيا بدعواتها أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها.

إلى أخي محمد، عبد الحق

إلى كل اخواتي

وإلى كل أصدقائي جمال، عز الدين ، حميد فتحي، قديرو.

إلى من شاركاني في إعداد هذه المذكرة فاطيمة، سومية .

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في اعداد هذا العمل.

يونس

التشكرات

قال الله تعالى : << و لقد أتينا لقمان الحكمة أن أشكر الله و من شكر فإنما شكر لنفسه ومن كفر فان الله غني حميد >>

الآية 12 سورة لقمان

وعملا بمضمون الآية الكريمة نتوجه بخالص الشكر الى الخالق عز وجل الذي وفقنا بعناية لانجاز هذا العمل ونحمده ونسأله التوفيق في القول والعمل كما أتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذ << درعي العربي >> المشرف على هذا العمل والذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وتوجيهاته الصائبة.

كما نخص بالذكر كل الأساتذة والإداريين والعاملين بجامعة مستغانم.

وكل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا العمل

يونس

مقدّمة

مقدمة

لم يُنظرْ إلى الأمن بمفهوم واحد في كلّ الدول، وقد كانت الدولة إلى وقت قريب وحدة التحليل الأساسية له، وهو ما يعرف بالمنظور "الواقعي" للأمن. وبفعل التطوّرات الحاصلة في الساحة الدولية(العولمة، تغيّر مفهوم السيادة والحدود الوطنية، التكتّلات الإقليمية وتغيّر طبيعة التهديدات)، تطوّر المفهوم لتصبح بؤرة التركيز فيه: المجتمع، الأفراد والإنسانية إلى جانب أمن الدولة .

تبنّى تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة لسنة 1994 مفهوم الأمن الإنساني موسِّعاً المنظور الواقعي للأمن، لمواكبة ظواهر حملت الصبغة العالمية كالفقر والأمراض والأوبئة والجريمة المنظّمة والمخدّرات والإرهاب الدولي. وطالب التقرير بالإنتقال من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني بشقّيه: التحرّر من الخوف والتحرّر من الحاجة، وكذا الإهتمام بالإنشغالات العادية للأفراد والمجاعة والبطالة والجريمة، والحرّيات السياسية، ونأياً عن مفهوم الأمن بالأسلحة إلى الأمن بالتنمية الإنسانية المستدامة التي تضمن التنمية الإقتصادية المستمرّة، احترام حقوق الإنسان، سيادة القانون، العدالة الإجتماعية والحكم الراشد.

وبالتالي يصبح الموضوع الأمني من خلال هذا المفهوم مسألة عابرة للقوميات، كونه يتمحور حول الكيان البشري، ويستلزم رؤية عالمية للموضوع بغض النظر عن الخصوصيات الجغرافية والثقافية، ما يدفع إلى تنمية العمل الدولي المشترك وتنسيق الجهود في سبيل مواجهة التهديدات. كما أنّ مفهوم الأمن الإنساني يعترف بأمن الدولة ولا يعتبره إلاّ مجرّد وسيلة لتحقيق أمن الأفراد وليس غاية في ذاته. وقد جعل هذا المفهوم الإنسان موضوعاً للأمن وهدفاً له في نفس الوقت بخلاف المنظور التقليدي الواقعي الذي أهمل البعد الإنساني بتركيزه على محورية الدولة. تتطلّب التهديدات الجديدة للأمن تبنّي مقاربة شاملة تستفيد من كلّ الإمكانات المتاحة لدى الفواعل المختلفة بما فيها الفاعل الأساسي وهو الدولة.

لقد عملت الجزائر على ضمان أمنها ورسمت وطبّقت سياسات أمنية لذلك. وتعرّض الأمن الجزائري إلى التهديد الخارجي خلال "حرب الرمال" مع الجار المغربي عقب الإستقلال. لكنّ التهديد الداخلي للأمن الذي برز بعد توقيف المسار الإنتخابي في جانفي 1992، لم يكن ضمن توقّعات صانع القرار الأمني وشكّل خطراً حقيقياً على أمن

الجزائر دولة ومجتمعاً وأفراداً. لقد مثّلت فترة التسعينيات من القرن الماضي المظهر الأكثر دموية لأزمة الجزائر المستقلّة.

في البداية تمّ التعامل مع التهديد الداخلي بأسلوب أمني عُرف "بسياسة الكلّ الأمني"، وقد بدا أسلوباً مكلّفاً للغاية. ثمّ استُخدِم أسلوب سياسي ــ بديلاً أو مكمِّلاً ــ عبر المفاوضات بين بعض أطراف الصراع ضمن مسار طويل ومتواصل كان نهايته، إلى حدّ الآن، قانون السلم والمصالحة الوطنية الصادر سنة 2005.

سنحاول أن نتعرّض ضمن هذا البحث إلى تسيير السياسات الأمنية في الجزائر من خلال دراسة مسار المصالحة الوطنية باستعمال مقترب تحليلي هو المقترب التحوّلي للصراع، ونحاول من خلاله معرفة طبيعة أسلوب التعامل مع الأزمة الجزائرية، سواءً بتسيير الصراع، تحويل الصراع أو حلّ الصراع.

ولأجل استكمال التحليل اعتمدنا مجموعة من الفرضيات هي:

الفرضية الأولى هي أنّ المصالحة الوطنية سياسة أمنية.

الفرضية الثانية هي أنّ المصالحة الوطنية أعطت غطاءً قانونياً وسياسياً للهدنة المعلنة من طرف الجيش الإسلامي للإنقاذ.

الفرضية الثالثة هي أنّ المصالحة الوطنية مكمّلة للسياسة الأمنية.

الفرضية الرابعة هي أنّ مجموع الأسباب المؤدّية إلى الأزمة متعدّدة الجوانب تُختصَر في غياب الأمن الإنساني، وأنّ إحلال الأمن الإنساني هو المخرج من الأزمة.

من خلال هذا الموضوع، سنحاول أن نجيب على **الإشكالية الرئيسية:** هل كانت الأزمة الجزائرية في التسعينيات أزمة أمنية انتقلت إلى السياسة أم أنّها أزمة سياسية انتقلت إلى المستوى الأمني؟ وبالتالي هل يكون المخرج للأزمة سياسياً أم أمنياً؟ وفي النهاية، هل خدمت المصالحة الوطنية الأمن الإنساني في الجزائر؟

يتفرّع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- ما هو مفهوم الأمن وما هي النظريات المختلفة التي اهتمّت بالموضوع؟
- ما هي الإضافة التي ميّزت مفهوم الأمن الإنساني عمّا سبقه من نظريات؟

- ما هو مفهوم المصالحة نظرياً وتطبيقياً؟
- ما هي خصوصيات المصالحة الجزائرية مقارنة ببعض التجارب في العالم؟
- ما هي التطوّرات الأمنية والسياسية التي أدّت إلى تبنّي المصالحة في الجزائر؟
- كيف يمكن أن نتصوّر مستقبل المصالحة في الجزائر من خلال الأمن الإنساني؟

يحتلّ موضوع المصالحة في العالم حيّزاً متزايداً، لأنّه أصبح يمثّل طريقة مُثلى لتجاوز الصراعات المباشرة، فقد تمكّنت الجزائر من خلالها من تطويق التهديد الأمني الذي كانت عرضة له. وقد احتلّت المصالحة أولوية السياسات الوطنية في الفترة الماضية، ولا زالت جزءًا مهمّاً من الأجندة الوطنية، وبالتالي تكتسي دراسة المصالحة أهمّية واضحة كخطوة أولى في تثبيتها. كما أنّ دراسة المصالحة كذلك تفتح الباب أمام الإستفادة من التجارب الدولية في المجال، لنتمكّن من القيام بتقييم علمي للتجربة الجزائرية يسمح بإعطائها دفعاً قويّاً، دون الحاجة إلى تكرار أخطاء التجارب الأخرى. يساهم الإطلاع على تجارب الغير في المجال في اختصار التكلفة من حيث الوقت والجهد معاً.

إنّ دراسة المصالحة الوطنية في الجزائر يمكن أن يكون خطوة في البحث عن نسخة مطوَّرة من الإنتماء الواعي إلى الوطن، يكون أساسه المعرفة العلمية التي من شأنها النظر بصورة موضوعية إلى تاريخ، حاضر ومستقبل الجزائر، تدرس تجارب التاريخ لتصيغ من عصارتها سياسات واقعية تأخذ بعين الإعتبار الإمكانيات والفرص المتاحة. تكون بداية هذا الإنتماء الواعي عبر المعرفة العلمية لكلّ جوانب الحياة الجزائرية، ضمن مشروع علمي شامل ومتكامل يجمع بين السياسة والإقتصاد، الثقافة والمجتمع، التاريخ والجغرافيا. تُستَلهم من خلاصته منظومة ثقافية وتربوية تصقل الهوية الوطنية، تنشئ الفرد الجزائري المتصالح مع ذاته، تاريخه وحاضره. ستكون دراستنا للمصالحة الوطنية إسهاماً بسيطاً في هذا المجال، ولتكوين بناء معرفي يُغنينا عن التلقّي المباشر لتحليلات يصنعها الغير.

في هذه الدراسة حاولنا استعمال المقترب التحوّلي للصراع لمقاربة المصالحة الوطنية الناتجة أصلاً عن صراع داخلي في الجزائر. يمكّن هذا المقترب من فهم تسلسل حلقات المصالحة الوطنية من خلال تشخيص الوضع القائم وتحديد صيغة الحلّ (المصالحة) وتفاصيلها التي امتدّت إلى سنوات، ولا تزال. كما يمكّننا مفهوم "النضج" من

تحديد المنعرج الذي عرفته سياسة الكلّ الأمني، من خلال البحث عن أسلوب آخر لحلّ الأزمة.

يتعرّض الفصل الأوّل إلى الإطار المفاهيمي للدراسة، بتناوله كلّ المفاهيم المفتاحية التي ستُستعمل في موضوع البحث. سنحاول استعراض مفهوم الأمن ونظرياته المختلفة، من "الواقعي" إلى غاية مفهوم الأمن الإنساني باعتباره مفهوماً شاملاً للأمن. ثمّ سنتعرّض إلى مفهوم المصالحة وأنواعها وعوامل نجاحها. وأخيراً سنعمد إلى مفهوم المقترب التحوّلي للصراع، الذي سنستعمل أدواته المفاهيمية لتحليل المصالحة الوطنية. أمّا الفصل الثاني فيستعرض تطوّر الأزمة الأمنية الجزائرية، بداية من توقيف المسار الإنتخابي، والسياسات المستعمَلة لحلّها، وكذا تطوّر المسار الذي اتخذته معالجة هذه الأزمة انتهاءً بقانون السلم والمصالحة الوطنية. وأخيراً يتضمّن الفصل مقارنة التجربة الجزائرية بتجربتي المغرب وجنوب إفريقيا في المصالحة. أمّا الفصل الثالث، فيتضمّن دراسة مستقبل المصالحة الوطنية من منظور الأمن الإنساني من خلال بعض أبعاده، بعد تحليليها عبر مراحل التشخيص، الصيغة والتفاصيل وفق المقترب التحوّلي للصراع.

لو كان البحث متعلّقاً بجنوب إفريقيا لكان الأمر يسيراً، فكلّ ما يجب فعله هو تجميع الكمّ المعرفي اللازم للدراسة وتحليله. أمّا صعوبة البحث عن الحالة الجزائرية، فسببها الجهد المضاعف الذي يتوجّب على الباحث بذله. ويمكن تقديم الوضع بهذه الصورة: باحث جزائري شابّ أمام بحث متعلّق بالجزائر في موضوع حسّاس يمسّ كلّ الجزائريين من قريب أو من بعيد. فالباحث يمتلك ثقافة خاصّة مكّنته من تكوين قناعات وأحكام خاصّة، لكنّ هذا النوع من البحوث يتطلّب تحييد قناعة الباحث وتكوين أخرى بديلة: قناعة علمية تؤدّي إلى أحكام علمية. ولتحقيق هذه القناعة العلمية مسار طويل يستغرق الباحث في حوار داخلي، تتنازعه الثقافتان الذاتية والعلمية. وربّما يكون من الأفضل له أن لا ينتصر لإحداهما، بل أن يسعى إلى أن يصالح بينهما وتحقيق **المصالحة الداخلية**. فيكون أقرب إلى الموضوع من الباحث العلمي حول الظاهرة ومن المُعايش للظاهرة، لأنّه كلاهما في آن، لنقدّم في النهاية نموذجاً جديداً من الذاتية العلمية القادرة على فهم الذات والواقع معاً والإستجابة لهما.

كما تكمن بعض الصعوبة في هذه الدراسة في الطبيعة الأمنية لتفاصيل الموضوع، حيث تكتسي المعلومة بطابع السرّية وقد تكون متضاربة باختلاف مصادرها. كما أنّ المصادر الرسمية تتعامل بنوع من التحفّظ في إعطاء التفاصيل، بينما تستند التقارير التي تصدرها المنظّمات الدولية إلى مصادر خاصّة بها، ممّا يعرّض الباحث إلى الوقوع ضحيّة نقص المعلومة وتوجيهها في الأخير. ولعلّ الأمر يحتاج عملاً تأريخياً يتمّ فيه تحقيق الأحداث والوقائع، لتكون قاعدة أولية لعمل تحليلي. بالإضافة إلى أنّ الصراعات عادة ما تُروى بوِجهة نظر كاتبيها، ولعلّ هذا ما يستدعي جهداً لبناء رواية تدعم المصالحة في بعدها التاريخي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

يعتبر الأمن الإنساني مفهوما جديدا نسبيا و قد أصبح أكثر انتشارا في السنين الأخيرة، لذلك ما زال الغموض يلفه إلا في بعض الدوائر الأكاديمية و صنع السياسات.عموما، لم يعد بالإمكان دراسة الأمن من زاوية أحادية، في عالم "معولم" أصبحت فيه التهديدات عابرة للقوميات و الدول فاقدة لسلطتها. و استجابة لذلك، لا بد أن ينظر إليه من زاوية متعددة الاختصاصات، تأخذ بعين الاعتبار تشكيلة من المتغيرات و تأثيراتها المتبادلة. سنحاول من هذا الفصل استكشاف تعدد مفهوم الأمن و أبعاده المختلفة، و سنعمل على تتبع تطور مفهوم الأمن الإنساني و الإشارة إلى أهم النظريات التي سبقته، ثم قدرته على طرح نموذج معرفي جديد.

المبحث الأول: **مفهوم الأمن الإنساني و فواعله**

حظي مفهوم "الأمن" بكثير من النقاش، و قد وصفه بيتر مونجولد بأنه مفهوم "هلامي"، و ينظر إليه أيضا على أنه "مثير للجدل" و"غامض" في محتواه و حجمه. إن النقاش حول الأمن أشبه ما يكون بالنقاش حول المصالح و الأذواق و السلوك.

المطلب الأول: تعريف الأمن الإنساني

لم يحظ الأمن الإنساني بتعريف مجمع عليه، و تتراوح أدبيات المفهوم حول تعريفات بين الضيق المركز و على الوقاية من العنف إلى الأوسع الذي يجمع بين التنمية، حقوق الإنسان و الأمن التقليدي. و مع صدور مقال "ما هو الأمن الإنساني؟" ضمن عدد خاص من مجلة Security Dialogue شارك فيه واحد و عشرون مؤلفا، اقترحت العديد من التعريفات الأكاديمية[48]. و منذ ذلك الحين كثرت الأدبيات التي تخوض في الموضوع، غير أن مصطلح الأمن الإنساني يواجه سوء فهم الناحية الإبستمولوجية عبر العالم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية و المنظومة و الأنجلوساكسونية عموما، شكل مفهوم الأمن الإنساني جدلية مستمرة، يرتبط مفهوم الأمن آليا بالقضايا العسكرية، الإستراتيجية، الدفاع و الردع. و في هذا السياق يعتبر المفهوم جمعا قسريا بين مصطلحين ينتميان إلى عالمين مختلفين: "الأمن" و "الإنسانية". و في فرنسا، لم يجد المفهوم مبررا لاستحداثه باعتباره مضمنا في فكرة الأمن (التأمين) الاجتماعي. و في العالم الثالث نظر إليه على أنه فكرة تخدم التدخل في الشؤون الداخلية و ذريعة له، تماما كالمفاهيم الأخرى القادمة من الشمال التي يصاحبها التلويح بالعقاب، و الأمن بهذا المنظور بعيد عن تصور دولة الرفاهية في فرنسا، و أقرب إلى المنظور الأنجلوساكسوني الذي يربطه بكل شيء مميت[49].

و قد سبق مفهوم الإنساني مفاهيم أخرى ساهمت في شكله الحالي، فقد اقترح جورج نيف في مفهوم تقليل المخاطر Risk Reduction التخفيف من الأمن عبر الوقاية من أسبابه[50] لمواجهة التهديد الماثلة في شكل نزاعات سياسية و اقتصادية في الدول التي كانت تابعة للقوتين العظميين في آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية و الشرق الأوسط أثناء الحرب الباردة و التي تتطلب رؤية جديدة للدراسة. و مع تطور النظريات و صدور تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، قدم نيف خمسة أبعاد للأمن الإنساني: الأمن البيئي، الفردي و الجسدي، الاقتصادي، الاجتماعي السياسي بما فيها الأمن القضائي(الحق في العدالة) و الأمن

---

[48] العدد رقم 35، سبتمبر 2004.

[49] إن التخوف الجماعي لدول الجنوب نتيجة لبعض الإحباطات. أولا: تأتي هذه المفاهيم من المنظمات الدولية، و التي ينظر إليها على أنها مؤسسات تأمر بأوامر دول الشمال القوية، سواء الديمقراطية، حقوق الإنسان و الآن الأمن الإنساني، و كثيرا ما يكتسي بناء المصطلحات الواردة في الخطاب الدولي بطابع"القوة". ثانيا: تنظر التجربة الجماعية إلى الأمن من خلال ارتباطه ببناء الترسانات العسكرية، في حين أن العديد من دول الجنوب أصبحت لا إراديا ضحية استهلاك عتاد الدفاع العسكري الذي يسوقه منتجو السلاح دولا و شركات.

[50] Nef, Jorge . Human Security and Mutual Vulnerability: The Global Political Economy of Development and Underdevelopment, 2nd Edition, Ottawa: International Development Reserch Center, 1999,p.11.

1 ــ ظروف نشأة مفهوم الأمن الإنساني

لم يعد العالم أبداً كما كان قبل بداية التسعينيات[44]حين سيطرت على عالم السياسة والعلاقات الدولية قوّتان عظميان في تنافس مستمرّ. ثمّ بدأت رياح التغيير من موسكو وطالت أغلب العالم، و غدا كلّ شيء ممكناً وأصبح السلام واقعاً غير متوقّع. كان العالم في مفترق طرق، وكانت الحاجة ملِحّة لخرائط طريق للتعامل مع الواقع الجديد، وقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني في ظلّ هذه المعطيات. في سنة 1994 قدّم برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي المفهوم بأنّه "الطريق للإنتقال من هنا" Way to go from here، مقترحاً توسيع المفهوم التقليدي للأمن إلى مفهوم يشمل تهديدات مزمنة كالمجاعات، والأمراض والإضطهاد، وكذا الحماية من الإضطراب المفاجئ والضارّ لنمط الحياة اليومية. سنحاول فيما يلي أن نُجمِل الظروف التي أدّت إلى نشأة هذا المفهوم.

أ. **نهاية الحرب الباردة:** أبطل اضمحلال الإتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة سياسات الثنائية القطبية التي كانت تسود العلاقات بين الدول، وعزّز الإعتراف بوجود تهديدات ونزاعات مستجدّة إضافة إلى التي لم تحلّ بعد.
ب. **تنامي ظاهرة العولمة:** تزامناً مع نهاية الحرب الباردة، استطاعت العولمة أن تغيّر القواعد الدولية لتسهيل سرعة حركة رأس المال والتكنولوجيا عن طريق تجاوز الحدود الوطنية.
ت. **ظهور فواعل جديدة:** إلى جانب الدولة، ظهرت في الساحة الدولية فواعل جديدة أصبحت تلعب أدوارًا حسّاسة ومتزايدة. يصبّ بعضها في خانة التهديدات بينما يعمل بعضها الآخر على مدّ الجسور بين الدول ومجتمعاتها.
ث. **تراجع دور الدولة:** في ظلّ هذه الظروف، تراجع دور الدولة وقدرتها على الوفاء بكثير من التزاماتها، وتزايدت الإنتقادات الموجّهة لمفهوم السلطة التقليدية للدولة.[45]
ج. **عجز النظرية التقليدية في السياسة الدولية:** من الناحية النظرية، عجزت النظرية التقليدية(الواقعية والليبرالية) السائدة في حقل العلاقات الدولية عن مجاراة المستجدّات الحاصلة في الساحة الدولية، والتقليل من النتائج الدرامية لتطبيقاتها عبر مختلف بؤر التوتّر في العالم.

لقد تطلّبت هذه التغيّرات تفكيرًا جديدًا بخصوص مسائل قديمة هي التنمية والأمن، وقد كان الأمن الإنساني خطوة في اتجاه القراءة والتنظير لهذا الواقع الجديد، لكنّ المفهوم لم يصل إلى مرحلة النضج إلا بعد عدّة مراحل من التطوّر، سنعرض إليها فيما يلي:

---

[44] *S. Neil MacFarlane and Yuen Foong Khong .Human Security and the UN, A Critical History, Indiana University Press ,USA,2006 pp 23-25 .*

[45] *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy, op. cit., pp 11-13.*

2ــ مراحل تطوّر مفهوم الأمن الإنساني

أ. **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة البداية ضمن تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، الذي اغتنم مُعدّوه الفرصة التي أتاحتها نهاية الحرب الباردة لاقتراحه، لكنّه لاقى تشكيكاً من قبل مجموعة السبعة وسبعين G77، بسبب مخاوف أن يؤدّي إلى انتهاك سيادة الدولة. وفي قمّة كوبنهاغن سنة 1995 تمّ رفض المصطلح، وفي نفس الوقت تشكّل تحالف ضمّ ثلاثة عشر دولة تتقاسم نفس الأفكار[46] عمل على تشكيل **شبكة الأمن الإنساني** Human Security Network (HSN) سنة 1999. وفي نفس الإتّجاه، فتحت منظّمة اليونسكو نقاشاً عالمياً لمراجعة الأمن والسلم عبر **الشبكة الدولية لترقية السلم والأمن الإنساني** SecuriPax Forum.

ب. **المرحلة الثانية:** بين سنتي 2001 و2003، حيث استعاد المفهوم حيويته ضمن النقاش حول **مسؤولية الحماية** Responsibility to protect الذي قادته **اللجنة الدولية للتدخّل وسيادة الدولة**(ICISS) الكندية وكذا النقاش حول **مسؤولية التنمية** Responsibility for development بمبادرة اللجنة اليابانية للأمن الإنساني(CHS)، وذلك بمساهمة دولتي كندا واليابان اللتين ساهمتا في دعم وتمويل إدماج الأمن الإنساني في الأجندة العالمية.

ت. **المرحلة الثالثة:** ما بين سنتي 2004 و2009، بدافع الحاجة إلى التكيّف مع الحقائق المستجدّة في القرن الواحد والعشرين، وإيجاد إجابات جماعية لتهديدات أصبحت أكثر وضوحاً، تحوّل الأمن الإنساني إلى موضوع ضمن أجندة إصلاح الأمم المتّحدة وبعض المنظمات الإقليمية كالإتحاد الأوروبي. وقد وضعت منظّمة اليونسكو الأمن الإنساني في أجندة إحلال السلم منذ نهاية التسعينيات، من خلال البحث عن خصوصيات الأمن الإنساني عبر سلسلة من الإستشارات الإقليمية في شرق آسيا مثلاً، ووسط آسيا، وأمريكا اللاتينية وأوروبا.

ث. **المرحلة الرابعة:** منذ بداية سنة 2009 إلى الآن، مع انتخاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي ركّز على الحصيلة السلبية للسياسة الواقعية المنتهَجة من قبل الإدارة السابقة. لقد حمل الرئيس أوباما شعار التغيير في حملته الإنتخابية ونادى بضرورة الإلتفات إلى التهديدات الداخلية للمجتمع الأمريكي وإعادة النظر في العمل العسكري الخارجي، على وقع الأزمة الإقتصادية العالمية التي بدأت من الولايات المتّحدة نفسها.[47] فهل يمكن أن تكون بداية لتأسيس الأمن الإنساني من قبل القوّة الأولى في العالم أم أنّها مجرّد هدنة مؤقّتة لاسترجاع الأنفاس؟

---

[46] النمسا، كندا، الشيلي، كوستاريكا، اليونان، إيرلندا، الأردن، مالي، هولندا، النرويج، سويسرا، سلوفينيا، تايلاندا بالإضافة إلى جنوب إفريقيا كملاحظ.

[47] إنّ الخطاب الذي تعتمده الإدارة الجديدة أفرز توجّها نحو اعتماد أسلوب المصالحة وتخفيف التوتّرات العسكرية(الإعلان عن غلق سجن غوانتانامو وبرمجة انسحاب القوات الأمريكية من العراق وخطاب القاهرة للعالم الإسلامي)

3ـــ تعريف الأمن الإنساني

لم يحظ الأمن الإنساني بتعريف مُجمَع عليه، وتتراوح أدبيات المفهوم حول تعريفات بين الضيّق المركّز على الوقاية من العنف إلى الأوسع الذي يجمع بين التنمية، وحقوق الإنسان والأمن التقليدي. ومع صدور مقال"ما هو الأمن الإنساني؟" ضمن عدد_خاصّ من مجلة *Security Dialogue* شارك فيه واحد وعشرون مؤلّفاً، اقتُرحت العديد من التعريفات الأكاديمية.[48] ومنذ ذلك الحين كثرت الأدبيّات التي تخوض في الموضوع، غير أنّ مصطلح الأمن الإنساني يواجه سوء فهم من الناحية الإبستمولوجية عبر العالم. ففي الولايات المتّحدة الأمريكية والمنظومة والأنجلوساكسونية عموماً، شكّل مفهوم الأمن الإنساني جدلية مستمرّة، يرتبط مفهوم الأمن آليا بالقضايا العسكرية، الإستراتيجية، الدفاع والردع. وفي هذا السياق يُعتبَر المفهوم جمعاً قسرياً بين مصطلحين ينتميان إلى عالمين مختلفين: "الأمن" و"الإنسانية". وفي فرنسا، لم يجد المفهوم مبرّراً لاستحداثه باعتباره مضمّناً في فكرة الأمن (التأمين) الإجتماعي. وفي العالم الثالث نُظر إليه على أنّه فكرة تخدم التدخّل في شؤونه الداخلية وذريعة له، تماماً كالمفاهيم الأخرى القادمة من الشمال التي يصاحبها التلويح بالعقاب، والأمن بهذا المنظور بعيد عن تصوّر دولة الرفاهية في فرنسا، وأقرب إلى المنظور الأنجلوساكسوني الذي يربطه بكلّ شيء مميت.[49]

وقد سبق مفهوم الإنساني مفاهيم أخرى ساهمت في شكله الحالي، فقد اقترح *جورج نيف* في مفهوم **تقليل المخاطر** Risk Reduction التخفيف من اللاأمن عبر الوقاية من أسبابه[50] لمواجهة التهديد الماثلة في شكل نزاعات سياسية واقتصادية في الدول التي كانت تابعة للقوّتين العظميين في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط أثناء الحرب الباردة والتي تتطلّب رؤية جديدة للدراسة. ومع تطوّر النظريات وصدور تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة، قدّم *نيف* خمسة أبعاد للأمن الإنساني: الأمن البيئي، الفردي والجسدي؛ الإقتصادي، الإجتماعي، السياسي بما فيها الأمن القضائي(الحقّ في العدالة) والأمن الثقافي.[51]

أمّا محبوب الحق رائد التنمية الإنسانية المستدامة فقد ربط بين الأمن والتنمية، وأكّد أنّ العالم الذي دخل عهدً جديداً غيّر كلّ مفاهيم الأمن، وعلى تصوّر الأمن المطلوب في

---

[48] العدد رقم 35، سبتمبر 2004.

[49] إن التخوّف الجماعي لدول الجنوب نتيجة لبعض الإحباطات. أولا: تأتي هذه المفاهيم من المنظّمات الدولية، والتي يُنظر إليها على أنها مؤسّسات تأتمر بأوامر دول الشمال القوية، سواءً الديمقراطية، حقوق الإنسان والآن الأمن الإنساني، وكثيرا ما يكتسي بناء المصطلحات الواردة في الخطاب الدولي بطابع "القوة". ثانيا: تنظر التجربة الجماعية إلى الأمن من خلال ارتباطه ببناء الترسانات العسكرية، في حين أن العديد من دول الجنوب أصبحت لا إراديا ضحية استهلاك عتاد الدفاع العسكري الذي يسوّقه منتجو السلاح دولاً وشركات.

[50] *Nef , Jorge.Human Security and Mutual Vulnerability : The Global Political Economy of Development and Underdevelopment,2nd Edition, Ottawa : International Development Reserch Center, 1999, p. 11.*

[51] *Ibid., pp.24- 25.*

ظلّ هذه المتغيّرات أن يشمل أمن الشعب والإقليم؛ أمن الأفراد والدول؛ الأمن عبر التنمية وليس عبر الأسلحة؛ أمن كلّ الناس في كلّ مكان(في العمل، والبيت، والشارع، مجتمعاتهم المحلية، في بيئتهم).[52]

سبق وعرفنا أن الأمن يعني التحرّر من تهديد القيم الجوهرية التي تضمّ عادة المحافظة على البقاء والرفاهية والهوية، أمّا الأمن الإنساني فيعني غياب تهديد القيم الجوهرية للأفراد. وفي هذا المجال يميّز هامبسون بين ثلاثة أنواع من البدائل التي جعلت الفرد محور الإهتمام، الأوّل المتعلّق بالحقوق الواردة في الإتفاقيات وباقي أدوات القانون الدولي، والثاني المتمثّل في التحرّر من الخوف أي حماية الناس من تهديد العنف، والثالث ينادي بمفهوم واسع للتنمية الإنسانية المستديمة، في حين أنّ الأمن الإنساني يشمل الأمن الإقتصادي، الغذائي، الصحّي، البيئي، الفردي، المجتمعي والسياسي. إنّ إضفاء الطابع الأمني على الرفاهية يدفع التحليل أبعد من التنمية والديمومة.[53]

ينقسم النقاش حول الأمن الإنساني بين دائرتي المتحمّسين والمتحفّظين، وضمن دائرة المتحمّسين تقع دائرتا الموسّعين والمضيّقين.[54] تبنّى تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة لسنة 1994 مفهوم الأمن الإنساني مُوسِّعا للمنظور الواقعي للأمن، لمواكبة ظواهر كالفقر، والأمراض والأوبئة، والجريمة المنظّمة، والمخدّرات، والإرهاب الدولي. وطالب التقرير بالإنتقال من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني، وقد عرّف الأمن الإنساني بأنّه: "التحرّر من الخوف والتحرّر من الحاجة"،[55] ويقتضي الإهتمام بالإنشغالات العادية للأفراد بعيدًا عن مفهوم الأمن بالأسلحة ومركّزاً على الأمن بالتنمية الإنسانية المستدامة التي تضمن تنمية إقتصادية مستمرّة، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، العدالة الإجتماعية والحكم الراشد. وذكر التقرير سبعة أبعاد للمفهوم: الأمن الإقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، الإجتماعي والسياسي.[56] ويصبح الموضوع الأمني من خلال هذا المفهوم مسألة عابرة للقوميات، كونه يتمحور حول الكيان البشري ويتطلّب رؤية عالمية للموضوع بغض النظر عن الخصوصيات الجغرافية والثقافية، وهو ما يدفع التعاون الدولي وتنسيق الجهود في سبيل مواجهة التهديدات.

---

[52] *M.Ul Haq. op.cit., p.115.*

[53] *S. McFarlane and Y. F. Khong . op.cit., p.41.*

[54] دائرة المتحمّسين: كارولين توماس، أوسلر هامبسون، محبوب الحق، البرنامج الإنمائي، اليابان، كندا. دائرة المتحفظين: كيث ماكفارلان، رولاند باريس، أندرو ماك، إدوارد نيومن، كين بوث.

[55] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 28.

[56] نفس المرجع، ص ص 28-29.

يمثّل الأمن الإنساني *لكارولين توماس* مفهوماً يهدف إلى جسر الهوّة بين أنواع التهديدات المختلفة للشعوب(بدلاً من الدول) في النظام الدولي، ويعني بالنسبة لها "توفير الحاجات المادية الأساسية وتحقيق الكرامة الإنسانية، بما فيه التحرّر من القوى الهيكلية المسيطرة على كلّ المستويات العالمية، الوطنية أو المحلية".[57] ويتمّ التمييز بين المظاهر الكمّية للمفهوم المتمثلة في الحاجات الأساسية(الغذاء، الرعاية الصحّية، السكن والتعليم)، والمظاهر الكيفية أو النوعية التي تشمل: الإستقلالية الفردية، الحرّية في الشؤون الخاصّة، المشاركة في المجتمع والفرص. لقد منح المفهوم لغة ومنطقاً جديدين لصياغة اهتمامات تجمع الأغلبية الإنسانية، كما أنّه ساهم أيضاً من الناحية التطبيقية في تأكيد الترابط بين التهديدات. وبناءً عليه، تصبح المقاربات التشاركية Participatory Approaches في صنع السياسات ضرورة أكيدة.

ويرى *محبوب الحق* أنّ الأمن الإنساني لديه القدرة على أن يكون أساساً **لنظام عالمي إنساني جديد**، ويتحقّق ذلك عبر خمس خطوات:[58]

- البحث عن مفهوم جديد للتنمية؛
- الإنتقال من أمن الأسلحة إلى الأمن الإنساني وتمويل الأجندة الإجتماعية لكلّ العالم؛
- تكوين شراكة جديدة بين الشمال والجنوب؛
- بلورة إطار جديد للحكمانية العالمية؛
- التحرّك في اتجاه مجتمع مدني عالمي.

ويقول *محبوب الحق* نقلاً عن *بول سترايتن*: "إنّ توقّعات الحياة والقدرة على الكتابة والقراءة قد تكون مضمونة في أيّ سجن في الظروف العادية، كما أنّ الإحتياجات المادّية الأساسية متوفّرة حتّى في حدائق الحيوان"،[59] وذلك في معرض تأكيده على عدم إخراج البعد القيمي من التنمية الإنسانية، وهو ما يمثّله المفهوم الضيّق للأمن الإنساني.

وقد تبنّت كندا في تقرير لجنة ICISS بعنوان "مسؤولية الحماية" تعريفاً ضيّقاً للأمن الإنساني، وهو "التحرّر من التهديدات الواسعة لحقوق، سلامة وحياة الأفراد" أو ما يعرف "بالتحرّر من الخوف"، وذلك بالتركيز على **العنف الجسدي المباشر** المنظّم بالإبستمولوجيا التقليدية حول التهديدات كالنزاعات المفتوحة والحروب، حين يكون المكوّن الأساسي للأمن الإنساني(أمن الأفراد من تهديد الحياة، والصحة، وسبل العيش، والسلامة الشخصية والكرامة الإنسانية) مهدّداً بالإعتداء الخارجي، وكذلك بسبب عوامل داخلية بما فيها "قوّات

---

[57] *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy, op. cit., pp 46-47.*
[58] *M.Ul Haq. op.cit., p.117.*
[59] *Ibid., P.67.*

الأمن". بالنسبة لأكسوورثي، يشمل الأمن الإنساني "الأمن من الحرمان الإقتصادي، والمستوى المعيشي المقبول، وضمان حقوق الإنسان الأساسية".[60]

وفي المقابل، يقف بعض الباحثين موقفاً مغايرًا للمتحمّسين للأمن الإنساني، ويؤكّدون على نقاط ضعف قيمته التحليلية. تشير *كيث ماكفارلان* مثلاً إلى أنّه لا يوجد سبب حقيقي يبّرر الأمن الإنساني كتعريف واسع ذا قيمة تحليلية لإعادة بناء التنمية الإنسانية، لأنّ التعريف الواسع يصعّب من مهمّة صياغة أولويات السياسة، بينما يمتلك التصوّر المحدود قدرة أكبر في صياغة الأجندة. أمّا *رولاند باريس* فيعترف بأنّ غموض مفهوم الأمن الإنساني خَدم هدفاً سياسياً بتوحيد قوى العديد من الفواعل، رغم ما تثيره مسألة غموض التعريف من صعوبة للدراسة الأكاديمية في التمييز بين مكوّنات المفهوم، لأن تحديد العلاقات السببية يصبح بذلك مستحيلاً. وينتقد *أندرو ماك* كذلك ضبابية المفهوم، فإذا كان مصطلح اللاأمن يشمل كلّ أشكال الإضرار بالأفراد(المواجهات العسكرية، والكرامة، والإبادة الجماعية) فسيفقد أيّ قوّة وصف حقيقية. وأيّما تعريف يشمل متغيّرات مترابطة وغير مترابطة يجعل التحليل السببي مستحيلاً، فالمصطلح الذي يطمح أن يفسّر كلّ شيء، لا يفسّر في الحقيقة أيّ شيء. غير أنّه يرى أنّ توسيع المجال لمرجعيات تحليلية أخرى غير الدولة يحمل قيمة تحليلية، لأنّ المفهوم الواسع يشير إلى قيم سياسية وأخلاقية مشتركة تجمع مجموعات مختلفة من الفواعل. وفي نفس الإتجاه، يعتقد *إدوارد نيومن* أنّ الأمن الإنساني يلقي الضوء ما أهملته النظرة التقليدية للأمن، ما يعتبر مشروعاً قيمياً مفيدًا، رغم أنّ تعريفاً واسعاً للمصطلح لن يكون مفيدًا، لأنّه ينتج عددًا غير محدود من المتغيّرات. مع ذلك فقد أعطى المفهوم تطبيقات أخلاقية لتطوير "أمن الدولة"، ولم تعد الشرعية الخارجية لسيادة الدولة تتعلّق فقط بمراقبة الحدود، لكنّها ترتبط بتعزيز بعض معايير حقوق الإنسان ورفاهية مواطنيها.[61]

ويتساءل *كين بوث* في كتابه "نظريات عالم الأمن" حول جدوى الأمن الإنساني[62] ويشكّك في قدرته على تقديم إطار جديد، ويستشهد *بروالند باريس* الذي يطرح السؤال: "إذا كان الأمن الإنساني كلّ هذه الأشياء، فما هو الشيء الذي ليس الأمن الإنساني؟" ويعتبر المفهوم مجرّد خادم للمصلحة الخارجية لدولة مثل كندا التي يقول وزير خارجيتها السابق *لويد أكسوورثي* أنّ "الأمن الإنساني ما هو إلا الهوية الكندية، وبطاقة كندا

---

[60] *Caroline Thomas, Global Governance, Development and Human Security The Challenge of Poverty and Inequality, Pluto Press, Sterling, 2000. p. 5.*

[61] *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy, op. cit., p. 45.*

[62] *K. Booth, pp 321-327.*

للحضور في الساحة الدولية".[63] ويذهب إلى اعتباره من تقنيات **القوّة اللينة** التي تشكّل جزءًا من **تكنولوجيا السيطرة** التي تطبّقها الدول الغربية تجاه الدول النامية. وفي هذا المجال يصف *روربت كوبر* الذي عمل مستشارًا للشؤون الخارجية *لتوني بلير* رئيس الوزراء البريطاني السابق دور المنظّمات غير الحكومية بأنّه "ضروري" من أجل إمبريالية جديدة تتّسم بـــ "المبادئ التطوّعية".[64]

ولتنظيم أدبيات الأمن الإنساني، جمع *أوسلر هامبسون* مختلف التعريفات التي تناولت المفهوم في مثلّث مشكّل من أضلاع مترابطة: سلامة الأفراد(التحرّر من الخوف)؛ المساواة والعدالة الإجتماعية(التحرّر من الحاجة)؛ الحقوق وحكم القانون(الحرية)، التي تحقق بواسطة الوقاية من النزاعات، التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان. تقترب هذه الثلاثية من قيم مجلس الأمن الإنساني: الحفاظ على الحياة، المستوى المعيشي والكرامة. تهتمّ المقاربة المُوسَّعة للأمن الإنساني بضمان الأمن للأفراد فيما وراء الوجبة القادمة، وقف إطلاق النار. بينما تركّز مقاربة الحاجة أو التنمية على الوجود: المحافظة على حياة الأفراد بأقلّ الإمكانيات، ضمن استراتيجيات على المدى الطويل، بإضافة الطابع الأمني على المحافظة على الحياة، خاصّة بلفت النظر للتوتّرات المفاجئة كالنزاعات والأزمات الإقتصادية. لكنّ مجرّد البقاء على الحياة لا يكفي، يحتاج الأفراد لحماية الكرامة وأسباب الرزق والإستمتاع بالحياة. إنّ مفهوم الكرامة العالمية هو الأكثر إثارة للجدل ضمن هذا التعريف، ولعلّ هذا ما يجعل الأمن الإنساني مفهوماً مفعماً بالحيوية. وبين هذين التوجّهين يكمن توجّه حكم القانون الذي لا يعطي تعريفا خاصًّا. أنظر الشكل رقم (1) أدناه.

---

[63] *Ibid., P. 324.*
[64] *Ibid.*

الشكل رقم (1) مثلث *هامبسون* لتعريفات الأمن الإنساني

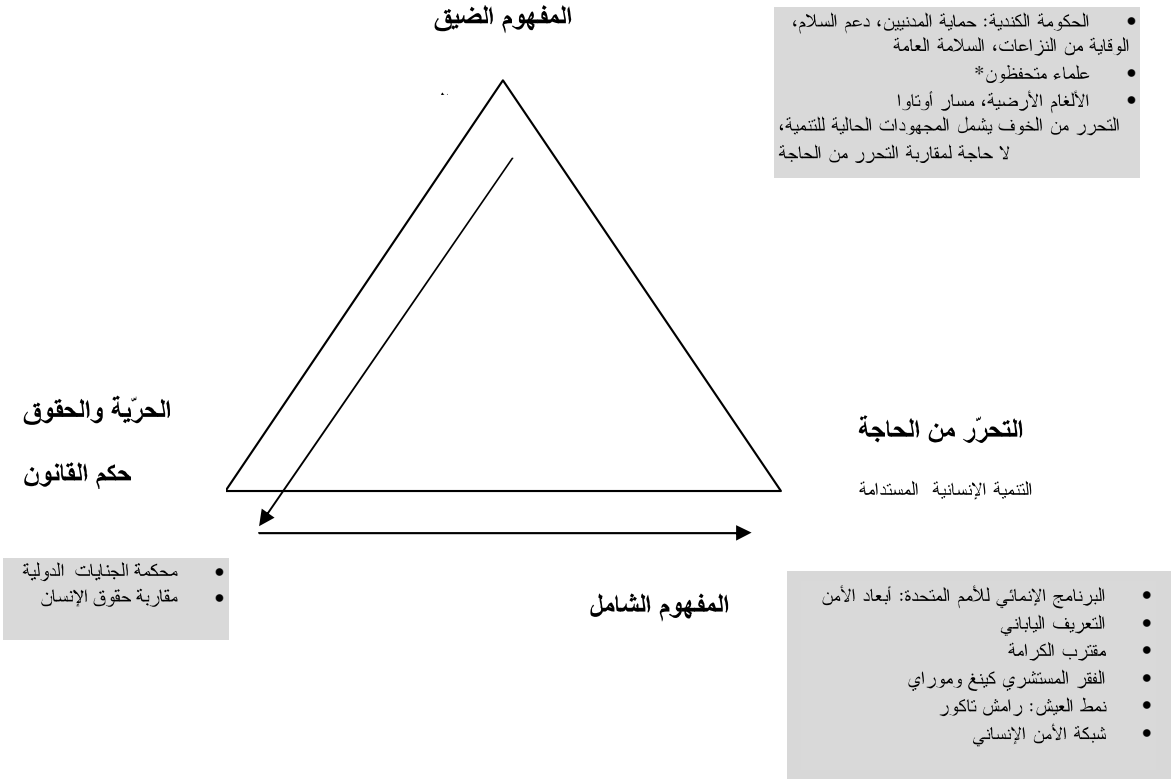

المصدر: *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy*[65]

*لينكولن شان، إدوارد نيومان(جانبية قيمية، ضعف تحليلي)، كيث كراوز(مفهوم مفتاحي إذا حدد)، لويد أكسوورثي(السياسة الخارجية الكندية).

غير أن كلاً من *تاجباكش وشينوي* تنتقدان مثلّث *هامبسون* لأنّه لا يوضّح العلاقة بين مختلف التعاريف، ولذلك تقترحان مخطّطاً يمثّل طبيعة مختلف التعريفات الرائجة للأمن الإنساني مع العلاقة بينها. ويُقرأ المخطّط من المركز في اتّجاه الأسهم إلى الخارج، يظهر التعريف المحدود تعريفاً أكثر موضوعية بحدود مُضيّقة مرتكزًا على التحرّر من الخوف، في حين أنّ المربّع الأخير يمثّل أوسع التعريفات التي تكون ذاتية أكثر ومرتكزة على مقاربة كرامة الأفراد. وتُظهر الأسهم أنّ التعريفات تراكمية، فالإنتقال إلى مربّع أكبر يُظهر أنّ التعريف الأضيق مُضمَّن في الرؤية الجديدة، وحدود المربّعات يمكن أن تتحرّك تبعاً لطبيعة التعريف الذي تعكسه. أنظر الشكل رقم (2) أدناه.[66]

[65] *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy, op. cit., p. 51.*
[66] *Ibid.*

الشكل رقم (2) التعريفات الرائجة للأمن الإنساني والعلاقة بينها

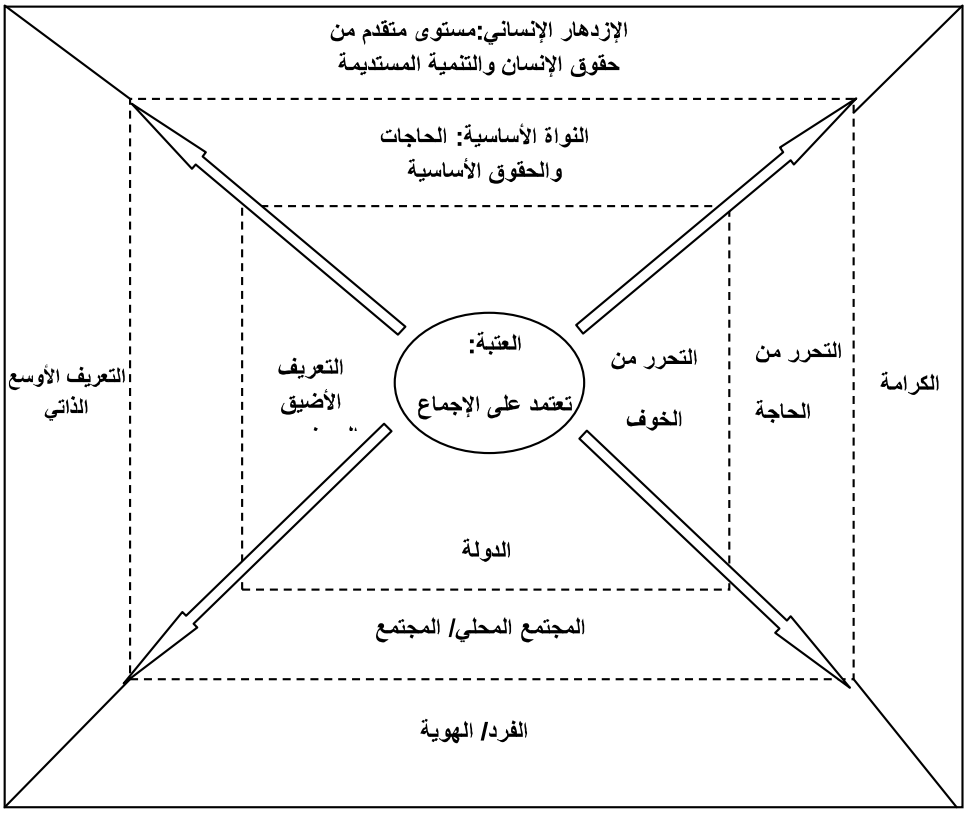

المصدر: [67] *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy*

وخلاصة القول هو أنّ العمل ضمن تحدّيات الأمن المستجدّة يتطلّب ضرورة الجمع في آن بين "**التحرّر من الخوف**" الذي يعني توفير الأمن والحماية ضدّ العنف ضمن الحياة اليومية لأيّ شخص، و"**التحرّر من الحاجة**" الذي ينادي ليس فقط بتوفير الحاجات **الأساسية**، بل بتوفير الحاجات **الإستراتيجية** التي تجدّر الأمن وتعمل على استقراره على المدى الطويل وهي التنمية المستدامة. وعندها فقط يمكن أن يظهر جلياً أنّ المسألة الأمنية ليست قضية أولويات لأهداف متنافسة أمام صُنّاع السياسة بقدر ما هي تحديد لحدّ أدنى(العتبة) من الرفاهية والكرامة وشروط الحياة لا يمكن القبول بانتهاكه. إن قياس هذه العتبة عملية معقّدة نظراً لتدخّل عوامل موضوعية وذاتية في تقييم الخوف، ولأنّ الأمن الإنساني يتعلّق بالشعور فقد تختلف العتبة باختلاف البيئة المحيطة والثقافة والزمان والمكان.

[67] *Ibid. p. 54.*

4ـــ النموذج المعرفي البديل للأمن الإنساني

لقد كان النموذج المعرفي السائد خلال بداية التسعينيات نموذج التنمية الإنسانية،[68] فهل يرقى الأمن الإنساني ليصبح نموذجاً معرفياً جديدًا في العلاقات الدولية؟ وهل يقدّم أيّ إضافة أم أنّه مجرّد محاولة لمجاراة حقول معرفية سابقة لوجوده وإضفاء الصبغة الأمنية عليها كالتنمية وحقوق الإنسان وحلّ النزاعات؟ (دراسة التنمية مثلاً من زاوية أمنية). إنّ كلّ نموذج معرفي"جديد" يسبقه نموذج قديم، وكما قدّمت **التنمية الإنسانية** بديلاً لنظرية **النموّ الإقتصادي**، يمثّل الأمن الإنساني بديلاً يحمل قطيعة أخلاقية ومنهجية مع الأمن **الدولتي** في العلاقات الدولية. وهو يؤسّس لقيم توجّه الباحثين والمساهمين في تكييف النظام الدولي المعاصر ليصبح أكثرَ إنسانية، وقد شكل المفهوم ثورتين أخلاقية ومنهجية.

أ. الثورة الأخلاقية

تتعامل تصوّرات الأمن السائدة مع الوقائع وليس مع القيم، فهي تفسّر الظواهر كما هي وليس كما يجب أن تكون. ولقد زرع الأمن الإنساني الشكّ لدى علماء السياسة الذين يؤكّدون على أنّ العلوم الإجتماعية لا يمكنها أن تستند إلى إطار معياري محمّل بالقيم. كما أنّ العلوم الإجتماعية والسياسية تتعامل مع **الحقائق**(ما هو كائن) وقليلاً ما تهتمّ **بما يمكن فعله**، لكنّها لا تهتمّ أبدًا **بالمرغوب فيه**(ما يجب أن يكون). ولقد بدأ السعي لأخْلقة الإقتصاد على يد *أمارتيا سان* بقيادتِه لثورة تحدَّت النفعية كأساس للنظرية الإقتصادية وجَمعِه بين الإقتصاد والأخلاق. وقد أعاد الأخلاق ضمن منظومة العلوم الإجتماعية عموماً. ورافقت جهود *سان* جهود أخرى *لمحبوب الحق* المخطّط الباكستاني بالإشتراك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة حول مقاربة التنمية الإنسانية. وقدّمت هذه الجهود هدفاً واحدًا لكلّ السياسات وهو توسيع اختيارات الأفراد، ويؤكّد *سان* على أنّ الحرّية هي في الوقت نفسه هدف ووسيلة للوصول إلى التنمية باعتباره "التنمية حرّية". أي أنّ التنمية هي **ترقية حرّية الإنسان عبر وسائل حرّية الإنسان**. يبيّن الجدول أدناه المقارنة بين مقاربتي الواقعية والأمن الإنساني في دراسة الأمن.

ويمثّل الأمن الإنساني التحدّي الأخلاقي ذاته بالنسبة للواقعية، فأساسه تلك المعايير الأخلاقية التي تحدّد الصواب والخطأ في النظام الدولي. وهو يعطي الفرصة لتحديد خطّ

---

[68] يعتقد الباحث أنّه من الأنسب استعمال" التنمية الإنسانية" بدل" التنمية البشرية" لتعريب المصطلح، وذلك لنفس الأسباب التي جعلتنا نعتمد مصطلح الأمن الإنساني بدل الأمن البشري. يشير تقرير التنمية العربية لسنة 2003، إلى أنّ مصطلح "التنمية الإنسانية" أصدق تعبيرًا عن المضمون الكامل والأصيل للموضوع، بينما تعني "التنمية البشرية" مدلولاً أضيق، فهي تعني ما كان يعرف بـــ "تنمية الموارد البشرية". تشير كلمة "البشرية" إلى مجموعة من الكائنات(النوع البشري)، بينما تعني كلمة الإنسانية حالة راقية من الوجود البشري، وهي تعبر عن سموّ الوجود البشري. أنظر التقرير، ص 17.

النهاية(الغاية) بالنسبة لكلّ السياسات، وفق منظومة أخلاقية تعزّز الطاقة الكامنة للفواعل في كلّ مستويات **الحكمانية** العالمية. أمّا الواقعية فلم يكن المبرّر الأخلاقي سوى **عِلَّة الدولة** Raison d'état وهو ما يعطي الأولوية لأمن الدولة. أمّا الأمن الإنساني، فإنّه يعيد التركيز إلى العيش الكريم للأفراد، و"عِلَّة الدولة" تفسح المجال أمام **عِلَّة الوجود** Raison d'être. إنّ هذه المقاربة تقدّم إطارًا أخلاقياً جديدًا في عالم السياسة يؤطّر لفكرة أخلاقية حول سُبل تحقيق الأمن الإنساني.[69] لقد طرحت مقاربة الإنساني قيماً جديدة على الأجندة السياسية الدولية برؤية إنسانية جديدة، سنعرض إليها فيما يلي:

- **الإنتقال من أمن الدولة إلى أمن الأفراد:** يعالج الأمن الإنساني بصفة مباشرة الإشكالية الأخلاقية لأمن الدولة، إشكالية تنتج صراعاً بين حقّ الدولة وحقّ الإنسان بإعطاء الأولوية لأمن الأفراد. ما يعني أن الذين يتألّمون لا يمكن تجاهلهم بمبرّر سيادة الدولة.
- **ربط العلاقة بين الأفراد والأمن العالمي:** يهدف ذلك إلى اقتراح مجتمع إنساني فوق مجتمع الدولة ووعي عالمي بترابط كلّ فواعل ومستويات السياسة الدولية.
- **الإنتقال من قيم قومية إلى قيم عالمية:** يؤسّس الأمن الإنساني لعالم يكون فيه الناس أحرارًا من الحاجة، أحرارًا من الخوف، عالم تُحتَرَم فيه الحقوق الأساسية، والكرامة، وحكم القانون والحكم الراشد، ويتمتّع فيه الأفراد بالحقوق والإلتزامات دون أيّ تمييز ضمن مفهوم **المواطنة العالمية** Universal Citizenship.

يعرض الجدول الموالي المقارنة بين المقاربتين الواقعية والأمن الإنساني، كما يبين قدرة مفهوم الأمن الإنساني على تقديم إجابات جديدة في الموضوع الأمني.

[69] *Ibid., pp 19-20.*

جدول رقم (2) المقارنة بين مقاربتي الواقعية والأمن الإنساني في دراسة الأمن

	الواقعية	الأمن الإنساني
الموضوع المرجعي للأمن	في عالم هوبزي الدولة هي من يمنح الأمن، إذا كانت الدولة آمنة، فكل من بداخلها آمنون	الدولة والأفراد متساوون، أمن الدولة وسيلة وليس غاية
قيم الأمن	السيادة، القوة، السلامة الحدودية، الإستقلال الوطني	1 ــ الأمن الفردي، العيش الكريم والحرّية الفردية: السلامة الجسدية وتوفر الحاجات الأساسية 2 ــ الحرّيات الفردية 3ــ حقوق الإنسان، الحقوق الإقتصادية والإجتماعية.
تهديدات الأمن	العنف المباشر والمنظّم من طرف الدول الأخرى والفواعل غير الدولتية	1ــ التهديدات المباشرة: الموت، المخدّرات، التمييز، النزاعات الدولية، أسلحة الدمار الشامل، العنف الموجّه ضد المرأة. 2ــ التهديدات غير المباشرة: الحرمان، المرض، الكوارث الطبيعية، التخلّف، التهجير، التدهور البيئي، الفقر، غياب المساواة، الإضطهاد الإثني والطائفي. 3ــ تهديدات مؤسّسية(علاقات القوة الممتدّة من مستوى الأسرة إلى الإقتصاد الدولي) أو معروفة المصدر(الدولة والفواعل غير الدولتية).
وسائل تحقيق الأمن	التهديد باستعمال القوّة، ميزان القوى، القوّة العسكرية، تقوية القدرة الإقتصادية، اهتمام بسيط باحترام القانون والمؤسّسات	1ــ ترقية التنمية الإنسانية: الحاجات الأساسية والمساواة، الإستدامة، ديمقراطية ومشاركة أكبر على كل المستويات. 2ــ ترقية حقوق الإنسان؛ 3ــ ترقية التنمية السياسية: معايير ومؤسّسات دولية، استعمال القوّة الجماعية والعقوبات الدولية في حالات الإبادة الجماعية، التعاون الدولي، ترقية المؤسّسات الدولية، التحالفات، الشبكات والمنظّمات الدولية.

المصدر: *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy*[70]

ب. <u>الثورة المنهجية</u>

كان لكلّ من *أمارتيا سان ومحبوب الحق* الفضل في تطوير مقاربة التنمية الإنسانية، وقد اقترحا بديلاً منهجياً لنظريات التنمية والتحديث، فهما يعتبران بأنّ الإستراتيجية الفضلى للرفع من الواردات الوطنية لا تكون عبر تراكم رأس المال، بل عبر تنمية الشعوب. وبالمثل، يفترض الأمن الإنساني أنّ أفضل وسيلة لتحقيق الأمن(للدولة والنظام الدولي كلاهما) هو تنمية أمن الشعوب. إنّ هذا التصوّر الجديد يمكّن من البحث عن أفضل الحلول لتحقيق الأمن، فضلاً عن فهم التهديدات المِلِحَّة للسلم العالمي.

ولقد اتَّسَمت ميكانيزمات النظام الدولي إبّان الحرب الباردة بمركزية الدولة State-Centrism، سواءً وفق المقاربات الواقعية لميزان القوى ودوّامة الأمن أو النظريات الليبرالية والبنائية للمؤسّسات الدولية. بينما يربط الأمن الإنساني بين أمن الأفراد والأمن

[70] *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy, op. cit., p. 41.*

الدولي في عالم جديد يكون فيه تهديد أمن الأفراد تهديدًا للأمن الدولي. وتسمح هذه الثورة المنهجية برسم استراتيجيات جديدة تكون فرصة لحماية الشعب **وتنمية قدراته**، ليتنازل في المقابل عن انتهاك أمن الدولة(عدم الإنخراط في نزاع يهدّد استقراها) وتهديد أيّ دولة أو جماعة أخرى(عبر الهجرة وانتقال الأمراض).

إنّ تأمين الأفراد لا يعني مجرّد واجب أخلاقي، بل هو الإستراتيجية المثلى لتأمين الدولة والنظام الدولي. ولذلك يمثّل إقناع الواقعيين والواقعيين الجدد بالحاجة إلى توسيع مفهوم أمن الدولة ليشمل أمن الأفراد نفس التحدّي نفسه الذي مثّله مفهوم التنمية الإنسانية في مواجهته لاقتصاد النظرية الليبرالية الجديدة.

ولكي نفهم نموذج الأمن الإنساني كبديل، لا بدّ من الغوص في العمق ومعرفة القيمة المضافة التي يقدّمها، فالإنتقال من التركيز على الدولة إلى التركيز على الأفراد أدرج ثلاث أجوبة جديدة للأسئلة التالية: الأمن لمن؟ الأمن من ماذا؟ الأمن بأية وسائل؟[71]

أوّلاً: تغيير وحدة التحليل في المسائل الأمنية: الأمن لمن؟

تكمن مساهمة الأمن الإنساني في الدراسات الأمنية في اعتبار **الأفراد** بدل **الدولة** "الموضوع المرجعي" للأمن، ولا يعني ذلك إلغاء الإهتمام بأمن الدولة التي تلعب دورًا في تأمين أفرادها. وتصبح وفق هذه النظرة المجتمعات المحلّية Communities والأمّة وهويات أخرى موضوع الأمن، مادامت في النهاية تصبّ في خدمة أمن الشعب.

يُبشّر الأمن الإنساني بالتركيز على الأفراد والشعوب وبدرجة أكبر على القيم والغايات مثل الكرامة والمساواة والتضامن. إنّ طموح هذا التصوّر لا يعني فقط وضع الفرد على درجة أسبق من الدولة ضمن سلّم الأولويات في مواجهة التهديدات ووضع البرامج، لكنّه يُغيّر النظر إلى الفرد الذي لم يُنظَر إليه إلاّ باعتباره جزءًا من الدولة(مكوّن متناهي الصغر ضمن وحدة متكاملة ووجوده ليس سوى ضرورة واقعية لممارسة الحكم)، بل نُظر إليه على أنّه فاعل كامل الهوية في العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار يؤكّد كلّ من *جراهام وبوكو* على أنّه بدل اهتمام الأمن بالأفراد بصفتهم **مواطنين** Individuals Qua Citizens، فإنّ مقاربة الأمن الإنساني تنظر إلى الأفراد على أنّهم **أشخاص** Individuals Qua Persons.[72] ولقد أصبح الفرد ضمن مفهوم الأمن الإنساني **كلاًّ متكامِلاً وهوية مستقلّة** وهو الفاعل الوحيد الذي يُؤخذ في الحسبان، وأمنه هو الغاية النهائية التي تُسخَّر كلّ الأدوات والفواعل الأخرى لتحقيقها. ويرجع الفضل في إحداث القطيعة مع المقاربة الدولتية لموضوع الأمن إلى النظرية البنائية، التي بنت تصوّرها حول الأمن من الأفراد

---

[71] *Ibid., pp 13-19.*
[72] *Ibid., p.13.*

وتطلّعاتهم، كما أنّها برهنت على أنّ الهوية الثقافية لديها تأثير على النزاعات. وقد ساهمت البنائية كذلك في اتّجاه إيجاد فواعل مغايرة للدولة في الساحة الدولية، وهو ما تبنّاه الأمن الإنساني. ما يميز الأمن الإنساني عن البنائية هو أنه أكثر شمولاً، لأنّ الثقافة والتصوّرات ما هي إلاّ عوامل من بين أخرى يأخذها الأمن الإنساني بالإعتبار. يحاول الأمن الإنساني إعادة بناء وتفسير جذور اللاأمن ليضع التخلّف والفقر ومظاهر الذلّ في أعلى قائمة التحدّيات الإنسانية.[73]

ثانياً: أنواع تهديدات الأمن: الأمن من ماذا؟

تعترف مقاربة الأمن الإنساني بأنّ الأخطار التي تلي حالات النزاع هي ذاتها ظروف مُنتِجة لتهديدات أخرى. ولا يقدّم الأمن الإنساني تفسيرًا للتهديدات، لكنّه يعترف بوجود أخرى جديدة تتّسم بالترابط الكبير بينها. تهتمّ المقاربة **بالأسباب الهيكلية** لانعدام الأمن التي تكون في شكل عمل منظّم مثل الإبادة الجماعية والمخدّرات والجرائم المرتبطة بها. كما تهتمّ كذلك بالتهديدات **غير المتعمّدة**، كنقص الإعتمادات المخصّصة للقطاعات المفتاحية الإقتصادية والإجتماعية كالتربية والرعاية الصحّية مثلاً. ونصبح أمام نوعين من العنف، **العنف المؤسّسي** المباشر المتأتّي من الدول نفسها، أي عندما تشكّل الدولة مصدرًا لتهديد أمن أفرادها(وهو ما يظهر في الدول التسلّطية)؛ و**العنف غير المؤسّسي** غير المباشر والذي يصاحب مظاهر اختلال الأمن، مثل العنف المتأتّي من ندرة الموارد أو من الهجرة أو من جرّاء الكوارث الطبيعية.

ويدرس الأمن الإنساني في الوقت نفسه كلاً من **التهديدات الموضوعية** التي تبدو في مظاهر محسوسة مثل نقص المداخيل والبطالة المزمنة وقلّة فرص الحصول على الرعاية الصحّية المناسبة أو التعليم الجيّد؛ و**التهديدات غير الموضوعية أو الذاتية** مثل عدم القدرة على تقرير المصير والإختيار والإهانة والخوف من الجريمة والنزاعات المسلّحة. إنّ كلاً من التهديدات الموضوعية وغير الموضوعية يمكن أن يجمع بين النوعين المؤسّسي وغير المؤسّسي. إذًا، فالأمن الإنساني يشمل مختلف التهديدات إلى جانب التهديدات التقليدية أو العسكرية. إذا أخذنا بطريقة المناقشة القطاعية للأمن، كما سبق الإشارة إليه، يمكن أن نصنّف التهديدات كما يلي: تهديدات الأمن الشخصي، التهديدات الإجتماعية والإقتصادية؛ البيئية والسياسية. يفترض الأمن الإنساني أنّ التهديدات مترابطة وغير قابلة للتصنيف حسب الأولوية.

---

[73] *Ibid., p.89.*

1ــ ترابط التهديدات

يبرز الترابط في اتجاهين، **الأوّل**: تتبادل التهديدات التأثير كأحجار الدومينو،[74] يمكن للتهديد الصحّي أن يؤدّي إلى الفقر الذي من شأنه أن يؤدّي إلى **العجز التربوي** وهكذا. **ثانياً**: تواجه الدول الفقيرة تهديدات مختلفة من داخلها، لكنّ الأمر لا ينتهي عند هذا الحدّ، فهي تنتقل إلى مناطق أخرى عبر العالم(عبر الهجرة والأوبئة والتدهور البيئي وتجارة السلاح)، وبدورها ستكون ذات تأثير سيّئ على الأمن العالمي، وهذا ما يشير إليه مفهوم **الهشاشة المتبادلة** Mutual Vulnerability *لجورج نيف*، أي **أنّ كلّ خلل للأمن في دائرة معيّنة سيظهر في الدائرة الأدنى ويؤدّي إلى حلقة مفرغة من الأسباب والنتائج.**[75] إنّ ظواهر كالمخدّرات والأمراض والإرهاب والتلوّث والفقر والمشاكل البيئية لا تحترم الحدود الوطنية وآثارها تشمل العالم بأسره، وعليه لا يمكن لمنطقة من العالم أن تعتقد بأنّها في مأمن من المخاطر التي تمسّ بالأمن الإنساني للآخرين.

2 ــ لا يمكن ترتيب التهديدات حسب نظام الأولوية

إذا كان تبنّي خطاب أمني هو محاولة لإعطاء الأهمّية لحاجة استعجالية وتنظيم الجهود حولها باعتبارها أولوية، فما هو التهديد من بين كلّ التهديدات المختلفة الذي يحتاج الإهتمام أكثر؟ من يستطيع أن يستغني في حياته عن الغذاء أو الرعاية الصحّية أو المسكن أو الكرامة أو الشعور بالأمن؟ ما هو البعد الذي لا يمكن الإستغناء عنه فتكونَ له الأولوية؟ إنّ هذا يذكّر بالنقاش في الدول النامية حول ضرورة تأخير الديمقراطية(التنمية أوّلاً، الديمقراطية فيما بعد، وليس ثانياً). بالإضافة إلى ذلك، فإنّه من الخطأ الإفتراض بأنّ السياسة تُصنع من طرف فاعلين سياسيين في المستوى الأعلى، يعملون على غربلة المطالب المتنافسة الواردة إليهم من أجل اختيار أهداف تستحقّ الإهتمام والموارد المخصّصة لها، لأنّ الواقع يُظهر أنّ صنع السياسة يتمّ على شكل تداخل دائري أكثر منه تكريساً للأولويات. فصناعة القرار السياسي ليست عملية هيراركية عمودية، بل هو **شبكة من التحالفات الأفقية المرنة** تحتاج إلى نموذج معرفي معقّد.

والأكثر من ذلك، فإنّ وضع الأولويات بالنسبة للأمن الإنساني سيكون ذا تأثير سلبي عليه بسبب ترابط التهديدات، فالقضاء على تهديد محدّد سيبقى ذا تأثير محدود دون التأسيس للوصول إلى أمن وكرامة الأفراد. فعلى سبيل المثال، كثيرًا ما يشار إلى أنّ الأمن شرط سابق للتنمية. وبالنسبة إلى تحليل التهديدات بالنسبة للأمن الإنساني فإنّ تنمية سيّئة يمكنها هي ذاتها أن تكون سبباً حقيقياً مهدّدًا للأمن يستدعي التحرّك الإستعجالي.

---

[74] تسبب انتشار مرض الكوليرا في أزمة كبيرة مست الإستقرار السياسي والإجتماعي بسبب نقص الإمدادات الصحية في زيمبابوي، وقد هدّد النظام بالتدخل الدولي.

[75] *Ibid. p. 16.*

فالفقر وفقدان العدالة مثلاً، يمكنهما أن يؤدّيا إلى انعدام الأمن ونشوب النزاعات، بالإضافة إلى أنّهما أصلاً تهديد للأمن.

ويقابل تصنيف التهديدات الأبعاد المختلفة للأمن الإنساني حسب تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة لسنة 1994، والذي أشار التقرير إلى سبعة أبعاد هي: الأمن الإقتصادي والغذائي والصحّي والبيئي والشخصي والإجتماعي والسياسي.

أ. **الأمن الإقتصادي:** وأهمّ تهديد له الفقر والحاجة والحدّ الأدنى من الدخل، ويساهم كلّ من القطاع العامّ والخاصّ في تحقيق الأمن الإقتصادي، سواءً بالتشغيل الذاتي أو عبر دعم شبكة التأمين الإجتماعي.

ب. **الأمن الغذائي:** يهدّده الجوع وغياب كلّ ما يتطلّبه الإنسان من حاجات مادّية واقتصادية وكحدّ أدنى من الغذاء، سواءً بتوفّره والقدرة على اقتنائه أو عن طريق نظام توزيعه. والأمن الغذائي لا يعني فقط عدم توفّر الغذاء، بل يعني أنّ أشخاصاً(سواءً قلَّ عددهم أو كثُر) لم يعد بإمكانهم الحصول عليه رغم توفّره لأنّهم لا يملكون ثمنه.

ت. **الأمن الصحّي:** يتضمّن الأمن من الأمراض والأوبئة، ويتطلّب سهولة الحصول على الرعاية الصحّية بما فيها تخطيط سكّاني يأخذ بعين الإعتبار الحاجات والقدرات. ويظهر التهديد الصحّي واضحاً أكثر لدى الفقراء والمناطق الريفية وبالخصوص النساء والأطفال الأكثر عرضة للأمراض.[76]

ث. **الأمن البيئي:** يهدّده التلوّث والتدهور البيئي واستنزاف الموارد، ويتطلّب العمل على الحفاظ على بيئة صحّية، وقف التدهور البيئي ضمن البيئات المحلّية ووقف تلوّث الماء والهواء والمحافظة على الغابات ووقف التصحّر وانتشار الأملاح وكذا الوقاية من الكوارث الطبيعية(الأعاصير والزلازل والفيضانات وانهيار التربة) والكوارث ذات المصدر الإنساني(الحوادث النووية أو البنايات الهشّة). ولا يمكن الحديث عن الأمن البيئي دون العمل الدولي المشترك لأنّ التحدّي عالمي يتجاوز الدولة وإمكانياتها.

ج. **الأمن الشخصي:** ويضمّ مختلف أشكال العنف ويتطلّب الأمن من العنف الجسدي والتهديدات الأخرى. وتشمل التهديدات الشخصية أيضاً تلك التي تكون الدولة مصدرًا لها كالتعذيب الجسدي أو تهديدات من دول أخرى(الحرب)، أو فواعل دولية (الإرهاب)، أو من مجموعات أخرى(النزاعات الإثنية أو الدينية)، أو الأفراد أو العصابات(عنف الشارع)، أو العنف العائلي، أو العنف ضدّ الأطفال(التعسّف والتشغيل المبكر والدعارة)، أو العنف ضدّ النفس(الإنتحار والتعاطي المفرط للمخدّرات).

ح. **الأمن الإجتماعي:** وهو قدرة المجتمعات على المحافظة وإعادة إنتاج خصوصيّتها اللغوية والثقافية وهويتها الوطنية والدينية وعاداتها وتقاليدها.[77] ويشمل الأمن من

---

[76] *Von Tigerstrom, Barbara. Human Security and International Law Prospects and Problems. Oregon :Oxford and Portland,2007, p. 170.*

[77] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 16.

الممارسات القمعية التقليدية: المعاملة السيئة للمرأة والتمييز العنصري تجاه اللاجئين ومجموعات إثنية أو أهلية والحماية من الجماعات أو النزاعات المسلّحة.

خ. **الأمن السياسي:** يكون فيه التهديد هو القمع السياسي، ويقتضي الأمن السياسي احترام حقوق الإنسان والحماية من التسلّط والتعسّف في استعمال السلطة كممارسات التعذيب والمعاملة السيّئة أو الإختطاف وكذلك الحماية من الإحتجاز السياسي والإعتقال، وحرّية التعبير عن الرأي والحرّيات العامّة. كما يعني أيضاً الإستقرار التنظيمي للدولة، نظام الحكم والإيديولوجيا التي تعطيها الشرعية.[78]

وقد أضاف وزير العدل الجزائري *الطيب بلعيز* **الأمن القانوني** كبعد آخر للأمن في معرض حديثه عن التحكيم الدولي في ظلّ قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، "إنّ التنافس في ظلّ عولمة الإقتصاد فرض على الجزائر أن توفّر جوًّا من الأمن القانوني الذي يأتي برؤية واضحة بخصوص التشريع وبالطمأنينة بخصوص حلّ النزاعات".[79] إنّ الأمن القانوني يعني تقديم البيئة الإستثمارية المستقرّة، كضمانة لرأس المال الأجنبي.

ويبيّن الجدول التالي التصوّرات البديلة للأمن الإنساني مقارنة بالنظريات الأمنية الأخرى.

جدول رقم (3) مقارنة نظرية الأمن الإنساني مع النظريات الأخرى

	الليبرالية الجديدة	التنمية الإنسانية	النظرية الواقعية	الأمن الإنساني
الهدف	النموّ الإقتصادي	الأفراد + التنمية	سيادة وقوّة الدولة (لحماية الأفراد)	الأفراد + الدولة (أمن الأفراد ليس مضموناً دائماً، في حالات تكون الدولة غير قادرة على توفير الأمن، أو تكون هي مصدر اللاأمن.
الوسائل	سياسات النموّ الإقتصادي (تحرير السوق، الخوصصة، استقرار التوازنات الكلية)	سياسات التنمية + سياسات اجتماعية + حقوق الإنسان في نفس الوقت	سياسات تقوية القدرة العسكرية	القوة العسكرية + سياسات اقتصادية جيدة + الحكم الراشد
الفرضيات المعتمدة حول الإنسان	الرجل الإقتصادي الرشيد	الرجل الرشيد يمثل هوية متنوعة، يمكن أن يكون أيضا امرأة، ولديه حاجاته الخاصة وانتماؤه العرقي وهي تؤثر على سلوكه. الرجل الرشيد لا وجود له	أمن والأفراد متعلق بأمن الدولة ــ تشكل أسلحة الدمار الشامل التهديد لكليهما	الدولة والأفراد يشكلان علاقة ثنائية مصلحة الطرف فيها تتفق وتتناقض مع مصلحة الطرف الآخر، طغيان طرف قد يؤثر سلبا على الآخر(زيادة القوة العسكرية رغم وجود مستوى مرتفع للفقر)

المصدر : *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy*[80]

[78] للإستفاضة حول أبعاد الأمن الإنساني، يمكن الرجوع إلى كتاب جورج نيف، مرجع سابق.

[79] سميرة بلعمري، "بلعيز: وفرنا محيطا قانونيا مشجعا للإستثمار الأجنبي وآمنا لحركة رؤوس الأموال"، الشروق، 18 ديسمبر، 2008.

[80] *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy, op. cit., p. 22.*

ثالثاً: التنمية وترقية حقوق الإنسان: الأمن بأية وسائل؟

لقد حمل مفهوم الأمن الإنساني جديداً آخر هو التأكيد على أنّه لا يمكن مواجهة أيّ تهديد بصفة مستقلّة، حيث لا تعني نهاية الحرب استقرار الأمن، فالأمن الإنساني يعني إمكانية ممارسة العمل في بيئة آمنة والحصول على العمل والمشاركة في العملية السياسية والقدرة على اختيار تعليم جيّد للأبناء وحياة صحّية، وأن تجتمع كلّ هذه الأبعاد مع الإطمئنان بأنّ أفراد العائلة سالمين ويعيشون في مأمن. لم يَعُد اللاّأمن إذن متعلّقاً بالسلامة الجسدية للفرد، بل يتعلّق بمحدودية الفرص في الحصول على الصحّة والتعليم والحقوق المدنية والسياسية والفرص الإجتماعية والإقتصادية. ويتطلّب الأمن بناءً على ما تقدّم العمل ضمن استراتيجية شاملة طويلة المدى تحقق التنمية وترقي حقوق الإنسان. وفق هذا المنظور تتبلور ملامح سياسة عامّة وجهود لبناء قدرات الدولة تستهدف تقليص المحرّكات (البواعث) المحلّية والوطنية لتهديد الأمن وتخمد شرارتها في المقام الأوّل.

المطلب الثاني: فواعل الأمن الإنساني

لقد عُرف الأمن الإنساني منذ ما يزيد عن العقد من السنوات وتمّ تبنّيه منذ ذلك الحين من طرف العديد من الدول والمنظّمات الإقليمية والدولية. ولقد تعدّدت التعريفات التي تناولت الأمن الإنساني، فهو يحدّد مسؤوليات وتحدّيات جديدة وهو ساحة جديدة لرهان السلطة بالنسبة لفواعل جديدة، تحاول كلّها فرض تعريف يتماشى وفق مصالحها ومخاوفها.

أوّلاً: الدول الوسطى والدول النامية

1 ــ القوى الدولية الوسطى

لقد تبنّت بعض الدول(كندا، النرويج واليابان) مفهوم الأمن الإنساني كأداة لسياستها الخارجية، لأنّه يقترح تفكيك المصالح المرتبطة بالتركيز الدولتي للأمن، في حين بدأت منظّمات المجتمع المدني الدولي تلعب أدوارًا في الساحة العالمية بصفة تدريجية. لكنّ الدول التي بادرت إلى اعتماد مفهوم الأمن الإنساني لم تُدرجه ضمن أجندتها الداخلية للأمن القومي، بل كان ذلك عبر السياسة الخارجية فقط. فما هي المصلحة التي خدمها الأمن الإنساني كإطار للسياسة الخارجية لهذه الدول؟

بالنسبة لكلّ من كندا والنرويج، يمثّل الأمن الإنساني سانحة لتقوية موقعها ونفوذها في الساحة الدولية. وصف بعض الدارسين الأمن الإنساني بأنّه الغراء الذي يجمع **القوى**

الوسطى من الدول ووكالات التنمية والمنظّمات غير الحكومية، والتي تسعى جميعها إلى تعديل أهداف وموارد السياسة.[81] كما تطمح الدول الوسطى إلى تأثير أكبر في الساحة الدولية، فهي أصغر من **دول المحور** حيث لا تتمكّن من لعب دور أساسي تحتكره القوى الكبرى. وهي أيضاً أكبر من **الدول التابعة**، حيث أنّها لم تعُد تكتفي بمجرّد الإستجابة للدور الذي تمليه عليها تلك القوى الكبرى. لكن كيف يمكن لمقاربة التركيز على الأفراد أن ترقى لتصبح سياسة خارجية وأساساً لمصلحتها وطريقاً للرّفع من قوّتها الوطنية؟

تقدِّم اليابان مثالاً جيّدًا على اهتمام الدولة برفاهية أفراد دولة أخرى أكبر من اهتمامها هي نفسها بأفرادها، بينما تحتفظ هي لنفسها بالتصوّر "التقليدي" للأمن. بينما تبادر الحكومة اليابانية إلى دعم الأمن الإنساني عبر برنامج **مساعدة التنمية فيما وراء البحار**(Development Assistance Overseas (ODA، فإنّ نفقاتها العسكرية لا تزال مرتفعة، وقد طوّرت صناعة نووية ضخمة لتقليص التبعية للنفط المستورَد. ورغم أنّ المواطن الياباني يحظى برفاهية اقتصادية، فإنّ ممارسات منافية لحقوق الإنسان كالعنصرية والتمييز لا تزال محلّ جدل إلى الآن.

عندما تتبنّى ديبلوماسية دولة مفهوم الأمن الإنساني، فإنّها تعيد صياغته بحيث يصبح خادماً للمصلحة بالمنظور المنتَقد للتركيز الدولتي، لتنتج مفهوما جديدًا للأمن هو **الأمن الإنساني الواقعي**[82] Realist Human Security . لقد رأت كلّ من كندا والنرويج في المفهوم فرصة لتحقيق نوع من الإستقلالية عن المنظّمات الدولية وعن الولايات المتّحدة الأمريكية، وكذا لتحصيل مصداقية دولية أكبر(خاصّة بالنسبة لكندا واليابان تجاه أمريكا). لقد ساهمت اليابان بمبلغ مئة وسبعين مليون دولار أمريكي في صندوق الأمن الإنساني التابع للأمانة العامة للأمم المتّحدة ممّا جعلها أكبر المانحين وعزّز من مكانتها كقوّة إقتصادية، ليس فقط على المستوى الإقليمي بل ودولياً كذلك. ومن خلال مسار أوتاوا تعمل كندا على نيل الإعتراف بدورها كصانع سلام في الأوضاع ما بعد النزاع، وهو ما حقّقت فيه إنجازات كبيرة. أمّا النرويج فهي ترى بأنّ الطريق إلى القوّة الدولية يكمُن في ترقية أفكار قوية.

أ. <u>اليابان والتحرّر من الحاجة</u>

في ديسمبر 1998 وفي إطار "الحوار الفكري من أجل بناء مستقبل آسيا"، أطلق الوزير الأول *كينزو أوبوشي* البرنامج الياباني للأمن الإنساني، ليكون دعامة لسياسة خارجية قائمة على أسس:

---

[81] *S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy, op. cit., p. 29.*

[82] نريد بالأمن الإنساني الواقعي الإشارة إلى الإزدواجية بين الممارسة والخطاب لهذه الدول، يستمدّ المفهوم أسسه النظرية من الأمن الإنساني، لكنّ تطبيقاته تكون واقعية، أو حين يصبح الأمن الإنساني وسيلة قي خدمة الأمن الواقعي.

- رؤية شاملة لكلّ المخاطر التي تهدّد حياة، نمط العيش وكرامة الإنسان؛
- تقوية كلّ الجهود وتركيزها من أجل مواجهة تلك التهديدات؛
- تأسيس لجنة الأمن الإنساني وتشكيل أكبر صندوق في الأمم المتّحدة، ولذلك لتقوية مصداقية المبادرة.

لقد كانت اليابان من الدول السبّاقة التي قادت وموّلت مشاريع تطوير الأمن الإنساني، بدافع رغبتها في الحصول على مقعد دائم في مجلس بالأمم المتّحدة. وتبنّت اليابان التعريف الأكثر تفهّما للأمن الإنساني مرتكزة على "القيم الآسيوية" وإعطاء أهمّية أكبر "للتحرّر من الحاجة". حيث تعتمد المقاربة اليابانية على تفعيل آليات وتدابير لحماية الأفراد من التهديدات التي تمسّ أسباب العيش والكرامة مع تشجيع التأهيل الذاتي أو بناء القدرات. وذلك بسبب حظر المادّة التاسعة من الدستور الياباني لاستعمال القوة لفضّ النزاعات، وعليه فاليابان لا تمتلك سوى قوّات الدفاع ضدّ العدوان الخارجي. ولذلك اتّجهت الحكومات المتتالية إلى "سياسة المساعدة التنموية" لتجاوز المحدودية العسكرية، وذلك بلعب دور اقتصادي أكبر في المنطقة عقب الأزمة المالية لسنة 1997، التي تحوّلت إلى تهديد لأمن المنطقة بسبب آثارها الإجتماعية والسياسية. لقد جعلت أزمة 1997 الحكومة اليابانية مُدركة لهشاشة اقتصاديات المنطقة وللحاجة إلى أن يلعب اليابان دورًا أكبر في الإستقرار الإقتصادي عبر أجندة طويلة المدى، وهو بالضبط ما يمكن أن يقدّمه مفهوم الأمن الإنساني. لقد كان مفهوم الأمن الإنساني الذي جاء في **الكتاب الأزرق** للديبلوماسية اليابانية والذي استمدّه من تقرير "الأمن الإنساني الآن" للجنة الأمن الإنساني مشابهاً تماماً للمساعدة التنموية التي شرعت اليابان في العمل بها من قبل.[83]

تثير المساعدات الخارجية اليابانية الكثير من الشكوك لمن يرى أنّ تلك السياسة طريقة ملتوية لتحفيز الإقتصاد الياباني فقط. إضافة إلى ذلك، فإنّ اليابان تواصل العمل وفق مصالح الأمن التقليدية في المنطقة، خاصّة مع بداية التهديد النووي لشمال كوريا في 2002. فأجندة الأمن الإنساني للسياسة الخارجية في اليابان ليست في النهاية بديلاً للأمن التقليدي بل تكملة له. ومع ذلك، فإنّ دعم اليابان سياسياً وماليا للأمن الإنساني حفّز ظهور برامج تهتمّ بالتنمية خاصّة بحالات ما بعد النزاع.

ب. <u>كندا والتحرّر من الخوف</u>

تنتقد كندا تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة للأمن الإنساني بسبب عموميته، ولأنّ المقاربة هلامية واسعة، فإنّ ذلك يجعل منه أداة غير عملية في صنع السياسات. لذلك تركّز كندا على أهداف **التحرّر من الخوف**، داعية إلى "أمن الأفراد من التهديدات العنيفة وغير العنيفة، وذلك بالتحرّر من التهديدات الخطيرة لحقوق الأفراد، أمنهم، وحتى

[83] *Ibid., pp 29-30.*

حياتهم بشكل متساو".[84] ويعود الفضل في تجديد نَفَس الديبلوماسية الكندية إلى وزير الخارجية *لويد أكسوورثي* في عهدته الممتدّة بين سنتي 1996 و2000، وذلك بإجراءات جديدة تتعامل مع مشكلات ما بعد الحرب الباردة: وضع الأطفال في مناطق النزاعات، ومخاطر الإرهاب، وازدهار تجارة المخدّرات وانتشار الأسلحة. لقد نادى بمواجهة هذه المسائل بتدخّلات تتّسم بالروح الإنسانية تكون فيها المسؤولية مشتركة. لكن يرى البعض بأنّ تبنّي كندا لمفهوم الأمن الإنساني مجرّد محاولة لإنقاذ البلاد من العجز العسكري، حيث تعمل على افتكاك دور على الساحة الدولية للتمايز عن الجار الجنوبي القوي (الولايات المتّحدة الأمريكية)، ولأنّها كقوّة وسطى تعاني من محدودية القدرات العسكرية.

يمثّل إدراج الأمن الإنساني ضمن أجندة السياسة الخارجية الكندية توليفة جمعت بين تقاليد عريقة في **عدم التدخّل** وبين الرغبة الشديدة في لعب دور أكبر في السياسة الدولية، وبالموازاة تعمل كندا على تخفيف تهديدات أمنها بسياسة تحديد الهجرة إليها. كما أنّ الموقف الكندي دفعت إليه أيضاً، الإستجابة للضغوط التي مارسها تحالف واسع من المنظّمات غير الحكومية، تجمعها شراكة رسمية مع الحكومة من خلال جهود *أكسوورثي*، هذا التحالف الذي نجح في تبنّي اتفاقية **حظر الألغام الأرضية** وإنشاء **محكمة الجرائم الدولية** ضمن أولويات العمل الدولي: **الأمن العمومي وحماية المدنيين والوقاية من النزاعات والحكم الراشد والمسؤولية وعمليات دعم السلام**.

ولتجسيد هذه الأهداف أطلقت الحكومة الكندية "برنامج الأمن الإنساني" ساهمت فيه بمبلغ عشرة ملايين دولار أمريكي سنوياً إلى غاية سنة 2010. وقد مكّنت أجندة الأمن الإنساني دولة كندا من لعب دور ريادي في حملة حظر الألغام الأرضية، عبر مسار أوتاوا، ففي ديسمبر1997 أمضت 122 دولة على "اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال، تخزين، إنتاج ونقل الألغام المضادّة للأشخاص وتدميرها". بالإضافة إلى إنشاء محكمة الجنايات الدولية، مسار *كيمبرلي* حول النزاعات في تجارة الماس، وإطلاق اللجنة الدولية لسيادة الدولة والتدخّل، التي وجّهت نقدها للتعريف الهلامي للأمن الإنساني في تقرير بعنوان "مسؤولية الحماية عوامل التدخلية في مقاربة التحرّر من الخوف".[85]

2 ــ الدول النامية

لقد قابلت الدول النامية خاصّة مجموعة السبعة والسبعين G77 نموذج الأمن الإنساني بانتقادات كبيرة، بسبب تخوّفها من أن يكون أداة للغرب في فرض قيمه ونظامه، ومبرّرًا للقوى الكبرى يسوّقون به تدخّلهم غير المحدود. وبالنسبة لها، وبدلاً من أن يكون

[84] *Ibid., p. 30.*
[85] *Ibid., pp 30-31.*

النموذج أداة لعقد إجتماعي عالمي جديد، فقد استُعمل غطاءً للتدخّل. لكن في المقابل، ألا يُعتبر المفهوم نصرًا للجنوب بوضع اهتمامات التنمية ضمن النقاش حول الأمن العالمي؟ أليس استمرارًا تاريخياً لتكريس مصالح الجنوب وانشغالاته في العلاقات والمنظّمات الدولية؟

إنّ انتشار اقتصاد التنمية بعد منتصف السبعينيات كان استجابة لمطالبة جماعية من الدول النامية، تحت لواء مجموعة السبعة والسبعين، من أجل إحلال عدالة أكبر في حركة التجارة العالمية. لقد كانت الدعوة إلى ربط التنمية بالأمن جوهر مطالب الجنوب، ذلك لأنّ استقرارًا أكبر ونظاماً عالمياً أكثر عدلاً ضمانٌ لبلورة خطط وسياسات تستجيب لحاجاتها، وأنّ قدرًا من العدالة والأمن والحقوق يمكن أن يشكّل حجر الزاوية لنظام عالمي جديد قيد الإنشاء. وشكّل تقرير شمال/جنوب للجنة المستقلّة لمسائل لتنمية الدولية استجابة فكرية لتطلّعات المجموعة الدولية الناشئة أو ما يعرف بتقرير *برانـدت* رئيس اللجنة، الذي أكّد على أنّ التقرير يمثّل مصلحة مشتركة هي أنّ النوع البشري يرغب في البقاء، وأنّ هذا البقاء يمثّل واجباً أخلاقياً، وهو ما يثير مسائل تتجاوز السلم والحرب، وتمتدّ لتشمل الجوع في العالم، البؤس والهوّة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء.[86] لقد تمّ التركيز على أنّ الجوع والأزمات الإقتصادية والإرهاب تؤدّي إلى اهتزاز السلم أكثر من العدوان العسكري.

لقد أكّدت هذه التقارير أنّ الأمن التقليدي لم يحقق الأمن الضروري للتنمية، ونادت بإرساء **أمن مشترك**، وهو المفهوم الذي تمّ تجاهله في عالم كانت تسوده التحالفات الدولية وراء القوّتين العظميين. ولقد تخلّل صراع هذين التكتّلين صوت ثالث منخفض ومعزول في الساحة الدولية هو لدول العالم الثالث، التي اجتمعت مع نهاية الستينيات في **حركة عدم الإنحياز**، كتيّار لدول خرجت من الإحتلال مثل الهند وإندونيسيا ومصر وغيرها، كانت تحاول البحث عن فضاء دولي ومصرّة على سياسة خارجية مستقلّة بعيدة عن التكتّل العسكري وسياسات القوى الكبرى. لقد نظر الغرب باستياء إلى سعي دول عدم الإنحياز لتحقيق تنمية مستقلّة واقتراحها **الطريق الوسط**، لأنّه كان يعتقد بأنّ الإستقلالية المطلوبة تمضي بها إلى معسكر الإتّحاد السوفييتي. في حين استقبل الإتحاد السوفييتي ذلك كفرصة سانحة وأمدّ تلك الدول بالمساعدة المطلوبة في المشاريع الكبرى. انبثق عبر هذه الأصوات والطروحات الأخلاقية مفهوم التنمية والحاجة إلى حلول لمشاكل الجنوب وتصوّر جديد لأمن "غير عسكري".

شكّلت هذه الدول داخل الأمم المتّحدة مجموعة السبعة والسبعين وطالبت بحوار شمال/جنوب وضغطت من أجل تنمية عادلة تتجاوز السلم والحرب. وترى هذه الدول بأنّ

---

[86] *Ibid., pp 35-38.*

اللاأمن ينبع من الفقر وانهيار المؤسّسات والتدهور البيئي والعجز الديمقراطي. لكن عندما طرح برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي مفهوم الأمن الإنساني في تقريره لسنة 1994، رفضته مجموعة 77 خوفاً من التدخّل وتعميق الهوّة بين الشمال والجنوب. وقد خلّف المفهوم بتركيزه على الأفراد عدم الإرتياح لدى أنصار القيم المجتمعية ضمن نموذج التنمية الآسيوي، بالإضافة إلى مخاوف أخرى كالمعايير المزدوجة. إنّ الأمن الإنساني بالنسبة لكثير من دول مجموعة 77، ليس إلاّ نموذجاً متمركز عرقياً يؤكّد ذاتية وقيم الشمال ويعزّز قوّته الإقتصادية، محاولة أخرى من الغرب لفرض قيمه الليبرالية ومؤسّساته السياسية في المجتمعات غير الغربية. كان للإنذار الذي أطلقته دول الجنوب التأثير على النظرة الليبرالية التي تعتقد بأنّ التخلف الإقتصادي والإجتماعي في الجنوب، سيؤدّي إلى انعدام الإستقرار السياسي وامتداده إلى الشمال ما يتطلّب المزيد من التسلّح، كما يُرَى في الحرب العالمية الجارية على الإرهاب. فيما تعتقد دول الجنوب بأنّ **دوّامة الأمن** هذه والتسلّح المتزايد هو ما يهدّد الجنوب الذي ترهقه التدخّلات والعقوبات الإقتصادية وأزمات الديون.

ثانياً: المنظّمات الدولية: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي

ـ برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي

تشير كثير من أدبيّات الأمن الإنساني إلى أنّ الميلاد الرسمي للمفهوم في السياسة العالمية كان عبر تقرير التنمية البشرية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994، وقد اعتبر امتدادًا لنموذج التنمية الإنسانية في المسائل الأمنية، نظراً لتجاهل مفهوم الأمن للإنشغالات الشرعية للناس العاديين الذين يتوقون للأمن في حياتهم اليومية، فيما تمّ التركيز على تهديد المحرقة النووية للأمن العالمي. وقد طوّر البرنامج الإنمائي مقاربته المركّزة على أمن الأفراد باستعمال سبعة مكونات عالمية مترابطة: الأمن الإقتصادي، والغذائي، والصحي، والبيئي، والشخصي، والإجتماعي والسياسي. وبما أنّ تلك الأبعاد انشغالات عالمية، فإنّ غيابها يهدّد الجميع. لم تكن مقاربة التنمية الإنسانية للأمن الإنساني تهتمّ فقط بالإنتهاكات المباشرة لحقوق الإنسان، النزاعات المسلّحة أو الكوارث الطبيعية، بل تعدّت ذلك إلى مظاهر التخلّف الواسعة: غياب العدالة، والصحّة العامّة، والجريمة الدولية، والنموّ السكاني والتدهور البيئي. وهي بُؤر التركيز الجديدة للبرامج الدولية للمساعدة في مجال التنمية، لأنّ السعي للوقاية منها أقلّ تكلفة من التعامل مع آثارها.

المبحث الثاني: مفهوم المصالحة والمقترب التحوّلي للصراع

المطلب الأول: تعريف المصالحة، أهدافها وأنواعها

تعتبر المصالحة موضوعاً متعدّد التخصّصات ما يعني مشاركة الباحثين من مختلف الحقول المعرفية في دراستها. ولعلّها أهمّ شرط في تغيير السلام الراهن إلى السلام المستقرّ، حيث لا يمكن بناء الثقة المتبادلة وتوفير الضمانات للحفاظ على السلام دون المصالحة. وهي مع ذلك ربّما أصعب شرط لتحقيق التغيير الحقيقي والعميق في معتقدات وأفكار ومشاعر النخب الحاكمة ومختلف مكوّنات المجتمع. وقد برزت المصالحة كموضوع بحث في السنوات الأخيرة بسبب الحاجة إلى دراسة شروط السلام المستقرّ والدائم في حلّ النزاعات الوطنية أو الدولية، وتوصّل كلّ من الباحثين وصنّاع السياسات إلى أنّ "حل النزاع" ينهي النزاع، لكنّه لا يضمن عدم انبعاثه من جديد. ولأنّ المصالحة تساهم في استقرار السلام وتحويل العلاقات بين الأعداء السابقين، فهي تتعدّى إذن "حلّ النزاع" وتهتمّ بعوائق إرساء العلاقات السلمية. ونجاح المصالحة يظهر في التغيّر الذي يطرأ على هوية الأطراف، وهي تعني في شكلها البسيط "إعادة الإنسجام بين الأطراف المتنازعة بعد حلّ النزاع أو تحويل العلاقات من الطابع العدائي إلى الطابع الودّي".[91] ويمكن أن تتمّ المصالحة بين دول مختلفة أو في داخل الدولة الواحدة عقب نزاع إثني أو ديني أو سياسي. ولعلّ النقاش حول المصالحة يمرّ حتماً عبر التمييز بين النزاعات لمعرفة أيّ منها يستلزم المصالحة ، كما يؤكّد كلّ من *بارتال وبينينك*. فما هو النوع الذي يتطلّب ضرورة اللجوء إلى المصالحة؟

[91] *Yaacov Bar-Siman-Tov(edit), From Conflict Resolution to Reconciliation, Oxford University Press New York, 2004, p. 12.*

تكون المصالحة ضرورية في النزاع الذي تنخرط فيه المجتمعات بصورة واسعة عبر المعتقدات والسلوكات والدوافع والمشاعر المشتركة التي تدعم الأهداف المتنازعة واستمرار النزاع ونزع الشرعية عن الخصم، والتي تنفي إمكانية وجود مخرج سلمي للنزاع وتطوير علاقات سلمية. إنّ طبيعة هذه النزاعات تبيّن أنّ **الحلّ**(المصالحة) لن يكون مجرّد مسار طبيعي، بل مسارًا مُصمَّماً بوضوح ويتطلّب جهودًا فعلية لتجاوز العقبات.[92] وعموماً تحتاج الأطراف المتنازعة التي تريد العيش معاً في مجتمع واحد يسوده السلم إلى بناء ميكانيزمات تعزّز التكامل والقبول بضرورة التغيير السيكولوجي للمعتقدات والسلوكات. لكن في كثير من الحالات تقضي قواعد العدالة أن يتحمّل طرف ما مسؤولية أكبر من الآخر(في النزاعات الدولية: اليابان وكوريا، ألمانيا وبولونيا؛ النزاعات الداخلية: جنوب إفريقيا والشيلي)، ونتيجة لذلك يتوجّب عليه أساساً القيام بخطوات جدّية في اتّجاه المصالحة(تقديم التعويضات أو الإعتذار مثلاً).

تركّز المقاربة الليبرالية في العلاقات الدولية في دراسة المصالحة على الحاجة إلى تسريع التعاون الأمني والإقتصادي والسياسي بين الأطراف المتنازعة، والإنتقال بالمصالحة من النخب الحاكمة إلى المجتمع(*أدلر وبارنت، كاكوفيتش وآل*). وهي تعتبرها مقصورة على النزاعات الدولية والإثنية، وتستبعد دورها في النزاعات الداخلية للدولة. أمّا المقاربة السيكولوجية فتهتمّ بالطابع الشعوري للمصالحة(*بارتال وبينينك، كيلمان، كريسبرج*)، وحاجتها إلى العوامل العاطفية التي تدعم السلم عقب حلّ الصراع. ويتضمّن مسار المصالحة حسب هذه المقاربة مواجهة مفتوحة للمسائل الأليمة في النزاع السابق من أجل تأسيس علاقات سلمية طبيعية. وبما أنّ المصالحة مسار توافقي، فإنّ محاولة فرضها من قبل أيّ طرف أو تدخّل خارجي ليس بالأمر المُجدي. لقد أهمَلت هذه المقاربة أو ألغت دور الشروط الهيكلية المؤسّسية، والسبب في ذلك ربّما يعود لتركيز هذه الأدبيات على الصراعات الداخلية، التي تتعامل مع الصراعات السياسية أو الإجتماعية أكثر من تعاملها مع الصراعات الدولية.[93]

إنّ دراسة مسار المصالحة المعقّد من الناحيتين النظرية والإمبريقية وتشعّب أسباب وآثار النزاعات تتطلّب الإستعانة بالمقاربتين الليبرالية والسيكولوجية الإجتماعية في الدراسة. ولقد أنتجت المقاربات الدراسية المختلفة كمّاً هائلاً من الأدبيات، وسنتعرّض فيما يلي إلى بعض التعريفات التي تناولت المصالحة.

---

[92] *Ibid. p. 13.*

[93] *Yaacov Bar-Siman-Tov "dialectics between stable peace and reconciliation " in Y. Bar-Siman-Tov (Edit),op. cit. p. 62.*

أوّلاً: تعريف المصالحة

تعني المصالحة لغة وفي أصلها اللاتيني الرجوع معاً إلى المجلس-(*council ; reconcile*)، والعمل في انسجام جماعي، وهي تعني "استعادة حالة العلاقة السلمية التي لا يسبّب فيها أيّ طرف الضرر للآخر وحالة يَأمَن فيها الكلّ عدم حصوله من جديد، وحيث يُلغَى الإنتقام من قائمة الخيارات المتاحة".[94] لكنّ هذا لا يعني أنّ استعادة العلاقة السلمية هدف في حدّ ذاته، بل لا بدّ من توفير شروط استمرار هذه العلاقة. إنّ المسارات التي يتطلّبها هذا التحوّل في العلاقة طويلة ومعقّدة. ويعرّفها كلّ من *أسمال وآل* بأنّها "مواجهة الحقيقة غير المرغوب فيها بهدف دعم الإنسجام بين وجهات النظر المتصارعة والخلافات العالقة في بيئة تفاهم".[95] بالنسبة *لمارو* تعني المصالحة "إعادة توطيد العلاقة الودّية لدرجة تكفي لتحقيق الثقة رغم الإنقسام المبدئي". بينما يركّز *ليدراش* على المصالحة داخل المجتمع ويضع لها أربع عناصر: **الحقيقة** وتعني التعبير المفتوح حول الماضي؛ **الرحمة** وتعني العفو لبناء علاقة جديدة؛ **العدالة** وتعني إعادة البناء الإجتماعي والتعويض؛ **السلام** ويعني المستقبل المشترك والحياة الكريمة والأمن لكلّ الأطراف. ويميّز *كيلمان* بين عناصر المصالحة التي يدعوها "السلام الإيجابي":

1. حلّ النزاع يرضي حاجات الأطراف الأساسية ويفي بتطلّعاتهم الوطنية(خاص بالنزاع الدولي)؛
2. القبول والإحترام المتبادلين لحياة ورفاهية الطرف الآخر؛
3. تطوير مفهوم متّفق عليه حول أمن وكرامة كلّ طرف؛
4. توسيع مجالات التعاون المشترك في مختلف المستويات؛
5. مأسسة ميكانيزمات حلّ النزاع.

أمّا *بارتال* فيؤكّد على التغيّر السيكولوجي الضروري لتحقيق المصالحة، أو ما يعرف بـــ "التعلّم" Learning وهو تغيير المعتقدات(أو درجة الثقة في معتقداتنا)، ويقترح لذلك تَغيُّر أبعاد خمسة للمعتقدات الإجتماعية التي تشكّلت أثناء النزاع، وهي تتعلّق بأهداف الجماعات المتنازعة سابقاً، والجماعات المنافسة، والجماعة التي ننتمي إليها، والعلاقة في الماضي والسلام.[96]

---

[94] *Joanna Santa-Barbara, « **Reconciliation » in** Webel, Charles and Johan Galtung edits, Handbook of Peace and Conflict Studie.Simultaneously published in the USA and Canada: Routledge, 2007,p. 174.*

[95] *Y. Bar-Siman-Tov (Edit),op. cit. p.14.*

[96] *Daniel Bar-Tal and Gemma H. Bennink, "The Nature of Reconciliation as an Outcome and as a Process", in Y. Bar-Siman-Tov (Edit), op. cit. pp 20-22.*

1 ــ المعتقدات المجتمعية حول أهداف الجماعات المتنازعة سابقاً: لا بدّ أن يمسّ التغيير بصفة جوهرية اعتقاد المجتمع بعدالة الأهداف المفضية إلى النزاع وشرعية الإستمرار فيه. ففي خضمّ النزاع تعمل الجماعات على بناء تصوّرات لأهداف تعتبرها ذات أهمية حيوية، تكون هي القاعدة الأخلاقية أو الأدبية للدخول في النزاع، وتقدّم في ذلك التبريرات والحجج. وتحتاج المصالحة إلى تغيير هذه الإعتقادات جوهرياً أو إلغائها أو على الأقلّ وإنكار التطلّعات الإجتماعية المضمّنة في الأهداف المؤدّية إلى النزاع بين الجماعات. وفي المقابل، تستوجب المصالحة تشكيل اعتقادات جديدة تبلور أهداف اجتماعية جديدة تتواءم مع اتفاق حلّ النزاع(التداول السلمي على السلطة ونبذ كلّ أشكال التمييز)، وفي مقدّمتها الحفاظ على العلاقة السلمية بين الأعداء السابقين.

2 ــ المعتقدات المجتمعية حول الجماعات المنافسة: يحمل تغيير صورة الجماعة المنافسة أهمّية حاسمة في تحقيق المصالحة. ففي ظلّ النزاع، يعمل كلّ طرف على نزع الشرعية من الآخر لتبرير الأعمال الموجهة ضدّه والإستمرار في الصراع. ومن أجل ترقية المصالحة تحتاج التصوّرات حول الجماعات المنافسة إلى أن تتغيّر، ومن المهمّ منح الشرعية لأفرادها واعتبارهم جديرين بالثقة والمعاملة الإنسانية. ولا بدّ للمعتقدات الجديدة أن تحوي توازناً في الخصائص النمطية بين السلبية والإيجابية. كما تسمح المعتقدات الجديدة باعتبار الطرف الآخر ضحية للنزاع طالما أن أفراده عانوا من نتائجه.

3 ــ المعتقدات المجتمعية حول الجماعة التي ننتمي إليها: تميل الجماعات أثناء النزاع إلى تعظيم نفسها ومنع أيّ معلومات من شأنها المساس سلبياً بصورتها. لذا عليها تحمّل مسؤولية انخراطها في نشوب النزاع ومساهمتها في العنف(بما فيها الأعمال غير الأخلاقية)، ورفضها لحلّ السلام. وتقدّم المعتقدات الجديدة الجماعة التي ننتمي إليها بصفة "موضوعية نقدية"، وخاصّة تجاه سلوكها في الماضي.

4 ــ المعتقدات المجتمعية حول العلاقة مع المنافس في الماضي: تحتاج المصالحة لرؤية جديدة للمعتقدات المجتمعية حول العلاقة التي كانت تجمع الأطراف المتنازعة، حيث أنّ المعتقدات المجتمعية تساند المواجهة والعداء أثناء النزاع، بينما تدعم المعتقدات الجديدة أهمّية التعاون والعلاقات الودّية السلمية، كما أنّها تعزّز العدالة ومراعاة أهداف وحاجات وكرامة كلّ طرف. تمتدّ هذه الرؤية الجديدة إلى الماضي، الذي يجب أن يُقدّم في إطار جديد يتلاءم وروح المصالحة. وفي هذا الإطار وحول الحق والواجب نحو ذاكرة الماضي، يتساءل المؤرخ الفرنسي *بنجامان ستورا* حول شرعنة الذاكرة والعفو والمصالحة، وهل ينبغي الدفاع عن الحقّ في النسيان أم عن الحقّ في الذاكرة؟ وكيف يمكن للقوانين أن تدعم الإعتراف بالجرائم المرتكبة وترقية حقوق الإنسان في المستقبل؟

يعتبر *ستورا* بأنّ هذه الأسئلة تأتي في سياق المجتمعات التي عانت من النظم غير الديمقراطية، وتشهد نقاشاً حول التاريخ القريب وجرائمه ومخلّفاته على المدنيين. ويقترح فهم هذه الظاهرة التي مسّت العديد من الدول في سياق دولي تميّزه أزمة في الإيديولوجيات العابرة للحدود.[97] ففي الفترة ما بين سنتي 1950-1980، التفَّ المثقّفون والجماعات الإجتماعية حول موقف ناقد للدولة، وفي أيامنا هذه تقف نفس الجماعات في موقف الضحية وتطالب الدولة بالإعتراف بما سبّبته من آلام للمجتمع ككلّ. ويمكن لمطلب الذاكرة هذا أن يكون ذا طابع إيجابي وسلبي في آن. تَكمُن السلبية في تنامي شعور العداء للدولة والإنعزال الهوياتي. والأمر الإيجابي في المسألة هو المواطنة ودعم مبدأ العدالة وحقوق الإنسان، حين تُجَرُّ الدول إلى الإعتراف بالإنتهاكات والجرائم المُرتكَبة واقتراح أطُر سياسية وقانونية لتصحيح الأوضاع. حيث يسمح علاج الذاكرة بمحو الذكريات الفظيعة للنزاعات العنيفة والوقاية من تكرارها وقيام الحروب الأهلية.[98] لقد أعطت جنوب إفريقيا إشارة البداية لمراجعات الذاكرة دولياً سنة 1990 مع إطلاق سراح *نيلسون مانديلا* ونقض نظام الأبرتايد.[99] وشملت **المطالبات الذاكراتية** أمريكا الجنوبية والشيلي والأرجنتين خاصّة، وعملت على ذلك أمّهات ضحايا "ساحة ماي" واتهامهنّ للنخبة العسكرية في الأرجنتين. أمّا الشيلي، فقد عرفت محاولات عدّة لمحاكمة *أغوستو بينوشي*. كما تبع انهيار الإتحاد السوفييتي مطالبات عديدة في روسيا وبولونيا وألمانيا الشرقية وأصبحت أكثر قوّة. وفي نفس الوقت، شهد بعض دول المغرب العربي تلك المطالبات، ففي المغرب الأقصى وعقب وفاة الملك *الحسن الثاني* شكّلت "لجنة المساواة والمصالحة" مهمّتها جمع إفادات ضحايا انتهاكات سنوات الرصاص. كما عرفت الجزائر ذلك النقاش ضمن مسار المصالحة الوطنية وهو موضوع دراستنا.

5 ــ المعتقدات المجتمعية حول السلام: ينظر الأطراف إلى السلام في ظلّ النزاع بصفة عامّة بغموض وطوبوية، دون تحديد طرق واقعية للوصول إليه. وتستلزم المصالحة تشكيل معتقدات مجتمعية جديدة تشمل الأبعاد المختلفة للسلام، وتقدّم كلفة وعوائد تحقيقه، وتحدّد شروطه وميكانيزماته(المفاوضات والتسويات مع الطرف المقابل مثلاً)، والأهمّ من ذلك كلّه، هو الحفاظ عليه. يجب على الفرقاء الإعتراف بأنّ أمن كلّ طرف سيكون في مصلحة الجميع وهو السلام الدائم.

---

[97] *Stora Benjamin, « Avant-propos. L'internationalisation des guerres et de la réconciliation des mémoires », in : Politique étrangère 2007/2, Été, p 310.*

[98] *Ibid., p. 312.*
[99] *Ibid., p. 310.*

إنّ ما ترمي إليه المصالحة أبعد من إنهاء حالة الصراع، حيث تدرك الأطراف المتنازعة ثقل كلفة الإستمرار في المواجهة، وتعتبر المصالحة حينها المخرج الذي يمكّن من تحقيق جملة من الأهداف، سنعرض إليها فيما يلي.

ثانياً: أهداف المصالحة

توسّع المصالحة من مقاربة صنع السلام في اتجاه آفاق مجتمعية كلّية، تُعنى بالمصالحة بين أفراد المجتمع ككلّ. ترتبط دراسة "حلّ النزاع" بدراسة ميكانيزمات وطرق وشروط حلّ النزاع سلمياً، بما فيها التفاوض والتسوية والوساطة والتحكيم. تؤدّي هذه الأدوات في بعض الأحيان إلى اتفاق حول حلّ مقبول، يُمضَى من قبل الأطراف، ويعتبر اتفاق كهذا النهاية الرسمية للنزاع، لكن قدرته تكون في تحقيق السلام محدودة، لأنّه غالباً ما يجمع القادة المنخرطين في التفاوض والقلّة التي تدور في محيطهم أو قلّة من المجتمع. وفي هذه الحال، ماذا سيكون موقف الأغلبية في المجتمع؟ قد يرفضون الإتفاق وبالتالي يُصبح **الحلّ الرسمي للنزاع** Formal Resolution of Conflict غير مستقرّ، وقد يُذكي ذلك شرارة العنف من جديد كما في أنغولا، أو يتحوّل إلى **السلام البارد** كما في الحالة المصرية الإسرائيلية عقب اتفاقية *كامب ديفيد*. ويقترح كلّ من *بارتال وبينينك* للخروج من هذه الحتمية مسار المصالحة الذي يؤسّس لسلام مستقر ودائم. لذلك تذهب المصالحة إلى أبعد من الأجندة الرسمية لحلّ النزاع، فهي تطمح إجمالاً إلى تغيير الدوافع والأهداف والمعتقدات والسلوكات والمشاعر التي تحرّك أغلبية أفراد المجتمع فيما يخصّ النزاع وأطراف النزاع وطبيعة العلاقة بينها.[100] يضمّ هذا الهدف المجمل للمصالحة أهدافاً جزئية على المستويين الإجتماعي والفردي.

1 ــ وقف المواجهة العنيفة لصالح طرق التنافس السلمية: لا يمكن الحديث عن مصالحة إذا لم تبدأ باتفاق لوقف الإعتداءات من الطرفين. وتحتلّ مسألة استرجاع الأمن وحماية حقوق الإنسان أهمّية كبرى فيما بعد النزاع، ولذلك تُفعّل القوانين للوقاية من عودة العنف والتمييز وكلّ سياسات الإقصاء. وفي الكثير من المجتمعات المنقسمة يحتاج الوضع إلى اتخاذ خطوات عملية لضمان مشاركة كلّ الجماعات في الحكم والشغل والنظام التربوي.

2 ــ تجديد العقد الإجتماعي: الهدف الأساسي للمصالحة في المستوى الإجتماعي هو تجديد العقد الإجتماعي الضمني الذي أثبت فشله بالوصول إلى مرحلة الصراع. يتضمّن

[100] *D. Bar-Tal and G.H. Bennink, op. cit,. p 12.*

العقد الجديد حقوق والتزامات الدولة والمحكومين بنظرة جديدة، ففي المجتمعات الفعّالة يوافق المواطنون على التنازل عن بعض حرّياتهم ويلتزمون بقوانين الدولة، في المقابل يحظون ببعض الحقوق وبحماية الدولة. أمّا المجتمعات المنقسمة تحت تأثير الصراعات المُزمِنة فيفقد فيها المواطنون الثقة في قدرة الحكومة على حمايتهم وحماية حقوقهم، ويمتنعون عن الإلتزام بالقانون. تمثّل فترات ما بعد الصراع فرصة سانحة لصياغة عقد اجتماعي جديد يفتح الباب أمام علاقات سلمية مستقرّة ودائمة.

3 ــ إصلاح المؤسّسات الإجتماعية: يهدف تجديد العقد الإجتماعي بين المواطنين والدولة إلى إصلاح المؤسّسات الجوهرية لمجتمع فعّال وظيفياً، والمؤسّسات الإجتماعية المقصودة بالإصلاح هي: الحكومة والنظام القضائي والنظام التربوي ووسائل الإعلام والمؤسّسات الإقتصادية(البنوك والصناعات الصغرى والكبرى) والمنظّمات غير الحكومية وكلّ المؤسّسات الأساسية في المجتمع.

إنّ هذه المهمّة تتعلّق بمعالجة المجتمع نفسه، وتتيح المساهمة في نشر سلوك يغلب عليه الطابع الرمزي برسائل إيجابية في دعم ركائز السلم. يتوجّب على القادة بناء على ذلك الحرص في اختيار الخطاب المستعمل في وصف الصراع والأطراف المتنازعة بما يتلاءم وجوّ المصالحة الجديد. كما يمكن منع استعمال رموز المتنازعين التي تحضّ على العنف كالأعلام مثلاً(حرب الأعلام في لبنان). وبصفة عامّة، يحتاج الأمر إلى **إعادة هندسة المحيط الرمزي** في اتّجاه دعم السلم والمصالحة بأفعال مثل وضع المعالم التذكارية لضحايا النزاع وكلّ ما من شأنه دفع التعايش الإيجابي، لأن الأفراد يحتاجون إلى رموز تقودهم إلى مستقبل أكثر سلماً.

4 ــ دعم ثقافة السلام: ويتمّ ذلك بتعزيز قيم الإندماج والمساواة في محاور الإلتقاء بين أفراد الجماعات كالمنظومة الصحّية والخدمات الإجتماعية والمؤسّسات الحكومية والتربية، ومواجهة ثقافة الصراع التي تزدهر في فترة الإنقسام والنزاع العنيف. وتساند ثقافة الصراع جماعات صغيرة ترتبط مصالحها باستمرار النزاع، ونجاح المصالحة يمرّ عبر تحديد هذه الجماعات وتحييدها أو تهميشها ونزع سلاحها إذا كانت مسلّحة.

5 ــ تخفيف حدّة الألم والمعاناة الفردية: يكمن هدف المصالحة على المستوى الفردي إجمالاً في تخفيف الألم والمعاناة التي مسّت الأفراد أيام النزاع، وإمدادهم بالإرادة والوسائل للتحرّك في اتجاه التعايش السلمي. تساهم خطوات محدّدة في تحقيق هذا الهدف:

- الإستجابة للحاجات السيكولوجية الأساسية كالتقدير والقبول الإجتماعي والشعور بالأمن

- التخفيف من مستوى المشاعر السلبية الهدّامة المتأتّية من النزاع(الخوف، الشعور بالذنب، الكراهية، الغضب، ...)؛
- بذل الجهود لتقوية الأمل في مستقبل مشترك بأهداف مشتركة؛
- منح الفرص لتسوية النزاعات المستقبلية بين أفراد الجماعات المختلفة عبر مراكز الوساطة؛
- اعتماد آليات تهدف إلى التخلّص من الأحكام المسبقة والصور النمطية وأشكال سوء التفاهم الأخرى. تأخذ هذه الآليات بعين الإعتبار أيضاً السعي إلى تقوية التفاهم بين الجماعات وتقبّلها لبعضها، وترقية أُطُر التعايش السلمي.[101]

ثالثاً: أنواع المصالحة

1 ــ المصالحة الرسمية أو الهيكلية

لقد ركّزت تقنيات صنع السلام تقليدياً على العوامل الهيكلية لإعادة العلاقة بين متنازعين سابقين، وترتكز هذه النظرة على فرضية أنّ العلاقة العادلة بين الأطراف ضمن الهيكل الإقتصادي والسياسي(تبادل التمثيل على كلّ المستويات، الحفاظ على قنوات للإتصال واللقاءات بين القادة، نزع السلاح، تطوير مؤسّسات مشتركة، تطوير السياحة)، من شأنها أن تؤدّي إلى علاقة تعاون تعمل لاستقرار السلام. تطبّق هذه التقنيات في حالة النزاع فيما بين الدول، أمّا تحقيق السلام الدائم في النزاعات الداخلية فيخضع لترتيبات أخرى مختلفة.[102] يتعلّق الأمر في المصالحة الداخلية بالإصلاح المؤسّساتي في النظامين السياسي والإقتصادي في المقام الأوّل. وتعني المصالحة الهيكلية الإندماج السياسي، ومشاركة كلّ الأطراف في نظام الحكم ومأسسة المساواة والعدالة، واحترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية كالحكم الديمقراطي أو الحكم الراشد. وفي الميدان الإقتصادي، تعني المصالحة دمج كلّ الأطراف في النظام الإقتصادي وإتاحة الفرص وتوزيع الثروة بصفة عادلة على الجميع.

ويساهم المجتمع الدولي في حلّ النزاعات بين الدول سواءً عبر القانون الدولي أو المؤسّسات أو الميكانيزمات السلمية لفضّ النزاع(المفاوضات الثنائية، الوساطة والتحكيم من طرف الطرف الثالث[103]). أمّا في النزاعات الداخلية، فالمجتمعات هي التي يقع عليها عبء هيكلة مؤسّساتها في اتجاه صياغة ميكانيزمات الحلّ السلمي للنزاع، بما يحفظ قواعد العدالة للجميع. وتساهم العوامل الهيكلية(المؤسّسات السياسية والإقتصادية) في تسريع بناء

---

[101] *Walter G. Stephan Th e Road to Reconciliation in the social psychology of intergroup reconciliation, Arie Nadler Thomas E. Malloy Jeff rey D. Fisher, 2008 Oxford University Press, New York, pp 370-373.*

[102] *D. Bar-Tal and G.H. Bennink, op. cit,. p. 16.*

[103] انظر مثلا: عادل زقاغ، "إدارة النزاعات الإثنية ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2004).

إطار للسلام الدائم، لكنّها غير كافية لتشكّل سبباً للنزاع العنيف وحلّه. وعليه تحقق **العوامل الهيكلية** Structural Elements علاقات رسمية دون أن يعني ذلك امتداداً للمصالحة إلى أفراد المجتمع، وهذه الحالة لا تُمكّن لتعميق التغيّر السيكولوجي لدى المجتمع. وقد أثبتت تجربة الرئيس اليوغسلافي *تيتو* الذي باشر العديد من الإجراءات الهيكلية لدعم التعايش في ظلّ التعددية الثقافية في يوغسلافيا سابقاً، عجز هذه العوامل إن لم تعقبها تغيّرات سيكولوجية مكمّلة.[104]

2 ــ المصالحة السيكولوجية

يمثّل المسار السيكولوجي جوهر المصالحة ويعني تغيّر دوافع وأهداف ومعتقدات وسلوكات ومشاعر غالبية أفراد المجتمع. وتسهّل العوامل الهيكلية ذلك التغيير، لكنّها لا تحقق المصالحة. ويعتقد *ليبشوتز* أنّ العلاقات بين الأفراد هي أساس الدولة، وإصلاح مؤسّسات الدولة فقط(بما فيها الإقتصاد) لا يُصلِح العلاقات التي دمّرتها سنوات العنف والنزاع. إذن، هناك علاقة تكامل بين المسارين السيكولوجي والهيكلي، ولا بدّ من الإستعانة بما يقدّمانه من ميكانيزمات لتحقيق المعنى العميق للمصالحة.

تتمثل مُخرجات المصالحة في الدوافع والأهداف والمعتقدات والسلوكات و المشاعر البديلة التي تدعم السلام الموضوعي والعلاقات السلمية والنظرة الإيجابية للشريك. والشرط الأساسي هو تغلغل البعد السيكولوجي عميقاً في البنية الإجتماعية، بحيث تكون القيم الجديدة قاعدة مشتركة بين أغلبية أفراد المجتمع. يمكن للتغير السيكولوجي أن لا يشمل كلّ المجتمع، فقد تبقى قلّة تعمل على استمرار النزاع ومقاومة بيئة السلام الجديدة، لكنّها لا تؤثّر في المسار العامّ إذا كانت قلّة هامشية. وهناك اتفاق كبير على أنّ المصالحة تتطلّب تشكيل نظرة جديدة مشتركة للماضي. يعتقد *هاينر* أنّ وجود روايات مختلفة جوهرياً لأحداث مؤلمة يعني أنّ المصالحة ستبقى سطحية، وأنّ تغيير المعتقدات بما فيها الذاكرة الجماعية هو ما يضمن نجاح المصالحة، حيث يسمح هذا المسار بقراءة نقدية للأخطاء والإنتهاكات المشتركة وتحمّل مسؤوليتها، وتنتج عنه رواية جديدة للنزاع تحلّ محلّ الروايات القديمة.[105] وهناك من الباحثين من يعتقد أنّ مجرّد معرفة ما وقع في الماضي لا يكفي لتحقيق المصالحة، ولا بدّ إذن من العفو عن الضرر التي أحدثه الطرف الآخر.

يشكّك بعض الباحثين في قدرة إعادة بناء الماضي على الوصول إلى العفو، خاصّة في المجتمعات التي عرفت الإنقسامات الحادّة(جنوب إفريقيا وإيرلندا الشمالية). وتكمن

---

[104] *D. Bar-Tal and G.H. Bennink, op. cit,. p. 17.*
[105] *Ibid., p 19.*

الصعوبة في المصالحة في مثل هذه الحالات في القدرة على بناء مجتمع جديد بقيم جديدة. يركّز البعد الروحي للمصالحة على أهمّية العلاج والعفو، والمصالحة في هذا المجال توفّر الإطار المرجعي لتسهيل وتشجيع المجتمعات على معرفة الماضي والإعتراف بالأخطاء وتقديم الدعم والعزاء ولمّ الشمل من جديد. وهي تمثّل فضاءً لطلب العفو ومنحه. إنّ العفو هو ما يجعل المصالحة ممكنة، باعتباره خطاباً يتعلّق بما يجب أن تفعله الضحية وما هو المتوقّع من الجاني ومن دور الدولة والمؤسّسات في المجتمع.[106] ويبرز العفو في المراحل الإنتقالية وعقب الصدمات الإجتماعية كخطاب هدفه فتح عالم جديد يمكن أن يتعايش فيه كلّ من الضحية والجاني. إنّ ما يعنيه العفو في النهاية هو إعادة توزيع القوّة.

رابعاً: المصالحة بين السياسة والمسار

تشمل المصالحة كمسار التغيّرات السيكولوجية للمعتقدات والسلوكات التي تدرج في تغييرات هيكلية ستسهّل بدورها مسار المصالحة. وعلى الرغم من أنّ بعض التغيّرات الهيكلية يمكن أن تقرّر وتنفّذ بسرعة نسبياً، فإنّ التغيّرات السيكولوجية لا تخضع لنفس الطبيعة، فهي تأخذ مكانها عبر مسارات سيكولوجية تتعلّق بالمسار الفكري والتعليم وإعادة الصياغة وتشكيل عمق سيكولوجي جديد. وسياسة المصالحة هي مُخرَجات النظام الرسمي تجاه صراع دولي خارجي أو داخلي.

1ــ المصالحة كسياسة Reconciliation as a Politic

تحدّد أدبيات المصالحة بعض السياسات والأفعال وتعتبرها ضرورية، وأهمّها توقيف أعمال العنف. ففي حالات ما بعد النزاع يشكّل إرساء ميكانيزمات للوقاية من العنف تحدّياً لجهود السلام بالنسبة للطرفين المتنازعين. وتكون بؤرة التركيز حول سياسات طويلة المدى لإعادة البناء وإعادة الهيكلة وإعادة الإدماج. يرتبط مسار المصالحة بتطوير سياسات تهدف إلى تشكيل علاقات تدعم إشراك كلّ الأطراف في المجتمع. ويمكن تحقيق ذلك بتنسيق الأهداف والإتفاق حولها من كلّ الأطراف وبناء هويات جامعة وإلغاء كلّ أشكال التمييز.

بالنسبة لكثير من المحلّلين، يعتبر دعم الديمقراطية الشرط الأهمّ لحالات النزاع الداخلي، عبر إرساء قواعد الحكم الديمقراطي وإجراءاته بما فيها حرّية التعبير والحقّ في المؤسّسات الديمقراطية والنشاط السياسي. ويتطلّب النظام الإنتخابي أن يكون عادلاً وحرًّا

---

[106] *Phane Leman-Langlois and Clifford Shearing," Transition, Forgiveness and Citizenship: The TRC and the social consruction of forgiveness" in Justice and Reconciliation in Post-Apartheid South Africa, edit: Francois du Bois and Antje du Bois-Pedain, Cambridge University Press, New York,2008, p. 206.*

بالنسبة لكلّ الأطراف، ويشجّع المبادرة والإعتدال. وتعني الدمقرطة إعادة توزيع السلطة السياسية وصيانة حقوق الإنسان والحقوق المدنية، وبروز مؤسّسات ومنظّمات سياسية جديدة، وكذا توسيع مبدأ الحكم الراشد والمشاركة السياسية. كما يمكن كذلك استبعاد القادة السياسيين والعسكريين المشاركين في الإنتهاكات المتكرّرة أثناء النزاع. وضمن هذا التوجّه، تبرز أهمّية إقامة نظام قضائي مستقلّ عن القاعدة السياسية والإقتصادية والعسكرية للسلطة، وفق مبادئ العدالة والمساواة والشرعية. إنّ جوهر مسار المصالحة يتطلّب تقوية المجتمع المدني الذي يدعم الحياة السلمية.[107]

تقتضي إعادة الهيكلة السياسية أشكالاً جديدة للحكم والحكم الراشد التشاركي Participatory Governance مثال على ذلك، فهو يعني تقليص نشاط الدولة وزيادة مسؤولية المستوى المحلّي. حيث يعطي مثل هذا الأسلوب في الحكم دورًا متميزًا للمجتمع المدني في مسار المصالحة. لقد طُوّر هذا الأسلوب في بعض المناطق من إيرلندا الشمالية، في شكل شراكات تجمع بين جماعات المصالح المحلية المنتَخَبة وممثّلي عالم الأعمال والتجارة والإتحادات. وتهدف هذه الشراكة إلى تقوية الإستقرار والسلم في المجتمع وتشجيع المصالحة عبر التنمية الإقتصادية والتشغيل وبعث المحيط الحضري والريفي وتوسيع التماسك الإجتماعي.[108]

غير أنّ الإعتقاد بجدوى "الديمقراطية المُعلنة" في وضع حدّ للنزاعات قد يُغفل الظروف الواقعية التي تعترض مساعي المصالحة، فقد حاول التقرير الذي يبحث الديمقراطية في إفريقيا الصادر في فيفري 2008 مثلاً، طرح التساؤل حول مساهمة الديمقراطية في تأجيج النزاع أو إنهائه أو التخفيف منه. وأشار إلى أنّ من بين تسعة عشر دولة إفريقية عرفت نزاعات نشطة في الفترة ما بين سنتي 2000 و2005، ثلاثة عشر منها تعتبر ديمقراطيات(رسمياً على الأقلّ)، وأنّ ثمانية دول عرفت نزاعات مدنية بعد تبنّي نظام التعدّدية الحزبية في الإنتخابات.[109]

وبالإضافة إلى المسار السياسي يمثل المسار الإقتصادي شرطاً مهمًّا في المصالحة، حيث يعزّز الترابط الإقتصادي بإشراك كلّ الأطراف في التنمية الإقتصادية ونبذ ممارسات التمييز واللاّعدالة التي ميّزت الماضي. ويمكن أن يتحقق ذلك بإعادة توزيع الأراضي والثروة والقوّة الإقتصادية، ومنح نفس الفُرَص للمشاركة الإقتصادية، ومنح

---

[107] *D. Bar-Tal and G.H. Bennink, op. cit,. p 25.*
[108] *Ibid.*
[109] *Dorina A. Bekoe, Democracy and African Conflicts: Inciting, Mitigating, or Reducing Violence? in Democratization in Africa: What Progress Towards Institutionalization?, Ghana Center for Democratic Development, 4-6 October 2007, p 29.*

التعويضات للأطراف التي تأذّت من التمييز المنظّم. والمهمّ في الأمر أن يشعر أفراد كلّ طرف بأنّ العلاقات السلمية تستحقّ العناء، وأن يساهموا في إعادة بناء الإقتصاد بعد النزاع. إنّ تحقيق التنمية الإقتصادية وترقية المستوى المعيشي للفرد تشكّل أدوات قوية للحفاظ على السلم، لأنّها تُجنّد الأطراف عبر أفرادها لدعم المصالحة. وفي هذا الإطار، تُبذل جهود كبيرة لتشجيع الدعم المالي والإستثمار والخطط الإقتصادية في مراحل ما بعد النزاع بواسطة المؤسّسات والمنظّمات الوطنية والدولية. فقد موّل كلّ من البنك العالمي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة البوسنة بعد الحرب، واستفادت من الدعم كلّ الجماعات التي قبلت باتفاق *دايتون*.

ويرتبط نجاح المصالحة بإرساء سياسات ومؤسّسات وميكانيزمات لضمان العدالة، وينبع قبول أفراد الجماعات بالمصالحة من شعورهم بالحماية التي يوفّرها نظام قضائي عادل. ففي البلقان أعطى اتفاق *دايتون* الخيار لكلّ عائلة بوسنية بين العودة إلى منزلها قبل الحرب أو التعويض عن ملكيتها المفقودة.[110]

2ـ المصالحة كمسار Reconciliation as a Process

يبدأ مسار المصالحة لحظة بداية التغيّر السيكولوجي، وهو مسار بطبيعته غير رسمي ويدوم طويلاً، ويعني ذلك أنّ ليس له بداية رسمية ولا نهاية رسمية. فالمصالحة ليست خطّاً ممتدًّا من التغيّر المستمرّ في اتجاه العلاقات السلمية، بل خطّاً يتراوح بين التقدّم والتراجع. وتتمّ المصالحة إذن في اتجاهين: الأوّل عبر التغيّر السيكولوجي لدى القادة الذين يملكون تأثيرًا في المجتمع؛ والثاني عند انخراط كتلة اجتماعية في التغيّر السيكولوجي تؤثّر على القادة(تبادل التأثير)، كما في حالة *مانديلا ودوكلارك* في جنوب إفريقيا. ولا تتعلّق المصالحة بالبيانات والخطابات، لكن تتطلّب أن تُتبَع بإجراءات رسمية ترمز إلى تغيّر العلاقات بين الجماعات المتنازعة، وتمسّ هذه الإجراءات مختلف المستويات، وتكون البداية باللقاءات الرسمية بين ممثلي الأطراف ومع القادة بعدها وإرساء علاقات رسمية تتبعها إجراءات سياسية واقتصادية وثقافية يشارك فيها الأفراد والمؤسّسات والمنظّمات.

ولتفعيل التغيّر السيكولوجي لا بدّ من مشاركة القيادات الوسطى في مختلف الدوائر الإثنية والدينية والإقتصادية والأكاديمية. وتلعب النخبة في هذا المسار دورًا هامّاً. وفي المستوى المحلّي، يمكن للقيادات المحلّية ورجال الأعمال والمربّين أيضاً أن يدعموا تلك السياسات.

---

[110] *D. Bar-Tal and G.H. Bennink, op. cit,. p 26.*

و خلاصة القول أن المصالحة كسياسة هي قرار أو مجموعة قرارات هيكلية و إجراءات(محدودة من ناحية الزمن)،يمكن أن تقابل المصالحة الرسمية، أما المصالحة كمسار فهو مجموعة ممتدة من السياسات تهدف إلى التغير السيكولوجي، و هي تمثل في النهاية أسلوبا أو طريقة للتحكم، أي أنها ممتدة عبر الزمن.

المطلب الثاني: مفهوم المقترب التحولي للصراع

1ـ تفسير المفاوضات

يعتبر *ويليام زارتمان* أحد الجامعيين الأكثر شهرة في نظرية المفاوضات، عمل كأستاذ بجامعة هوبكنس بواشنطن، ومديرًا لبرنامج تسيير النزاعات والدراسات الإفريقية، يمكن إبراز إسهامه في تحليل المفاوضات عن طريق اقتراحاته الإبداعية المتعلقة بعملية المفاوضات، التي ينظر إليها من خلال تحديد مراحلها المتمثلة في: التشخيص، الصيغة، التفاصيل؛ وكذا مفهوم النضج.

من أجل فهم العديد من حالات التفاوض نظرياً وأمبريقيا(حول الأجور أو الخلافات الحدودية بين الدول)، استُعمِل التحليل المبني على التنازلات المتبادلة للمتفاوضين، والإلتقاء في نقطة تتقاطع فيها مصالح الأطراف، تشكّل هذه النقطة الحلّ المطلوب. يحاول كلّ مفاوض ضمن لعبة التفاوض، التعامل إيجابيا مع تنازلات الطرف المقابل. ينتقد *زارتمان* هذه النظرة التي تصوّر المفاوضات على أنّها مسار تناظري، انطلاقاً من مواقف جاهزة مُسبقاً في اتجاه نقطة توازن يدعوها *زارتمان* The Nash Solution، تلتقي فيها الأطراف المتنازعة، ويعتبرها تشويهاً للظاهرة التفاوضية(أنظر الشكل رقم 3). بالنسبة إليه، لا يهتمّ هذا التحليل بجوهر التفاوض وطبيعته، وذلك لسببين:

- أنّ قائمة مواضيع التفاوض هي نفسها خاضعة للتفاوض؛
- أنّ تطلّعات المفاوضين تتطوّر بمرور الزمن، أي أنّها ليست ثابتة؛ ومترابطة فيما بينها. وتحمل خياراتهم بعدًا قيمياً بالإضافة إلى الحسابات التكتيكية.

شكل رقم (3): النموذج التناظري للمفاوضات

وبدلاً من ذلك، يقترح *زارتمان* نظرة أخرى أقرب إلى الواقع[124]، أوردها في كتاب أشرف عليه يحمل عنوان "عملية المفاوضات: النظرية والتطبيقات"، يتمثّل اقتراحه في **الصيغة أوّلاً ثمّ التفاصيل** Discovery Formula/Implementing Details. ذلك يعني أنّه بدلاً من سلسلة من التنازلات المتبادلة بين المتفاوضين، يتخلّى فيها كلّ مفاوض عن مطلب له ردًّا على تخلّي الطرف المقابل عن مطلب له. يجب فهم المفاوضات على أنّها سلسلة من ثلاثة المراحل:

2 ــ مراحل المفاوضات حسب زارتمان

1. **التشخيص:** تحدّد الأطراف المشكلة موضوع التفاوض التي يريدون حلّها. يعتقد الإقتصاديون أنّ الأفراد يعرفون جيّدًا ما يريدون. والمفاوضات تبدأ من موقع معيّن، وعن طريق تنازلات متبادلة، يتمّ الإلتقاء في الوسط أو نقطة الإتفاق. يظهر عملياً خطأ هذا التصوّر، لأنّنا لا ندرك جيّدًا ما نريده. ما يقترحه *زارتمان* عبر مرحلة التشخيص هو العمل التحضيري الذي يمكّن الأطراف من تحديد تصوّرهم للصراع والمطالب التي يمكن تحقيقها تبعاً للمعطيات الحالية.
2. **الصيغة:** يتبنّى الأطراف عبر المفاوضات الإطار الذي يمكّنهم من تحقيق الإتفاق.
3. **التفاصيل:** بعد اعتماد الصيغة باعتبارها مقبولة ومرضية تناقش الإجراءات. وعند الحديث عن التفاصيل، فإنّ زارتمان يستعمل Implementing Details بمعنى التنفيذ، عبر تحديد التفاصيل الضرورية لاكتمال بناء الإتفاق[125].

يقدّم *زارتمان* أزمة صواريخ كوبا بين الولايات المتّحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي في صيف 1962 مثالاً على هذا التحليل. فعوض التفاوض حول الإنسحاب السوفييتي من كوبا في مقابل مرونة أمريكية في برلين، أو إدخال *كاسترو* في حلّ الأزمة والتفكير بمنطق المقابل في سلّة الشروط/التنازلات بالنسبة للطرفين، تبنّى مسؤولو البلدين خيار "صيغة" عامّة، أدّت إلى إجراء محلّي لحلّ النزاع، بالتركيز فقط على الصواريخ المتنازع عليها.

لقد طوّر زارتمان فكرة التشخيص للوصول إلى مفهوم "النضج"[126] Ripeness، أي نضج النزاع أو نضج الحلّ، فالشرطان الضروريان وغير الكافيين لبداية المسار التفاوضي هما:

---

[124] *Valérie Rosoux, « Transférer le conflit d'un niveau militaire à un niveau politique Expériences de négociations et de médiations internationales Entretien avec William Zartman John Hopkins University », in : Négociations Décembre 2003, pp 115-116.*

[125] *Ibid., p. 116.*

- اعتقاد كلّ أطراف النزاع بأنّها في وضعية إرهاق متبادل وأمام طريق مسدود؛ إنّ إدراك الأطراف بأنّهم محتجزون ضمن وضعية لا تتحقّق فيها أي مكاسب من خلال التصعيد، يقودهم للبحث عن سياسة بديلة تكون مخرجاً من النفق المسدود.[127]
- اقتناع نفس الأطراف بوجود إمكانية للحلّ.

تعطي مقاربة "النضج" وضوحاً في تحليل المفاوضات نظرياً وعملياً. يساعد تحليل "النضج" في الإستفادة من حالة "النضج" وتحسين الموقع التفاوضي وتسيير المفاوضات بفعالية. أثبتت تجربة كوت ديفوار للمصالحة بين الأحزاب السياسية الستة والمتمرّدين، الذين لم ينتظموا بعدُ في شكل أحزاب سياسية، المنظّمة صيف 2003 إمكانية حلّ هو "المصالحة". إنّ هذا البناء النظري للمفاوضات الذي يقدّمه زارتمان يعطيها جملة من الخصائص:

3 ــ خصائص المفاوضات

1. يُعتبَر الإتفاق الناتج عن المفاوضات كلاً متكاملاً، يحوي منطقه الخاصّ، وليس مجموعة من المكاسب المجزّأة أو "فسيفساء مكوّنة من قطع صغيرة، رُتِّبت لتدخل ضمن اللوحة دون أن تشكّل في النهاية صورة متجانسة" على حدّ تعبير *زارتمان* .
2. في المفاوضات، قيمة الأشياء المتبادلة مهمّة بقدر أهمّية نسبة التنازل. تحسب قيمة التنازلات من خلال الحساب الكلّي للتبادل(الصيغة)، وليس بحساب قيمة الأجزاء المشكّلة لهذا التبادل.
3. تتضمّن المقاربة "صيغة/تفاصيل" عرض التنازلات، وتشمل الأبعاد السيكولوجية ومختلف تقنيات التفاوض، لكنّ قيمة مسار التفاوض لا تقتصر على هذه المتغيّرات، التي تستمدّ قيمتها من المنطق العامّ الذي يحكمها(التفاوض حول الصيغة) أو من بنية الإتفاق(التفاوض حول التفاصيل).[128]

---

[126] *Ibid., p. 121.*

[127] عادل زقاغ، مرجع سابق، ص 140.

[128] *Ibid., pp 116-117.*

4 ــ أهمّية دور المفاوض في حلّ النزاعات

يطرح *ريمون آرون* التساؤل حول المساهمة التي يمكن أن يقدّمها المفاوض الدولي في التأثير على ثنائية "سلم–حرب" (ثنائية الإقناع والإكراه) في ظلّ حتمية التعايش السلمي بين الدول. يجيب *زارتمان* على ضوء تجربته في الكونغو، ليبيريا وكوت ديفوار بأنّ المفاوض بإمكانه مساعدة المتنازعين في تحويل النزاع من المستوى المسلّح إلى المستوى السياسي. بتعبير آخر مساعدة الأطراف على الحلّ بالأفق السياسي، بدل الحلّ عن طريق العنف والإكراه.

فيما يخصّ مفاوضات الشرق الأوسط، يعلّق *زارتمان* على الموقف التفاوضي الإسرائيلي، الذي يعيق العمل التفاوضي، حيث أنّه لا يُعلن صراحة استعداده لتقديم ما يرضي الطرف الفلسطيني، ليتمكّن هذا الأخير في المقابل من تقديم ما يرضي الطرف الإسرائيلي. تستمرّ الحكومات الإسرائيلية في قول "لا"، وتفكّر بمنطق "أوقفوا العمليات الإنتحارية، وفي المقابل لا نعطيكم شيئاً".

تأخذ المبادرات الخاصة من نوع Track Two (الطريق الثاني أو الموازي)، في ظلّ فشل منظّمة الأمم المتّحدة والديبلوماسية الرسمية Track One في حلّ الكثير من النزاعات، دفعاً جديدًا؛ خاصّة بسقوط نظام واستفاليا وظهور فواعل جديدة إلى جانب الدول القومية، انتهاء بنظام القطبية الثنائية، اضمحلال الحدود، عودة النزاعات العرقية إلى السطح، ممارسات جديدة من العنف والإرهاب. تعزّز هذه التطوّرات الدخول في **عهد المفاوضات**، بشرط أن تعمل الديبلوماسية الدولية والخاصّة في نهج التكامل. رغم أنّ الأحداث الدولية من غروزني إلى بغداد ترسم نوعاً من العودة والتراجع إلى الدولة بمنطق هوبز.

5 ــ أساليب تسيير الصراع[129]

يخلص زارتمان إلى أنّ هناك ثلاث أساليب للتعامل مع الصراع أو التسيير:

1. **تسيير الصراع:** الإبقاء على مواقف الأطراف وأسباب الصراع والتعامل مع الآثار المترتبة عنه؛
2. **تحويل العلاقات؛**

[129] *Ibid., p. 123.*

3. **حلّ الصراع:** وكلا المستويين التحويل والحل يعني الشروع في حلّ المسائل الجوهرية ضمن الصراع. نقطة البداية هي القبول بمبدأ المفاوضات(العمل السياسي) كبديل للعمل العسكري.

6 ــ تطبيقات النموذج

لم يكتفِ *زارتمان* بصياغة مراحل الصراع نظرياً بمفهوم "الصيغة"، بل أوجد له تطبيقات عملية. ففي تقرير رفعه إلى الرئيس الكولومبي *باركو* حول الأزمة مع المتمرّدين، حاول البحث عن "الصيغة" التي تلائم الوضع الكولومبي. لقد كانت الصيغة التي اقترحها إنهاء النزاع الكولومبي هي "التطبيع". حيث يُسمح للمتمرّدين بتشكيل أحزاب سياسية والمشاركة في الحياة السياسة، بشرط أن يتخلّوا عن تمرّدهم، أي بنزع السلاح. في نفس الإطار، وللمساعدة على حلّ النزاع في ليبيريا، شارك *زارتمان* في تنظيم يوم للمصالحة الوطنية في شكل ورشة عمل سنة 1993 بواشنطن، بالتعاون مع مركز *كارتر*، وشارك فيها ممثّلون عن الحكومة *وشارلز تايلور*. محور الورشة أربعة أسئلة موجَّهة لأطراف الصراع[130]:

- أين أنتم الآن؟ كيف تقيّمون وضعكم في الوقت الراهن؟
- في أيّ وضع تريدون أن تكونوا بعد سنة، سنتين، ثلاث سنوات من الآن؟
- ما هي العراقيل التي تحول دون الوصول إلى مستوى طموحاتكم؟
- كيف يمكن تجاوز هذه العراقيل؟

في بداية الأشغال، كان الجميع يريد أن يتحدّث، فتقييم الوضع الراهن مسألة تثير الخلافات. لكن يبدأ المشاركون شيئاً فشيئاً بالتعاون. ثمّ يتمّ الإنتقال إلى السؤال الثاني، يوحّد التفكير في الوضع بعد فترة من الزمن المشاركين، الذين يلاحظون أنّهم يحملون نفس الأحلام. السؤال الثالث حول العراقيل يبعث على الإختلاف بين المشاركين من جديد، ولكن بعد ما جُرّبت الوحدة، سرعان ما يتّفق الجميع حول العراقيل. وبعد تحديد العراقيل يسهل جماعياً إيجاد الحلّ المناسب لها. لقد كان هذا المسعى ناجحاً جدًّا، وقد طُبِّق في أبيجان، لكن لم يستمرّ المسار لنقص المتابعة، وفي كوت ديفوار يسيّر هذا الملفّ وزارة المصالحة والسفارة الأمريكية.

---

[130] *Ibid., pp 121-123.*

7 ــ تحدّيات جديدة تفرض مقاربات جديدة

فيما يخص تطبيق المقاربة في الشأن الداخلي للدول، يعتقد زراتمان أنّ الأحوال ليست بعيدة عمّا كانت عليه الوضع في النزاعات أثناء نظام القطبية الثانية، لكن بفرق وحيد هو عدم وجود الراعي في النزاع، فالأطراف المتنازعة اليوم تتعامل وفقا لمعطيات ميدانية خاصّة بها. يمكن أن يكون هذا الفرق في صالح استمرار النزاع، كما يمكن أن يكون عاملا إيجابياً لحلّ النزاع. في ظلّ القطبية الثنائية، يمثّل فصل الرعاة الخارجيين عن المحاربين في الداخل أحد أهمّ مفاتيح تسيير النزاع.

حاول *زارتمان* وفريقه تطبيق ذلك في الكونغو. عوض التفكير في البحث عن اتفاق بين الرعاة الخارجيين، اتّجه إلى بذل الجهود للعمل مع الأطراف الداخلية للنزاع. ويصل في الأخير إلى أنّ النزاعات تنبع في إفريقيا من الداخل، رغم أنّ الرعاة يستخدمونها في مصالحهم. ويقول أنّه "لا يمكننا زرع النزاع إن لم تكن الأرضية التي ينمو فيها موجودة"[131]. ويذهب إلى اعتبار الحرب الباردة كابحاً للنزاع وليست باعثاً له، وطريقة لمراقبة النزاعات، وذلك جواباً على الأفارقة الذين يوجّهون اللوم للغرب قائلين أنه يفرض صراعاته على إفريقيا. ويدلّل على رأيه بزيادة عدد الصراعات في الساحة الدولية بعد الحرب الباردة.

لكن مع ذلك، يعترف *زارتمان* بوجود تحدٍّ جديد لدراسة النزاعات وتسويتها بظهور الإرهاب، وهي مسألة شرعية الأطراف المفاوضة أو الفاعل غير المعترف به، أو الغائب أثناء عقد الإتفاق[132]، ما يولّد صعوبة في التعامل مع النزاعات من نوع الإرهاب الداخلي(من يتفاوض مع طرف لا يعترف بالمفاوضات أصلاً؟). ويشير في هذا الصدد إلى قاتل *إسحاق رابين* والقوى الرافضة لمسار السلام في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. في كثير من الأحيان، يتمّ التعامل بأسلوب فوقي في تحديد الأطراف المعنية بحلّ النزاع ومباشرة المفاوضات، أي مع القادة وليس مع الفاعلين الميدانيين. لقد تحوّل مجال دراسة المفاوضات من كيفية إحلال المصالحة بين طرفين، لديهما وجهتي نظر متناقضتين، إلى البحث في إمكانية التعامل مع هذا النوع الجديد من الفواعل، كيفية حلّ المسائل العالقة في تطبيق اتفاقات حل النزاع وكيفية تحضير هذه المفاوضات. لقد أتاحت هذه الإنشغالات الجديدة نشوء موضوعاً جديدًا هو "ما قبل المفاوضات"، أي التركيز على تحضير الشروط الضرورية قبل جلوس الأطراف إلى مائدة المفاوضات.

---

[131] *Ibid., p. 124.*
[132] *Ibid., p. 129.*

الفصل الثاني

المصالحة الوطنية في الجزائر

لقد شكل عقد التسعينات من عمر الجزائر وضعا لم تعرفه منذ استقلالها سنة 1962، و بدأت الفترة الدموية بأزمة سياسية تلت توقيف المسار الإنتخابي، و سرعان ما تحولت إلى أزمة أمنية هددت الجميع، الحكام و المحكومين. و حاولت السلطة مواجهة هذا التدهور الأمني بالمراوحة بين الحل الأمني و السياسي. و تخلل الفترة صعود و هبوط لمستوى العنف، انتهى باستقرار الوضع الأمني في نهاية التسعينات بانتهاج سياسة المصالحة الوطنية.سنحاول في هذا الفصل أن نستذكر الأوضاع التي أدت في النهاية إلى تبني سياسة المصالحة، قبل أن نعمد إلى مقارنة المصالحة في الجزائر بتجربتي المغرب و جنوب إفريقيا.

المبحث الأول: سياق إقرار المصالحة في الجزائر

كانت بداية"المأساة الوطنية" بالانقلاب على نتائج تشريعات جانفي 1992، حل الحزب الفائز فيها(الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، و اعتقال أعضائه و المتعاطفين معه. سنت مجموعة من القوانين الاستثنائية و فرض تعتيم إعلامي سمح بالقيام"بحرب مغلقة" بعيدة عن الأضواء. تشكلت عدة جماعات إسلامية مسلحة معارضة للنظام ، لكن كان لابد من أكثر من سنة لتصبح هذه المعارضة المسلحة المتنافرة تهديدا حقيقيا لقوات الأمن. في فترة الثلاث سنوات الأولى، كان الأمر يتعلق باعتداءات معزولة و اغتيالات فردية تستهدف أفراد قوات الأمن من طرف الجماعات المسلحة. بداية من سنة 1995، احتلت"المجازر" تدريجيا يوميات الساحة السياسية و الإعلامية. و ميدانيا شهد النزاع تحولا لصالح الجيش الذي تمكن من السيطرة على الوضع. لكن ما لوحظ هو أنه كلما كانت الجماعات المسلحة في حالة ضعف، كلما ازدادت درجة العنف. نستعرض في هذا المطلب تطور الأزمة الجزائرية انتخابيا و سياسيا.

المطلب الأول: الازمة السياسية

بالنسبة لبعض المتابعين للشأن الجزائري، أصبحت فرضية السقوط الوشيك للنظام يقيناً، مع التطوّر الذي شهدته ندوة الوفاق الوطني المنعقِدة قبيل نهاية عهدة المجلس الأعلى للدولة نهاية 1993. كان الهدف من الحوار الذي كان مفتوحاً للجميع، بما فيهم قادة الجبهة الإسلامية المُحلّة، تهيئة ظروف حلّ الأزمة. تعلّق الأمر بإيجاد توافق لإرساء إطار سياسي ومؤسّساتي انتقالي، بإمكانه استرجاع السلم المدني وضمان الرجوع إلى صناديق الإنتخابات. كان الحديث قبل شهر من الندوة في بعض الأوساط الإعلامية الفرنسية عن رغبة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الإنتصار ورفضها للحوار كلّية. أدّت مقاطعة أغلبية الأحزاب، ومنها تحالف *روما*، إلى وصف الندوة بأنّها "مهزلة للنظام" وتعني فشل الجبهة المناهضة للإسلاميين وانهيار السيناريو البديل وهو المصالحة مع الإسلاميين.

تأكّد النظام بأنّه لا يمكن فعل شيء دون الجبهة. أراد الجيش لقاء الجبهة الإسلامية لكن دون التسليم في مواجهة *عباسي وبلحاج* اللذان يرفضان أيّ مفاوضات، لا يريد قادة الجبهة الإنتصار عن طريق التفاوض، بل يطالبون بالإنتصار "المطلق" وفق نتائج التشريعيات واستئناف الحياة السياسية بناءً عليه. لقد بلغ القادة في ذلك درجة من اليقين جعلتهم يفضّلون الإنتظار لبعض الوقت في السجن، في الجبال أو في السرّية من أجل النصر الأكيد وغير البعيد.[140] حملت نهاية الندوة الرئيس *زروال* على رأس الدولة، لقد استبعد سيناريو "حكم الجبهة دون شراكة". باشر بعدها الرئيس حوارًا وطنياً شاملاً، مصحوباً "بإجراءات تهدئة". تمكّن كلّ من *عباسي مدني وعلي بلحاج* من مباشرة الحوار بعد إطلاق سراحهما من السجن العسكري *بالبليدة* ونقلهما إلى إقامة الدولة وسط *العاصمة*. ما كان منتظرًا منهما هو الإدانة العلنية للعنف والدعوة لوقف إراقة الدماء.

كانت الجماعات المسلّحة مقتنعة أكثر من أيّ وقت مضى بأنّ النصر صار قريباً، وأن لا شيء يمكن الحصول عليه على طبق. يتيح تصعيد العمل المسلّح رسم سياسة الجبهة الإسلامية، وخاصّة بالنسبة لكلّ من *عباسي مدني وعلي بلحاج*، اللذين بإمكانهما تحسين موقعهما في مواجهة السلطة التي تحاول جرّهما إلى القبول بقواعد "اللعبة

---

[140] *Hadj Ali ,Youcef, « Crise algérienne : quand la presse parisienne éclipse Sidi Boulegdour »,Rrevue sud nord, p.118.*

الدستورية". جريدة *لوفيغارو* الفرنسية تتنبّأ: "جمهورية عسكرية إسلامية سترى النور بداية من العام القادم"، فيما تذهب جريدة *ليبراسيون* إلى القول بأنّ الجزائر دخلت مرحلة "الإنهيار".

اعتُبِرت مبادرة الحوار للرئيس *زروال* متأخّرة، وشُبِّهت بالإستسلام للإسلاميين الذين كان ميزان القوّة الميداني في صالحهم. يمكّن هذا الوضع الإسلاميين من اللعب على الوقت مع تدهور الوضع الإقتصادي، انسداد الموقف السياسي وانهيار النظام في النهاية. برز نقاش في أعمدة الصحافة الفرنسية عن السيناريوهات المتوقَّعة لمستقبل الأزمة السياسية الجزائرية في ظلّ هذه المعطيات: **النموذج الإيراني، الصومالي، اللبناني، السوداني والأفغاني.**[141] يميل مدير مرصد الدول العربية إلى توقّع وضع أشبه بالحالة الأفغانية. ترجّح جريدة *لوموند* النموذج السوداني: "يعمل العسكر على تغيير النخبة المدنية للبقاء في الحكم". ذهب بعض المثقّفين الجزائريين إلى ترجيح النموذج السوداني: "إنّ هذا الحوار زواج شيطاني بين العنف وعنف آخر ... هو تحالف السيف مع الهلال ... نظام عقيم يحضّر مع *عباسي* **سوْدنَة** الجزائر".

كان يتوجّب على كلّ من *عباسي مدني* وعلي *بلحاج* الإلتزام السياسي والمعنوي بالشروط المُسبَقة للحوار، أي إدانة الإرهاب والدعوة إلى وقف إراقة الدماء وتحقيق السلم المدني. لم يكن هذا المطلب بالمرّة مطلباً تكتيكياً من قبَل النظام، بل هو مطلب الأغلبية الساحقة من الجزائريين منذ 1993، بما فيهم الكتلة التي انتخبت لصالح الجبهة سنة 1991. كان على القائدَين الإعلان عن موقفهما حول السلم المدني بصفة واضحة. لقد وضعتهما بنود الحوار أمام خيارين لا ثالث لهما: قبول عَرض السلطة أو رفضه. كان رفض العرض سيعرّضهما للإستهجان المتزايد أصلاً من قبَل جزء من المؤيِّدين الذين لا يأملون إلاّ في عودة السلم المدني. في المقابل، قبول عرض السلطة يتطلّب توجيه الأمر إلى الجماعات المسلّحة بوضع السلاح، يشكّل حينها عدم الإنصياع من طرف تلك الجماعات–الذي كان احتمالاً واردًا– فقداناً محقّقاً لمصداقيتهما، ومن شأنه إسقاط كلّ سلطة سياسية ومعنوية للقادة على كلّ الحركة المسلّحة. جزئياً، كانت هذه الدوّامة السبب في المماطلة والسير البطيء لقيادة الجبهة في مسار الحوار لما يزيد عن سنة.

---

[141] *Iranisation, Somalisation, Libanisation, Soudanisation ,Kaboulisation, Ibid ,pp 118-119.*

أمام هذا التناقض الذي وُضِعت فيه، لم يكن من مخرج للجبهة سوى المراهنة على خطأ تعتبره جوهرياً للنظام: **المفاوضة مع الجماعات المسلّحة حول ما يشبه الهدنة**. هذا الإقتراح الذي طالبت به بعض الأحزاب، يعني التراجع عن الشروط المسبَقة للحوار، ويمكّن الجبهة من الخروج من المأزق السياسي الذي كانت فيه، كما يحقّق لها ثلاثة فوائد: استرجاع موقعها السياسي كخيار شعبي، إنعاش الرصيد العاطفي والتأييد الذي كانت تتمتّع به لدى كتلتها الإنتخابية والحفاظ على وحدتها التنظيمية.

في انتظار ذلك الخطأ الجوهري، راهنت قيادة الجبهة على الضغط المتصاعد للجماعات المسلّحة مع الأمل بالرجوع إلى الحوار الوطني من موقع القويّ. وفي الوقت الذي يشجّع فيه *عباسي* عودة العنف بصمته، *بلحاج* يدعم بصفة سرّية توسيع "الجهاد". لقد عرَّض هذا الموقف قيادة الجبهة للإنتحار السياسي. في 10 جويلية 1995، وبعد سنة من الحوار، أعلنت رئاسة الدولة فشل الحوارات، وأطلعت الرأي العامّ على رسائل *بلحاج* الداعمة للعمل المسلّح ضدّ النظام ورفْض *عباسي* الدعوة إلى وقف إراقة الدماء.

لم ينهَر النظام الجزائري، والجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تنتصر. ذلك لأنّ زخم تيار الجبهة لم يَعُد بالقوّة التي كان عليها في البداية عقب انتخابات ديسمبر 1991، حين كان بعض قادة الجبهة يصرّح علناً "بأنّنا لن ننتظر إلى غاية الدور الثاني لابتلاع السلطة وبقية الأحزاب".[142] لقد اختارت الجبهة الإسلامية الطريق المسدود، باستخدامها للإرهاب وحرب العصابات للإطاحة بالدولة. بعد ثلاث سنوات من "الثورة" المسلّحة، أدركت مجموعة من قيادة الجبهة استحالة الوصول إلى السلطة بالسلاح.

إنّ كلّ هذا لا يعني أنّ الحوار قد فشل نهائياً، بل تمكّن من تحقيق مجموعة من النتائج. فقد ساهم في توسيع قاعدة الرافضين للعمل المسلّح، كما ساهم أيضاً في عزل معنوي للإرهاب، وتقهقر نشاط العمل المسلّح باسم "الإسلام السياسي الراديكالي"، وتحوّل ميزان القوّة لصالح المنادين بالسلم والشرعية المؤسّساتية. لقد نَسخَت انتخابات نوفمبر 1995 الشرعية الإنتخابية التي كانت تنادي بها الجبهة الإسلامية منذ 1991 نسبياً على الأقلّ. ومع فشله في تحقيق مشروعه للحوار، استقال الرئيس *زروال* في سبتمبر 1998.

---

[142] *Ibid. p. 119.*

فقد طلب الجنرال محمّد *العماري* قائد أركان الجيش الوطني استقالة الرئيس، المتّهم بتعاطفه تجاه الجبهة الإسلامية، وحصل عليها. ربّما كان من الضروري انتظار الرئيس القادم لتغيّر المعطيات في اتّجاه الحلّ السياسي.[143]

المطلب الثاني: الأزمة الأمنية

حاولت الجماعات المسلّحة بعد توقيف المسار الإنتخابي حبْس النظام في المنطق الجهنّمي "للكلّ الأمني". في ظرف ستّة أشهر، اتّجهت البلاد نحو مواجهة عسكرية مفتوحة. استقرّت "**جدلية العنف**"[144] بداية بالهجوم المنظَّم في *قمار* قرب *الوادي* بمقتل ثلاثة من حرس الحدود في 29 نوفمبر 1991. في 26 أوت 1992، انفجرت قنبلة في مطار الجزائر. من هنا فصاعدًا، أصبح الإرهاب يستهدف المدنيين أيضاً. أصبح المجتمع الجزائري رهينة وضع غير مفهوم بالنسبة إليه. بدت سنوات 1992-1995 أفظع سنوات النزاع. في سنة 1997، باشرت قوّات الأمن عملية تمشيط كبرى لمعاقل الجماعات المسلّحة، ردًّا على المجازر المتوالية. رغم الإعلان المتكرّر للسلطات بأنّ الإرهاب يعيش آخر أيّامه، فإنّ الوحشية بقيت مستمرّة، كما بيّنته مجازر *بن طلحة*، *الرايس وبني مسوس* في أكتوبر 1997. تشير بعض المصادر إلى رقم مائة ألف ضحية بداية من 1992.[145]

أوّلاً: تطور الأزمة الأمنية

1ــ بدايات الأزمة الأمنية

تشكّلت عدّة جماعات معارضة اختارت المواجهة المسلّحة، كردّ فعل على توقيف المسار الإنتخابي. جماعات متفرّقة عديدة، مشكّلة من قدماء حرب أفغانستان، في تحرّك دون برنامج أو استراتيجية مشتركة. وجّهت اعتداءاتها إلى قوّات الأمن، وكانت تفضّل أعوان الشرطة في الأحياء الشعبية لاسترجاع أسلحتهم التي تفتقر إليها. عرفت سنة 1992 عشرات الإغتيالات التي استهدفت قوّات الأمن(من الشرطة خصوصاً). كما استُهدِفت البنوك ومقرّات الشرطة والدرك، وحتّى الموظّفين المدنيين. في مارس 1993 قدّمت منظّمة العفو الدولية حصيلة السنة الماضية (1992): منذ إعلان حالة الطوارئ،

---

[143] *Rocherieux. J, op.cit.p. 46.*
[144] *Naylor. Ph. C. op.cit, pp 200-205.*
[145] *Rocherieux. J, op.cit. p. 45.*

أكثر من 270 عنصراً من قوّات الأمن تمّ اغتيالهم، وعشرين مدنياً من قبل الجماعات المسلّحة، التي كانت تنشط في المدن والمناطق الريفية. في نفس الفترة فقدت الجماعات المسلّحة أكثر من 300 من عناصرها في مواجهاتها مع قوّات الأمن. مهنيو الإعلام كانوا من المستهدفين، فقد سقط منهم أكثر من مائة منهم فيما بين سنتي 1993-1996، مع أنّ كلّ الفئات المهنية الأخرى نالت نصيبها من آلة الموت: المعلّمون، الفنّانون، النقابيون، أعضاء مختلف الأحزاب، رجال الدين من المسلمين والمسيحيين. كما سجّلت الفترة أيضاً مقتل عدد غير معروف من المدنيين غير المعنيين بالمواجهات.

2ـ تنظيم وتصاعد العنف

عملت الجماعات المسلّحة على تنظيم صفوفها بداية من 1993 في المناطق الجبلية صعبة الوصول بالنسبة للقوى النظامية،[146] كما أنّ بعض الجماعات كانت تعمل في بعض المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، في الأحياء الشعبية خاصّة، حيث كانت تستهدف الأملاك العامّة والموظّفين العموميين. غير أنّ وسائل الإعلام كانت لا تستطيع تقديم حقيقة الأوضاع للرأي العامّ، لذلك لم يكن يُعرَف بالتحديد ميزان القوى والخسائر لدى الطرفين. لكن يبدو أنّ سنتي 1993 و1994 كانتا الأقسى بالنسبة للجيش، الذي بدأ يستعيد تفوّقه بداية من 1995.

في السداسي الأوّل من سنة 1994، بلغ عدد الضحايا أكثر من 423 قتيلاً. تعمّقت الأزمة الأمنية وبعد التعوّد على خبر الإعتداءات المعزولة، دخل الحياة اليومية الجزائرية مصطلح جديد "**المجزرة**"، وتنسب المجازر عادة إلى أماكن وقوعها: مجزرة *الأربعاء*، *المدية*، *البرواقية*، *وادي الفضة*، *البليدة*، *تنس*[147]...، لقد استخفّ قادة الجبهة الإسلامية بقدرة الجيش على التكيّف مع طبيعة الصراع وخاصّة تحديث وحداته القتالية وجعلها أكثر فعالية. يمكن أن نفترض بأنّ التصوّر السلبي للإسلاميين حول الجيش(الفاسد، غير الفعّال...)، منعهم من تخيّل تحوّل الجيش خلال عشرية من الزمن.

بالنسبة لقوّات الأمن، يجب انتظار سبتمبر 1992 ليصبح الجهاز المكلّف بمكافحة الإرهاب عملياً. يتعلّق الأمر بمركز قيادة وتنسيق عمليات مكافحة التخريب.[148] يتكّون

---

[146] *الشريعة* في الوسط، *الونشريس* في الغرب، *الأوراس* في الشرق.

[147] *Salima ,Mellah, Les massacres en Algérie, 1992-2004 Dossier n° 2 Comité Justice pour l'Algérie.Mai 2004. p. 12.*

[148] *Centre de conduite et de coordination des actions de lutte anti subversive (CCC/ALAS, ou, en abrégé, CLAS).*

الجهاز من وحدات القوّات الخاصّة للجيش الوطني الشعبي وعناصر الأمن العسكري. بداية ضمّ الجهاز ثلاث كتائب من المظلّيين(le 4e et le 18e RAP, le 12e RPC)، فوج من الشرطة العسكرية(le 90e BPM) ووحدة للإستعلامات(le 25e RR). ثم انضمّت إليها وحدة التدخّل السريع للدرك الوطني(GIR) لتأطير عمليات التمشيط داخل مناطق لجوء الجماعات المسلّحة.[149]

لقد كان ربيع 1994 أصعب فترة، عندما عمدت الجماعة الإسلامية المسلّحة، والجيش الإسلامي للإنقاذ بدرجة أقلّ، إلى مهاجمة أهداف اقتصادية وعسكرية في عدّة مناطق بالحرق، التفجير والتخريب، حتّى أنّها تمكّنت من فرض السيطرة على بعض القرى. تميّزت هذه الفترة بقدرة معتبرة لهذه الجماعات على الإستقطاب وتعزيز صفوفها، ضمن فئة الشباب أساساً. لكنّ سنة 1995 عرفت نقطة التحوّل، فقد تمكّن الجيش من تأمين الحماية لكلّ المنشآت الإقتصادية والعسكرية ذات الأهمّية، بحيث لم يَعُد في إمكان الجماعات المسلّحة مهاجمتها. في الفترة ما بين 1994-1995 كان نشاط الجماعات المسلّحة يحكمه منطق "العمل الجهادي" الذي جعلته شعارًا لنشاطها؛ لكنّ نهاية 1995 عرفت نشاطاً يحكمه منطق "**الرعب غير المفهوم**" الذي لا يستجيب إلى أيّ معايير أدبية أو سياسية. حدَت هذه الأعمال العنيفة بالسكّان إلى محاولة اللجوء إلى مناطق أكثر أمناً على حياتهم، إن كانت لديهم الفرصة لذلك.[150]

إلى جانب الإغتيالات، اعتمدت الجماعات المسلّحة التفجير في الأماكن العامّة، بداية من 1995 لتصل أوجها سنة 1996. كان مئات الأشخاص ضحايا التفجيرات في الأسواق، الحافلات والقطارات. أعاقت هذه الوضعية الحياة اليومية للمواطنين: كيف يتنقّلون وأيّ طريق يسلُكون؟ تعطّلت الدراسة في بعض المدارس بسبب تعرّضها للتفجير. سنة 1997، وفي الوقت الذي استرجعت فيه قوى الجيش السيطرة،[151] تزايدت المجازر وشكّلت نوعاً من الضغط الدولي، ومنعت الجيش من الإستفادة من نتائج سياسته الأمنية المنتهجة منذ توقيف المسار الإنتخابي.

---

[149] *Ibid.*

[150] *Luis. Martinez, « Algérie : Les Massacres de Civils Dans la Guerre », Revue Internationale de Politique Comparée(Paris), Vol. 8, n° 1, 2001,p.46.*

[151] صرّح الجنرال محمد *العماري* سنة 1995 بأنّ "معادلة الرعب" في صالح الجيش، بتطبيق استراتيجية "الأمن أولا"، تلمساني، مرجع سابق، ص5.

يذهب المؤرخ *بنجامين ستورا* إلى إطلاق توصيف "الحرب" على الأحداث التي عرفتها الجزائر ويرفض تفسير الحرب ضدّ الإرهاب.[152] ويدلّل على ذلك بعرض حصيلة الأزمة منذ توقيف المسار الإنتخابي(كتب المقال بعد ثلاث سنوات): مقتل رئيس الدولة محمّد *بوضياف*، مقتل رئيس حكومة سابق (*قاصدي مرباح*) وثلاثين ألف قتيل معلَن. يذكّر *ستورا* بالحصيلة التي سُجِّلت في العاصمة وحدها في أقلّ من شهر(بين 30 جانفي 1995 و22 فيفري 1995) في عملية اقتحام سجن *سركاجي* وعملية تفجير سيارة مفخّخة أمام المحافظة المركزية للشرطة، فقد خلّفت 140 قتيلاً من الجانبين. تبيّن هذه الحصيلة جوّ الحرب في الجزائر. أثبتت حادثة محاولة اختطاف طائرة الخطوط الفرنسية، من طرف كومندو من الجماعية الإسلامية المسلّحة، أنّ تلك الحرب يمكن أن تُصدَّر إلى التراب الفرنسي. فقد فُسِّر هذا التصعيد على أنّه رفض كلّي لمحتوى اتفاق *روما* في جانفي 1995، التي اجتمعت فيها الأحزاب الجزائرية المعارِضة، بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

3ـ نتائج التصعيد الأمني

لم تكن هذه التطوّرات غير ذات أثر على طرفي المواجهة. فقد انقسمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بشدّة، لأنّها أصلاً عبارة عن "جبهة" تضمّ تحالفاً غير منسجم بين تيارات مختلفة، قبلت التعايش معاً. كانت الحركة الإسلامية المسلّحة MIA التي أنشأها محمّد *مخلوفي* تمثّل الجناح العسكري للجبهة. في 1991 أصبح انشطار الحركة الإسلامية المسلّحة حتمية، عندما انفصلت العناصر الأكثر راديكالية عن الجبهة. حينها تأسّس الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS الموالي للجبهة، والجماعة الإسلامية المسلحة GIA، التي بدأت في تبنّي اعتداءاتها بداية من 1992 بقيادة أميرها *عنتر زوابري*.[153]

عملت الجماعات المسلّحة على تقديم نفسها كبطل العنف الشرعي، رغم أنّ العمل المسلّح يأخذ عدّة معاني ضمن التوجّهات المختلفة التي تشكل "جبهة العمل المسلّح": فهو وسيلة بالنسبة للجيش الإسلامي للإنقاذ، وهدف في ذاته بالنسبة للجماعة الإسلامية المسلّحة. يبيّن ذلك التناقضات التي تتخلّل أطياف معسكر الجماعات المسلّحة في الجزائر، ظهر ذلك لاحقاً من خلال تباين التعاطي مع مشروع المصالحة الوطنية. تكوّنت الجماعة

---

[152] *Benjamin Stora ,Conflits et champs politiques en Algérie, revue Politique étrangère, Année 1995, Volume 60, Numéro 2 p. 329.*

[153] *Rocherieux. J, op.cit. p. 46.*

الإسلامية المسلّحة أساساً من أفراد ينتمون لجماعة الهجرة والتكفير، أفغان سابقين وأصحاب سوابق قضائية، ومجموعات محلّية، يعتقدون بشرعية الجهاد ضدّ المجتمع والنظام معاً. دخلت الجماعة الإسلامية المسلّحة في سباق لتزعّم العمل المسلّح، الشيء الذي حدا بالجماعات المختلفة إلى مضاعفة العمليات الإستعراضية في المناطق التي يسيطرون عليها. يُرعِبون السكّان وينتهكون الحرُمات باسم الشرعية الدينية والسياسية، دون تردّد في المساس بأفراد الشعب، "المتّهمين" أصلاً لعدم التحاقهم بالعمل المسلّح. شكّلت الجماعة الإسلامية المسلّحة أيضاً عصابات استعملت السرقة وتعاملت بأسلوب المافيا.

بعد تجربة العمل المسلّح، اختار الجيش الإسلامي للإنقاذ الجناح المسلّح للجبهة الإسلامية للإنقاذ العدول عنه والعودة إلى الشرعية، في حين قرّرت عناصر متفرّقة منشقّة عن التنظيم مواصلة "الجهاد". في 21 سبتمبر 1997، أعلن الجيش الإسلامي للإنقاذ هدنة أحادية الجانب قبل أن يعلن الحلّ النهائي للتنظيم في 3 جانفي 2000. تدريجياً، مكّنت المجازر المرتكبة من "بقايا الإرهاب" من فرض التعاون في مجال مكافحة الجماعة المسلّحة بين الجيش الشعبي الوطني والجيش الإسلامي للإنقاذ. أثبت الأخير قدرته على إحلال السلم في معسكره، وقدّم دليلاً على مصداقيته أمام محاوريه من الجيش الشعبي الوطني.[154]

في الوقت نفسه، تقرّر جماعة أخرى هي **الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد** LIDD نزع السلاح. تستفيد الجماعات بذلك من المرسوم الرئاسي الذي يؤكّد على أنّ: "الأشخاص الذين انتموا إلى منظّمات قرّرت طوعياً وتلقائياً وضع حدّ لأعمال العنف ووضعوا أنفسهم تحت تصرّف الدولة والتي تُلحَق أسماؤها بهذا المرسوم يتمتّعون بكامل حقوقهم المدنية ويستفيدون من وقف كلّ المتابعات في حقّهم". قُدِّر عدد الذين استجابوا وسلّموا أسلحتهم من خمسة آلاف إلى ستة آلاف عنصر. لكن الجماعات المنشقّة إثر حلّ التنظيم، مفتقرة لأيّ أفق سياسي، تولّت معاودة القتال بصفة رهيبة. أغلقت هذه الجماعات أيّ إمكانية لحلّ سياسي، منطلقة من نظرة أضفت عليها الصبغة الدينية باستعمال "الجهاد" شعارًا لها. لم يدَعْ هذا المنطق المتشدّد(الكلّ أو اللاشيء) الذي يحرّك المقاتلين مجالاً لمفاوضات محتملة. ساد تصعيد إرهابي، وانطلقت دينامية المجازر بغير توقّف. لقد كانت الجماعة الإسلامية المسلّحة، في الوقت نفسه عدوّ النظام والجيش الإسلامي للإنقاذ، لكنّها

---

[154] *Martinez .L. op.cit.p.52.*

اختفت تقريباً مع انتخاب الرئيس بوتفليقة في أفريل 1999 ومع انتهاج سياسة الوئام المدني.

لقد فقد العنف الذي يحمل راية "الإسلام" من قوّته، لكنّ مارس 2003، حمل تغييرًا هامّاً، فقد تمّ اختطاف اثنين وثلاثين سائحاً أوروبياً في الصحراء الجزائرية، أين تمّ احتجازهم لعدّة أشهر، وذلك من طرف جماعة جديدة على الساحة، **الجماعة السلفية للدعوة والقتال**، التي بدأت نشاطها في خريف 1998. منذ ذلك الحين، أصبحت الجماعة تحتلّ الصدارة في صفحات الجرائد اليومية الوطنية والدولية المتابعة لنشاط الإرهاب العالمي، لدرجة اعتبارها خطرًا حقيقياً على الغرب، فقد عرفت أوربا ضربات مفاجئة تبنّتها القاعدة في كلّ من مدريد(11 مارس 2004) ولندن(7 جويلية 2005). هذا الخطر أكّدته الجماعة السلفية للدعوة والقتال بإعلانها الإنضمام إلى القاعدة في سبتمبر 2006. في جانفي 2007، تعلن الجماعة الجزائرية عن ميلاد **منظّمة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**.[155]

ثانياً: تنظيمات العمل المسلّح

1ــ المجازر كعامل تقسيم لدى الجماعات المسلحة من حيث المشروعية والضرورة

وصلت المجازر التي راح ضحيتها مدنيون حدًّا دراماياً في صيف 1997، وهو ما شتّت الجماعات المسلّحة حول جدواها في خدمة "مشروعها". كانت تلك الجماعات التي عانت من وطء السياسة الأمنية لقوى الأمن تحت ضغط الإنقسامات التي أضعفتها. شكّل تبنّي الجماعة الإسلامية المسلّحة للمجازر الجماعية معارضة مسلّحة لنشاطها. كما أنّ تبنّي الجماعة لمقتل الرهبان السبعة *بتيبحيرين* أنتج عاملاً جديداً يعزّز الإنشقاق داخلها. ابتعد *حسان حطّاب* عن خطّ *عنتر زوابري* وشكّل تنظيمه الخاصّ في منطقة *القبائل*. في 1996، *مصطفى كرتاني* يترك الجماعة ليشكّل **الحركة الإسلامية للدعوة والجهاد**.

لقد أثارت مجازر المدنيين انقساماً أكبر بين الجماعات المسلّحة، ودفعت ديناميكية مواجهة مسلّحة من طرف الجيش الإسلامي للإنقاذ والعديد من الجماعات المسلّحة المستقلّة ضدّ الجماعة الإسلامية المسلّحة. في فيفري 1997، تنقل الصحف الجزائرية

---

[155] *François Gèze et Salima Mellah* « Al-Qaida au Maghreb », ou la très étrange histoire du GSPC algérien , *Algeria-Watch, 22 septembre 2007.pp 5-7.*

أخبار المواجهات في *جبل الأبطال* في منطقة معسكر، بين كتائب الجيش الإسلامي للإنقاذ وجماعة *زوابري*. بالموازاة تشكّل تنظيم جديد هو **الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد**، بقيادة *علي بن حجار*، أمير كتيبة **الوفاء** ومنتخب الجبهة الإسلامية في انتخابات 1991 لولاية *المدية*، ردًّا على الإنحراف الدامي *لعنتر زوابري*. فقد وجّه *بن حجار* نداءً للمنتسبين إلى الجماعة المسلّحة للتوبة ووضع حدّ لانحرافهم، جاء فيه أنّ الأعمال التي يقومون بها في حقّ الشعب لا تمتّ إلى الإسلام بصلة، وأنّها أعمال الخوارج.

إنّ عدد المسلّحين ضمن الجماعات الإسلامية المسلّحة في الوقت الراهن قليل إذا ما قورن بمثيله في بداية الأزمة. لكن معرفة العدد بالضبط أمر صعب. في 2003، كان عدد الناشطين حسب تقديرات الجيش ووزارة الداخلية ما بين 600 و 000 1 عنصر بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال والجماعة الإسلامية المسلّحة. تتوزّع الجماعتان كما يلي: من الشرق إلى الجنوب الشرقي تحت سيطرة الدعوة والقتال، غرب البلاد هو منطقة نشاط الجماعة الإسلامية المسلّحة. منذ نهاية التسعينيات، كانت المناطق الأكثر تضرّرًا هي *القبائل*، شرق *الجزائر العاصمة*، المناطق المحاذية لسهل *المتيجة*، وكذا ولايتي *الشلف وعين الدفلى* غرباً، *باتنة وجيجل* شرقاً. سنحاول فيما يأتي استعراض مختلف التنظيمات التي عرفتها ساحة الصراع مع النظام لفهم تطوّرها وخلفياتها التنظيمية والفكرية.[156]

2ــ الجماعات المسلّحة

2. 1ــ الجماعة الإسلامية المسلّحة: الجماعة الراديكالية

شكّلت الجماعة الإسلامية المسلّحة الجناح الأكثر عنفاً ضمن تيار "السلفية" ذي التوجّه العالمي المعارض لتيّار "الجزأرة" الذي كان يسعى إلى السيطرة على الحكم بالإمكانيات الجزائرية. هذا التنظيم ضعيف الهيكلة ولا مركزي بصفة كبيرة، يعمل على إقامة دولة إسلامية منتهجاً حرباً شاملة مع النظام بداية من توقيف المسار الإنتخابي وحظْر الجبهة الإسلامية للإنقاذ. يرتكز استقطاب العناصر أساساً على الشباب المحروم، بعض المحكوم عليهم في إطار القانون العامّ و"مجاهدين" سابقين في أفغانستان والبوسنة.

---

[156] *Commission des Recours des Refugiés, La situation sécuritaire en Algérie , 07/04/2004, CRR-Centre d'information géopolitique. pp 5-6.*

تعارض كلّ فكرة للتحاور. وقد استهدفت الجماعة بداية من 1993 المثقّفين، المناضلين السياسيين المعارضين لها، موظّفين صغار وأجانب.[157]

تبنّت الجماعة الإسلامية المسلّحة العديد من عمليات الإختطاف، محاولة اختطاف الطائرة الفرنسية في 1994، عمليات إرهابية على الأراضي الفرنسية، القضاء على الرهبان في *تيبحيرين* في 1996. وهي متّهمة بارتكاب المجازر الجماعية للقرويين بين 1997 و1998. تبدو الجماعة على وشك الأفول، نتيجة قوّة الردع وتزايد الإنشقاق. تقدّر عدد أفرادها حوالي ستين عنصرًا، تحوّل معظمهم إلى عمليات السطو والنهب. كانت منطقة نشاطها بين جنوب وغرب *العاصمة*(ولاية *الشلف* خصوصاً). تركت الجماعة المجال، بعد الضعف الذي اعتراها، لبروز جماعات أخرى، منها الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

2. 2ــ الجماعة السلفية للدعوة والقتال وريثة الجماعة الإسلامية المسلّحة

في 16 سبتمبر 1998، أعلن بيان من الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC انضمام مجموعات منشقّة عن الجماعة المسلّحة إلى التنظيم الجديد، معلناً تعيين *حسان حطّاب* الذي كان إلى حينه أمير المنطقة الثانية للجماعة المسلّحة(*القبائل* وشرق *العاصمة*) أميرًا بالنيابة. ترفض الجماعة سياسة المجازر المرتكبة تحت قيادة *عنتر زوابري*، والهدنة المُعلَنة من طرف الجيش الإسلامي للإنقاذ في 1997. دعى *حسان حطّاب* في بيان بتاريخ 25 سبتمبر 1998 المواطنين إلى عدم الإنضمام إلى الميليشيات المسلّحة ومقاتلة النظام ودعم الجماعة السلفية. بيَّن تصريح 24 أفريل 1999 أسباب انشقاق الجماعة السلفية عن الجماعة المسلّحة. ويُرجِع ذلك إلى التمسّك بالنهج السلفي، وهو ما يظهر في التسمية الجديدة لتمييزها عن الجماعة المسلّحة(انشطرت الجماعة إلى مجموعات صغيرة لكنّها لم تندثر)، التي تتبنى فكر الهجرة والتكفير. تكمن خطورة الجماعة في انتهاجها لمبدأ "الإحترافية" في التجنيد وليس التطوّع لزيادة القدرة على تجديد الصف، وخوض معركة طويلة الأمد.

كان قادة الجماعة السلفية مختلفين حول الوحشية المُستعمَلة من طرف الجماعة المسلّحة؛ تعتبر قريبة من تنظيم القاعدة، وهو ما تأكّد فيما بعد بإعلان انضمامها إليها. تضمّ حوالي 350 عنصرًا. جغرافياً، تتمركز في شرق *الجزائر* في ولايات *تيزي وزو*،

---

[157] *Ibid , p.5.*

بومرداس، *البويرة*، *باتنة*، *تبسة* و*الجنوب الكبير*. عملت جماعة الدعوة والقتال تحت قيادة *حسان حطّاب* على استهداف قوّات الأمن دون المدنيين فيما بين سنتي 1998–2002، ولم تُبدِ الرغبة في مفاوضات ولا في إنهاء نشاطها. وهي تتّفق مع الجماعة المسلّحة في رفضها للوئام المدني(والمصالحة فيما بعد). كان التنظيم في شكل هرمي، لكن سرعان ما تفكّك إلى عدّة مجموعات صغيرة مستقلّة من عشرين عنصرًا، سريعة الحركة، كثيرة السلاح، ذات خبرة، وهي تفضّل العمليات الإستعراضية. تعتاش الجماعة من عمليات السطو ودعم بعض القرى الفلاحية المعزولة. حاولت الجماعة توسيع عملياتها إلى الصحراء عند الحدود مع النيجر. يتمّ الحديث عن استسلام بعض أفرادها(سيتأكد الأمر مع حطاب فيما بعد، بدا أنّ بوتفليقة أراد توسيع صيغة العفو لتشمل جماعة الدعوة والقتال في مقابل حلّ التنظيم، لكنّ ذلك لم يحْظَ بقبول قيادة الجيش، كما أنّ *حطّاب* خسر سيطرته على الجماعة لصالح خصومه من القادة في 2003، لذلك لم تنجح المبادرة.[158]

كان تحوّل الجماعة السلفية الملفِت للإنتباه هو ارتدادها إلى الإرهاب غير المميِّز الذي انتهجته الجماعة الإسلامية المسلّحة واستهدافها المتزايد لأفراد الشرطة، أي الجناح المدني لقوّات الأمن. بعد انضمامها للقاعدة، شمل نشاطها استهداف المصالح الأجنبية في الجزائر، حيث ضاعفت من عملياتها لتمسّ المدنيين، وكذلك القيام ببعض الهجمات داخل أوروبا. وبانضمامها الرسمي للقاعد بداية من 2006، تشكّلت خارطة انتشار التنظيم تشمل دول المغرب العربي: **الجماعة الإسلامية للقتال في ليبيا GICL، في المغرب GICM وفي تونس GICT**، فيما سمّي "بالقوس الإسلامي الراديكالي" حسب القاضي الفرنسي *بروجبير*.[159]

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وُضِعت الجماعة السلفية للدعوة والقتال في قائمة المنظّمات الإرهابية من طرف الولايات المتّحدة، ما سمح للجزائر بإسماع صوتها على الساحة الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، ودفْع التعاون مع الولايات المتّحدة التي ترغب في تواجد عسكري في المنطقة. تأخّر التعاون، لكنّ الوضع تغيّر في 4 جانفي 2003، عشية قدوم بعثة عسكرية أمريكية لمناقشة استئناف بيع الأسلحة للجزائر في إطار مكافحة الإرهاب. في نفس اليوم تعلن الصحافة عن مهاجمة قافلة عسكرية قريباً من *باتنة* من طرف الجماعة السلفية للدعوة والقتال، بقيادة *عبد الرزاق البارا*، خلّف الهجوم مقتل 43 جندياً. ثمَّ تتوالى بعدها زيارات الموظّفين السامين الأمريكيين والأوروبيين المختصّين في

---

[158] *François Gèze et Salima Mellah « Al-Qaida au Maghreb », Algeria-Watch, 22 septembre 2007..*
[159] *Ibid, p.6.*

الشؤون الأمنية. *بيتر رودمان* عضو البرلمان الأوروبي، يقوم بزيارة إلى الجزائر. في فيفري تصل بعثة تضمّ العديد من أجهزة الأمن الأمريكية(NSA–CIA–FBI) لتناقش مع نظيراتها الجزائرية سُبُل التعاون في إطار مكافحة الإرهاب.

منذ 2005 وانطلاق سياسة المصالحة، تمّ الحديث عن مفاوضات مع *حسان حطّاب* الذي دعا فيه رفقاءه إلى وضع السلاح في حوار صحفي مع جريدة الشرق الأوسط. تحقّق الخبر، لكن لم يتمّ التأكّد منه عند الرأي العامّ الجزائري إلاّ بعد الحوار الذي أُجرِي معه في 06 جويلية 2009.

2. 3 ــ جماعة حماة الدعوة السلفية HES

يُعرف عن التنظيم قربه من القاعدة، يتكوّن التنظيم من حوالي 70 عنصرًا. تمتدّ منطقة نشاطه عبر بعض ولايات الغرب الجزائري(*عين الدفلى*، *الشلف*، *تيارت*، *تيسمسيلت وغيليزان*). تحت قيادة أفغاني سابق يدعى *بن سليم* محمد المعروف *بسليم الأفغاني*.

2. 4 ــ الجماعة السلفية للجهاد GSPD

بقيادة *عبد القادر سوان*، مكوّنة من حوالي ستين عنصرًا. منطقة نشاطها بين ولايتي *عين الدفلى وتيسمسيلت*.

2. 5 ــ الجماعة السلفية للقتال GSC

بقيادة *يحي جوادي* المدعو *أبو عمار*. تنظيم قريبا من الجماعة السلفية للدعوة والقتال، ولديه علاقات مع القاعدة. قائده العسكري *عبد الحميد السوفي*. حضوره في منطقة *الونشريس* في مثلث *الشلف*، *تيسمسيلت وغيليزان*.[160] فيما تجري محاولات لإقناعه بالإنضمام إلى مسعى المصالحة الوطنية.[161] يمثّل الجدول الموالي مقارنة بين أهمّ الجماعات المسلّحة وبعض ميزاتها.

---

[160] *Commission des Recours des Refugiés, ,op.cit. p.6*

[161] الشروق 18 أوت 2009

الجدول رقم 5: مقارنة بين أهمّ الجماعات المسلحة في الجزائر

	الحركة الإسلامية المسلحة MIA	الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS	الجماعة الإسلامية المسلحة GIA	الجماعة السلفية للدعوة والقتال	تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي
العقيدة	جمعت مختلف التيارات الإسلامية المسلحة	الجناح العسكري للجبهة الإسلامية	تنظيم مستقل يسيطر عليه تيار الجزأرة	التيار السلفي	التيار السلفي العالمي الموالي للقاعدة
فترة النشاط	منذ توقيف المسار الإنتخابي لم تدم طويلا انشقت إلى تنظيمين GIA، AIS	منذ توقيف المسار الإنتخابي إلى غاية 2000 أعلن عن حل التنظيم	منذ الإنشقاق عن الحركة الإسلامية إلى غاية 1998(بعد المجازر التي تبنتها) بقيت نوايا من التنظيم.	بداية من 1998 إلى الآن(ما زال نشاطها مستمرا)	منذ إعلان انضمام الدعوة والقتال الإنضمام إلى الآن
أهم العمليات		العمليات التي كانت تستهدف قوات الأمن	مجموعة المجازر بين 94 و98، محاولة اختطاف الطائرة الفرنسية، قتل الرهبان السبعة بتيبحيرين	العمليات التفجيرية الإنتحارية واختطاف الأجانب	تفجير مقر الأمم المتحدة بالجزائر والمجلس الدستوري
الأسلوب المعتمد		الإرهاب الإنتقائي (استهداف قوات الأمن)	الإرهاب غير المميز(المدنيين والعسكريين)	الإرهاب الإنتقائي في مرحلة أولى ثم الإرهاب المعمم مع الإعلان عن الإنضمام إلى القاعدة	التنسيق مع "الجبهة العالمية للقاعدة"
القيادات المعروفة		مدني مزراق ومصطفى كرتاني	الشريف قوسمي قتل في 26 سبتمبر 1995، أبو عبد الرحمان أمين(جمال زيتوني)، أبو عبد الله أحمد، عنتر زوابري	حسان حطاب، ثم عبد المالك درودكال إلى الآن	قيادات الجماعة السبفية
الموقف من المصالحة		أول تنظيم تفاوض مع السلطة، أعلن الهدنة سنة 1997، حل التنظيم، دعم سياسة المصالح	رفض كل دعوات الحوار	انقسم التنظيم بسبب الموقف من المصالحة، لا زال يرفضها. التحق زعيمها حسان حطاب بالمصالحة.	رفض الحوار مع السلطة أساسا

ثالثا: الموجة العالمية الجديدة: استراتيجية القاعدة للمغرب الإسلامي

في 11 ديسمبر 2007، هزّت عمليّتان انتحاريتان الجزائر العاصمة استهدفت مقرّ الأمم المتّحدة، المحكمة العليا والمجلس الدستوري. **أعلنت القاعدة في المغرب الإسلامي** تبنّيهما، فيما كانت الحصيلة 67 قتيلاً على الأقلّ.[162] تمثّل القاعدة في المغرب الإسلامي حالة التقاء المصالح بين الجماعات الإسلامية المسلّحة المحلّية منهَكة القوى والموجة العالمية الناتجة عن "نجاح" أحداث الحادي عشر سبتمبر 2003. في 03 نوفمبر 2007، دعا *أيمن الظواهري* الرجل الثاني في "القاعدة" مسلمي المغرب إلى إعلان "الجهاد". نجحت القاعدة في بسط نفوذها، المعنوي على الأقلّ، على الجماعات المسلّحة في المغرب العربي.

في سنة 2006، أعلنت الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC انضمامها للقاعدة. كان انضمامها الرسمي للقاعدة في 27 جانفي 2007. في رسالة إعلان الولاء التي وجّهها أمير الجماعة *أبو مصعب عبد الودود*(الذي خلف *حسان حطّاب*)، ذكر أسباب انضمامه إلى القاعدة: "لدينا كلّ الثقة في إيمان وطريقة عمل أعضائها، وكذا قادتها الدينيين". في نوفمبر 2007، كان دور **الجماعة الإسلامية للمقاتلين الليبيين** GCIL، فقد ذكر *أبو ليث الليبي*، من قادة القاعدة في أفغانستان في بيان له: إنّ القذافي طاغية ليبيا، بعد مرور سنوات طويلة، اكتشف فجأة بأنّ أمريكا ليست العدوّ، وحوّل ليبيا إلى قاعدة جديدة للصليبيين". في مارس 2007، ذكرت الصحافة المغربية بأنّ *أبا البراء* المغربي قد انضمّ إلى المجلس الإستشاري للقاعدة في المغرب الإسلامي، المتشكّل من 16 عضوًا والمتّخذ للجنوب الشرقي الجزائري مقرًّا لقيادته العامّة.

يمكن ملاحظة نتائج انضمام الجماعات الإسلامية الجزائرية والليبية إلى القاعدة في الإستراتيجيات الجديدة المعتمَدة في ممارسة العنف. فلأوّل مرّة في الجزائر، تُستَعمَل العمليات الإنتحارية في الحرب ضدّ النظام. في 06 سبتمبر 2007، استهدف هجوم انتحاري موكب الرئيس *بوتفليقة* في مدينة *باتنة*(حصيلته 22 قتيلاً وأكثر من 100 جريح). في السبت الموالي، استهدف هجوم انتحاري آخر ثكنة حرس السواحل في *دلّس*؛ نفّذه مراهق في الخامسة عشر من عمره، كانت حصيلته 28 قتيلاً. في 11 أفريل، عملية ثلاثية في *الجزائر* تخلّف 30 قتيلاً و220 جريحاً. كلّ هذه الهجمات تمّ تبنّيها من طرف

---

[162] *Luis Martinez, El Qaïda au Maghreb islamique, revue Sécurité Mondiale ,(Québec, No 33, mars-avril 2008 p .1.*

القاعدة في المغرب الإسلامي. يضاف إلى أنّ انضمام الجماعة الإسلامية للمقاتلين الليبيين إلى شبكة القاعدة قد يزيد من حضور الإسلاميين الليبيين في العراق، الذين يمثّلون الفريق الأجنبي الثاني بعد السعوديين.

بالنسبة للجماعة السلفية للدعوة والقتال، فإنّ الإنتماء إلى "الجبهة الإسلامية العالمية للجهاد ضدّ اليهود والصليبيين" المشكَّلة من طرف *بن لادن*، يعني نفَساً جديدًا ضرورياً للمحافظة على الحرب ضدّ النظام. ويمكِّن في مرحلة أولى إعادة هيكلة الجماعات المسلّحة التي لا تزال نشطة.[163] صرّح حسان حطاب للصحافة الجزائرية بأنّه قد رفض الإنضمام إلى القاعدة لمّا كان أميرًا على الجماعة، مضيفاً أنّه قد حذّر السلطات من انضمام الجماعة إلى القاعدة في 2005، كما أكّد رفضه لأسلوب العمليات الإنتحارية، اختطاف الأجانب وطلب الفدية. لأنّ ذلك يدعو الدول الأجنبية إلى التدخّل. وقد ذهب إلى اعتبار انضمام الجماعة إلى القاعدة أمرًا شكلياً فقط، حيث لا يوجد تنسيق بين التنظيمين. فقد "كانت الفكرة حفاظاً على ماء الوجه ورفع معنويات المسلّحين، وكذا على ولاء الجنود المتردّدين منهم لكي لا يتخلّوا عن قادتهم، لأنّ الجماعة السلفية فقدت شرعيتها ومصداقيتها – حسب تصوره– بعد انسحابه منها".[164]

أسباب تراجع الجماعات المسلحة

لقد تجاوزت الجزائر المرحلة الحرجة من المستوى المرتفع من العنف لعدّة أسباب، منها المزاوجة بين الحلّ الأمني والسياسي. لكن من الناحية الميدانية، شهدت الجماعات الإسلامية المسلّحة تراجعاً واضحاً في نشاطها، لجملة من الأسباب منها:

- التقدّم في السنّ بالنسبة للمسلّحين، والفرص المتناقصة للإستقطاب بين الشباب الذين ترعرعوا في فترة سمحت لهم بمعاينة الآثار الدرامية للنهج الراديكالي والنزاع المسلّح.
- انقطاع أنواع الدعم الشعبي للعمل المسلّح بسبب المجازر المرتكبة باسم الشرعية الدينية التي طالت مختلف فئات المجتمع.

---

[163] *Ibid.p.2.*

[164] مصطفى فرحات، "لو أنفقت الدولة على المصالحة عُشر ما أنفقته على الإرهاب لانتهت الأزمة"، الشروق، 06 جويلية، 2009.

- فقدان القوّة من جراء تشرذم الجماعات المسلّحة التي راحت تتقاتل فيما بينها لتقاسم ما بقي من مناطق النفوذ والموارد المتناقصة باستمرار.
- افتقار تلك الجماعات لاستراتيجية عسكرية وسياسية واضحة.

المبحث الثاني: سياسات الأزمة وأزمة السياسات

سنحاول في هذا المبحث أن نستعرض السياسات المنتهجة لمواجهة الأزمة الأمنية، بدءًا من الكلّ الأمني وانتهاءً بالمصالحة.

المطلب الأول: السياسات الأمنية

كانت سياسة الرئيس بوضياف، أوّل من شغل منصب رئاسة الدولة بعد توقيف المسار الإنتخابي، متّجهة إلى مكافحة الإرهاب والتطرّف بحلّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ أوّلاً ، والفساد ثانياً. حاول أيضاً إعادة بعث التنمية عبر انفتاح أكبر على الإقتصاد العالمي والبحث عن دعم الشباب.[165] لقد فشل الرئيس في مشروع مكافحة الفساد الذي ربّما راح ضحيّته. كما أنّ الإصلاح الإقتصادي لم يجد طريقه إلى التجسيد، كلّ ذلك في الفترة القصيرة من حكمه(حوالي مائة يوم 29 جوان 1992).

لم تفلح حكومة *بلعيد عبد السلام* المشكّلة من طرف الرئيس *علي كافي* خليفة الرئيس *بوضياف*، والتي استمرّت لثلاثة عشر شهرًا، في تغيير الوضع الإقتصادي والقضاء على الخطر "الإرهابي". ضيّعت تلك الحكومة غير الفعّالة وقتاً ثميناً أضيف إلى عُمر الأزمة. فيما أظهرت حكومة *رضا مالك* صرامة أكبر في التعامل المسلّح مع الجبهة الإسلامية والجماعات المسلّحة، ووعدت بالقضاء على الإرهاب "جذرياً". في المقابل شهدت هذه الفترة تصعيدًا من طرف الجماعات المسلّحة، متّخذة استراتيجية من شِقّين:[166]

- اغتيال المثقّفين(بالعشرات)، وهم من النخبة المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالسلطة، والذين اعتُبِروا مناوئين للإسلاميين أو من المتغرِّبين؛ رغم أنّ تلك

---

[165] *Dagusan,Jean-François.Le dernier rempart ? Forces armée et politiques de défense au Maghreb .Paris Edition published,1998. p.40.*
[166] *Ibid. p.41.*

السياسة طالت مختلف التيارات الفكرية حتى الإسلامية منها(اغتيال الشيخ محمّد *بوسليماني* مؤسّس جمعية الإرشاد والإصلاح الوطنية).

- بداية من سبتمبر 1993، شهدت الساحة الإستهداف المتواصل (أكثر من مائة)، للأجانب من كلّ الجنسيات(روسيا، إسبانيا، إيطاليا، فرنسا التي كانت أكثر عددًا من حيث عدد الضحايا: 44 قتيلاً). تهدف هذه الإستراتيجية إلى دفع المتعاونين التقنيين الأجانب إلى مغادرة البلاد، لإضعاف الإقتصاد الوطني، وبالتالي الحكومة. وأيضاً دفْع الحكومات في الخارج، خاصّة فرنسا من اتّخاذ موقف ضدّ السلطة الجزائرية أو الحياد على الأقلّ.

لم يُفلِح المجلس الأعلى للدولة، مع نهاية مشواره في 31 سبتمبر 1993، في تجاوز الأزمة السياسية للحكم، وخلفته رئاسة الدولة لمدّة ثلاث سنوات برئاسة وزير الدفاع حينها الرئيس *زروال* في 30 جانفي. عرفت محاولات الرئيس *زروال* في إيجاد توافق وطني للخروج من الأزمة السياسية نفس الفشل، غير أنّه شكّل مجلساً انتقالياً ضمّ 200 عضواً، يشغل وظيفة البرلمان، لتوسيع مجال المشاركة السياسية في غياب المؤسّسات المنتخبة. انتهج الرئيس *زروال* سياسة "اليد الممدودة" إلى أعضاء الجبهة الإسلامية المستعدّين للتخلّي عن العمل المسلّح، وخفّف من ظروف اعتقال *عباسي مدني وعلي بلحاج*، إلاّ أنّ ذلك لم ينجحْ في فتح المفاوضات. فقيادة الجبهة في الخارج قدّمت شروطاً اعتُبِرت تعجيزية لمباشرة المفاوضات.[167] في حين أنّ القيادة السرّية في الداخل تدعو إلى مواصلة العمل المسلّح. وبالموازاة، ازداد الوضع الأمني تدهورًا، وتصاعد استهداف قوّات الأمن والأجانب، في مقابل تصعيد العمليات العسكرية للجيش.[168]

لم تتمكّن السلطة من رسم خطّ واضح تجاه الوضع. عُوِّض رئيس الحكومة *رضا مالك* المعروف بموقفه الصارم تجاه الإسلاميين، *بمقداد سيفي* التكنوقراطي في 11 أفريل 1994. لكنّ أنصار "اليد الحديدية"، وعلى رأسهم الجنرال *محمد العماري*، رفضوا سياسة التفتّح للرئيس *زروال*، ونادوا بضرورة العودة إلى الحزم الأمني. تمكّنت في هذه الأثناء الجماعات المسلّحة من تنظيم صفوفها ومدّ شبكاتها، إلى درجة استطاعت فيها اختراق قوّات الجيش وتنظيم عمليات فرار في بعض الوحدات للإلتحاق بالعمل المسلّح بعدها، في تطوّر نوعي خطير. زاد رفض النظام التعاطي مع "اتفاق *روما*" من تعقيد الوضع. مع

---

[167] نُقِلت عن جريدة *لوموند* الفرنسية الصادرة في 18 ديسمبر 1993 تلك الشروط وهي: محاكمة المسؤولين عن الإنقلاب الإنتخابي، إطلاق سراح كلّ المساجين السياسيين، إلغاء كلّ القوانين الإستثنائية، اختيار بلد محايد لمباشرة الحوار وإنشاء لجنة تحقيق في أسباب الأزمة.

[168] *Dagusan.J.F. op.cit.p.41.*

ذلك، تمكّن النظام من إعادة ديناميكية جديدة، سمحت بإجراء الإنتخابات الرئاسية في 16 نوفمبر 1995.

أدّت الأزمة التي فتحها توقيف المسار الإنتخابي سريعاً إلى "فتنة" مسلّحة، أحكمت الجماعات التي فرّت إلى الجبال قبل وبعد جانفي 1992 تنظيمها، ليحلّ محلّها تنظيم عسكري حقيقي. تعامل الجيش في مواجهته للجماعات المسلحة بنوع من الإستخفاف وقلّة الإحترافية. لكن بعد مجموعة من العمليات الفاشلة باهظة التكاليف من حيث خسائر العتاد والأرواح، عمد الجيش إلى تأسيس عملية عسكرية حقيقية واسعة، بوحدات أكثر كفاءة.[169]

يقتضي التكتيك الذي اعتمده الجيش في مواجهة التمرّد المسلّح إلى إحكام السيطرة على المناطق الحضرية، مراقبة المناطق الريفية الآهلة وعمليات التمشيط المصحوبة بعمليات دقيقة مدعومة بالطائرات المروحية. كما تدخّل الجيش عبر عمليات عسكرية واسعة في المناطق الحضرية، كالعملية التي قام بها في *البليدة*. عرف الجيش في تلك العمليات خسائر ثقيلة، لأنّ الجماعات المسلّحة كانت تضرب بقوّة وحدات الجيش المعزولة ومواقع الحراسة، حتى الثكنات في بعض الأحيان(ثكنة قمار بالوادي في 29 نوفمبر 1991، أين تمّ الإستيلاء على كمّ كبير من الأسلحة والذخائر، قيادة القوّات البحرية *بالجزائر* في 13 فيفري 1992). وقد تضاعفت هذه العمليات في 1993 و1994(الهجوم على موقع *بوقزول* والإستيلاء على قذائف في 22 مارس 1993، الهجوم على *المرسى الكبير* في جويلية من نفس السنة).

كان ردّ فعل الجيش قوياً جدًّا بانتهاج أسلوب الرعب_المضادّ، بداية من أكتوبر سنة 1994. بعدما كان معوّقاً بسبب كثرة عدد المواقع والأشخاص الذين يتوجّب عليه حمايتهم، تمكّن من توجيه ضربات قاصمة لمواقع الجماعات المسلّحة وتفكيك عدد منها. منذ 1996، تضاعف عدد مجموعات الدفاع الذاتي المشكّلة من المدنيين المسلّحين من طرف الدولة، وهي لا تتردّد في المواجهة المباشرة عن قرب.[170] لكنّ العمليات العنيفة التي قامت بها تلك الجماعات في 1996، أظهرت بأنّ قدرتها العملية لا زالت كبيرة، بسبب تمكّنها من الإستقطاب ومدّ صفوفها بالعناصر الجديدة.[171] أصبح الوضع في الأحياء الشعبية غير آمن، فمن الصعب فهم ما يجري حقيقة لاختيار السلوك الذي يضمن الحياة. فالعائلات التي لديها ابن في الجبال وآخر في سلك الأمن تعلم بأنّها مستهدفة من الطرفين.

---

[169] *Ibid.*
[170] *Rocherieux. J. op.cit.p .45.*
[171] *Dagusan.J.F. op.cit.p.170.*

لقد كان ربيع سنة 1994 الحقبة الأسوأ في أزمة الجزائر، العشرات من القتلى يومياً، كلّ أجهزة الأمن جنّدت في مواجهة الإرهاب. فواعل هذه المواجهة مختلفة: قوّات الأمن النظامية(قوات الجيش الخاصة، الشرطة والدرك)، جماعات شبه عسكرية تابعة للإستعلامات، وأخيرًا الفرق المسلّحة التي بدأ تشكيلها منذ مارس 1994.[172]

في سنة 1994، أصبح النظام الذي كان يواجه الجماعات المسلحة عسكرياً معزولاً أكثر فأكثر ديبلوماسياً عقب اختطاف الطائرة الفرنسية. في نفس الوقت، يجد النظام نفسه مُنتقَدًا من الداخل بظهور معارضة سياسية منسجمة بمبادرة من الجمعية الكاثوليكية *سانت إيجيديو* في *روما*، لبحث محاولة إيجاد مخرج للأزمة السياسة التي تعصف بالبلد. لأوّل مرّة منذ بداية الأزمة، أمل معقول في مخرج سياسي متّفق عليه من مختلف التيارات المجتمع الجزائري غدا ممكناً. ميدانياً، يبدو أنّ الفواعل المنخرطة في النزاع قرّرت الحفاظ على مستوى عالٍ من العنف في البلاد في دوّامة من التصعيد والتصعيد المضادّ. هذا الموقف ينطبق بالخصوص على الجماعات الراديكالية، ولكن أيضاً على التيار المقرِّر والمهيمن في القيادة العليا للجيش.

مع بداية سنة 1995، لم يكن أحد من طرفي الصراع في موقع يسمح له بالحسم العسكري. بالنسبة للجماعات المسلّحة، لم تكن هناك لا مناطق "محرّرة" ولا "محميات" مؤمَّنة، بل مجرّد ملاجئ تُستعمَل لعمليات خاطفة من طرف مجموعات من الرجال المسلّحين لا تتمكّن من تحقيق أهدافها العسكرية غير الإعتداء على بعض القرى الريفية المعزولة، كانت عمليات الجيش التي كانت في بعض الأحيان تحوّل الأحياء والقرى إلى مناطق منكوبة تبعث شعورًا من عدم الثقة لدى غالبية الشعب. في نفس الوقت تعرف البلاد هدوءًا مؤقّتاً للنشاط المسلّح. هدوء نسبي يستقرّ في المدن الكبرى، لكنّ المجازر تتواصل في الأرياف.[173] لم تتمكّن المعارضة من كسب ثقة المواطنين التي أضاعتها ممارسات الجيش والجماعات المسلّحة على السواء.

---

[172] تلمساني، مرجع سابق، ص 5.

[173] *Commission des Recours des Refugiés,. Op.cit.p 8-9.*

استرجاع المبادرة السياسية والعسكرية[174]

ساهمت الإنتخابات الرئاسية والتشريعية(1995 و1997) في العودة التدريجية إلى شرعية المؤسّسات ورجال الحكم. تبنّى الرئيس *زروال* في عهدته استراتيجية ثلاثية الأبعاد:

1. فكّ الخناق الإقتصادي عن الجزائر بقبول شروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بقبول إعادة جدولة الديون(26,4 مليار دولار سنة 1992 كحجم كلّي للديون، و5,4 مليار سنوياً لخدمة الديون). وهو ما تمّ في جوان 1994. كان *مقداد سيفي* رئيس الحكومة يهدف بهذه الجرعة من الأكسجين(إعادة فتح القروض الأوروبية لما يزيد عن مليار دولار) إلى ضمان استقرار الآلة الإنتاجية، المتضرّرة من عمليات التخريب التي استهدفتها، ودفع الإقتصاد الجزائري بفتح المشاريع الكبرى.
2. استرجاع المبادرة العسكرية عبر إنشاء وحدات خاصّة تكلّف بالدخول في مواقع سيطرة الجماعات المسلّحة على مستوى واسع، وتنظيم وحدات الدفاع الذاتي في القرى(000 180 عنصراً مجنّدًا سنة 1997). حقّق هذا التكتيك المزدوج نجاحاً واسعاً.
3. تنظيم الإنتخابات الرئاسية لاسترجاع الشرعية الديمقراطية المفقودة بتوقيف المسار الإنتخابي في جانفي 1992. رغم أن الجماعات المسلّحة كانت تعمل لإفشالها، عبر التهديد بالموت وتصعيد العمل المسلح والتخريبي. وحصل الرئيس *زروال* على 61,34 % من الأصوات، في مقابل ممثّل الإسلاميين *محفوظ نحناح* الذي حصل على 25,38 %.

مثّل هذا المسار العودة إلى شرعية النظام والطبقة السياسية وانخراط الأحزاب المعارضة في النظام "بداية نهاية الأزمة"، كما أنّ تنظيم الإنتخابات المحلّية في نوفمبر 1997 كان بمثابة "النهاية القريبة لصعوبات الجزائر"، لأنّ "مسار استكمال الصرح المؤسّساتي للدولة يشرف على النهاية". بالنسبة للنظام، حملت الإنتخابات المحلّية لسنة 1990 صعود الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بينما أغلقت انتخابات نوفمبر 1997 ملف الجبهة ومكّنت تحقيق التمثيل السياسي على كلّ المستويات.[175]

---

[174] *Dagusan,J.F. Op.cit. pp 170-171.*
[175] *Martinez. L, op.cit. p*

بين سنتي 1997-1998 تعرّض قرويون لمجازر في *بني مسوس وبن طلحة*. في مواجهة هذه الأحداث الغريبة التي تبعث على القلق، بدت الجزائر في مسار نحو المجهول.[176] تعرّض الجيش في هذه الفترة إلى حملة دولية لثنيه على مواصلة السياسة الأمنية المعتمدة في تصدّيه "للإرهاب". لمواجهة هذا التطوّر الأمني، شُكِّلت إلى جانب القوى النظامية(الجيش، الدرك وأجهزة الشرطة) تشكيلتان شبه عسكرية: الحرس البلدي وفرق الدفاع الذاتي.

التشكيلات المنشأة في إطار مكافحة الإرهاب

1ــ الحرس البلدي

أنشئ جهاز الحرس البلدي سنة 1993 الذي ضمّ حوالي 000 80 عنصراً، يكون نشاطه تحت سلطة رؤساء المجالس الشعبية البلدية. يستفيد أعضاؤه من تكوين مكثّف لمدة شهرين لدى الدرك الوطني. جُهِّز أفراده بالسلاح الخفيف والبدلة العسكرية كما أنّهم يتقاضون راتباً. شُكّل الجهاز لتعويض النقص العددي لقوّات الأمن في المناطق الريفية، أغلب عناصره من الشباب المنحدر من الأحياء أو القرى حيث مسرح العمليات، يتميّزون بمعرفة المنطقة وسكّانها. تعرّضت أداء الجهاز إلى العديد من الإنتقادات، لأنّه ساهم في المزيد من الضبابية حول العمليات الميدانية. وجدت هذه التشكيلات نفسها في وسط التسعينيات في الخطّ الأوّل للمواجهة، رغم أنّ دورها مساندة قوّات الأمن. حسب منظّمة العفو الدولية، تكون هذه التشكيلات مسؤولة عن اختفاء أزيد من 200 مدني في منطقة *غليزان* في فترة التسعينيات. حوالي اثنا عشر حرساً بلدياً تمّ نزع سلاحهم في *الشلف* في نهاية 2002.

2ــ فرق الدفاع الذاتي

تمّ تكوين فرق الدفاع الذاتي عبر القرية أو العائلة وتسليحها بصفة بسيطة، وتحوّل البعض منها إلى ما يشبه الجيش الصغير. إلى غاية نهاية 2001، كانت السلطات تستمرّ في تسليح المدنيين في مناطق *الشلف*، *باتنة وعين الدفلى*. قُدّر عدد أفراد هذه التشكيلات(الحرس البلدي وقوّات الدفاع الذاتي) حوالي 000 500 عنصر في كلّ التراب الوطني. تفسّر "الحرب القريبة" أو "الجوارية" الفظاعة التي عرفتها تلك السنوات. منذ سنة

---

[176] *Commission des Recours des Refugiés ,op.cit. p.2.*

1993 وخاصّة مع بداية سنة 1994، شاركت قوّات الدفاع الذاتي في مواجهة الإرهاب باسم الدفاع الشرعي عن النفس. من سنة 1993 إلى 1997، عملت هذه القوّات خارج أيّ إطار قانوني. بعدها سنّ قانون حول جماعات الدفاع الذاتي Groupes de légitime défense (GLD)، ينظّم عملها لتفادي الإنحرافات التي لوحظت ميدانياً. لم تكتفِ هذه الجماعات بدورها الدفاعي فقط، فقد كانت تشارك بقوّة في عمليات "التمشيط" والعمليات العسكرية الأخرى في مجال جغرافي يتجاوز عادة مناطقها الأصلية.[177]

بداية من 1993، ارتفعت أصوات داخل السلطة للمطالبة بتسليح السكّان المدنيين لمواجهة الجماعات المسلّحة. فقد اقترحت حكومة *رضا مالك* فكرة إنشاء ميليشيات مكوّنة من مدنيين مسلّحين، يتمّ تأطيرها من طرف قدماء المجاهدين والعسكريين السابقين بهدف إشراك المجتمع المدني في مواجهة الإرهاب لخدمة هدف مزدوج أمني/سياسي: إيجاد قاعدة اجتماعية لدعم سياسة مكافحة الإرهاب وقلب ثقل مدني في المواجهة لصالحها. دعت السلطات سكّان الأرياف المعزولة في الدواوير والمزارع الصغيرة الذين يتعرّضون لتهديد الجماعات المسلّحة إلى تحمّل نصيبهم من المواجهة العسكرية والمساهمة في ضمان أمنهم. تساهم هذه التشكيلات في تكملة الشبكة الأمنية في الأرياف وتضييق الخناق على النشاط الإرهابي، ضمن استراتيجية تدريجية **لتحويل الرعب.**[178] غير أنّ عملية تسليح المواطنين لم تجرِ في وقت واحد، فقد بدأت ببطء منذ مارس 1994 وامتدّت حتى سنة 1997.

<u>البعد الدولي للأزمة الأمنية</u>

دخلت فرنسا في مسرح أحداث الأزمة الجزائرية بداية من 1994، حينما قرّر رئيس الحكومة *شارل باسكوا* إحالة عدد من الإسلاميين على الإقامة الجبرية في *فلومبيري*، وذلك قبل ترحيلهم إلى *بوركينافاسو*. في 24 ديسمبر من نفس السنة، تمّ اختطاف طائرة الخطوط الجوية الفرنسية من طرف كوماندو من الجماعة الإسلامية المسلّحة، وانتهت العملية باقتحام الطائرة في مطار *مرسيليا*. شهد صيف 1995 موجة من الإعتداءات في الأراضي الفرنسية، وفي السنة التالية(جوان 1996) تمّ اغتيال الرهبان الفرنسيين السبعة في تيبحيرين. لقد قرّبت هذه الأحداث المأساة الجزائرية إلى فرنسا. ساهمت عملية اختطاف الجماعة الإسلامية المسلّحة للطائرة الفرنسية في تعزيز سيناريو الإنهيار الوشيك

---

[177] *Ibid. pp.7-8.*
[178] *Ibid. p.6.*

للحكم، ورأت فيه صحيفة *ليبراسيون* الفرنسية دليلاً على هشاشة النظام الحاكم، كما طالبت *لوموند* من حكومة *بالادور* التخلّي عن دعم السلطة في الجزائر، لأنّ الدعم العلني لسلطة يعتبرها "الإسلاميون" حكماً عسكرياً رهان غاية في الخطورة.

كان الدور الفرنسي الذي دعم علناً النظام الجزائري بعد توقيف المسار الإنتخابي في حربه على الإرهاب في عهد حكومة *شارل باسكوا* عبر ثلاثة محاور: تفكيك شبكات الإسلاميين في فرنسا؛ تقييد منح التأشيرة للجزائريين؛ مساندة جناح "الإستئصاليين" مناصري الحلّ الأمني في الحكم في الجزائر. هذه السياسة لم تكن محلّ إجماع في الجهاز الحكومي الفرنسي، انتقلت حكومة ألان جوبي إلى موقف آخر بعد حادثة اختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية، فقد صرّح ناطقها الرسمي *نيكولا ساركوزي* بأنّ: "فرنسا تساند الشعب الجزائري وحده فقط"، وأنّها تنأى بنفسها عن أيّ تدخّل في الشؤون الداخلية الجزائرية. ما يعني انسحاب فرنسا من دعم السلطة القائمة في الجزائر حينها، والذي لم ينقطع مع توقيف المسار الإنتخابي.[179]

محصّلة السياسة الأمنية

في المحصّلة، وبدءًا من سنة 1997، انخفض معدّل ضحايا العنف بصفة معتبرة، ليستقرّ في حدود 500 ضحية شهرياً خلال 1998-1999. نداء الهدنة الموجّه من قبل الجيش الإسلامي للإنقاذ وتزايد عدد التائبين، وخاصّة أفق مصالحة وطنية عوامل تفسّر الهدوء النسبي(قانون الرحمة). لقد تحسّنت الحالة الأمنية وأصبح الأمن شيئاً ملموساً. بطريقة مثيرة، استطاع الجيش "قهر" الجماعات المسلّحة المختلفة منتهجاً "حرباً شاملة" تهدف إلى "نقل الرعب إلى المعسكر الآخر".[180] اضطرّت الأحزاب المعارضة التي اجتمعت في روما والمنادية بحلّ سياسي سلمي، إلى الإعتراف بأنّ الجيش قد انتصر دون شكّ في حرب العصابات التي يواجهها. وضع تنظيم الإنتخابات التشريعية في 1997 هذه الأحزاب في دوّامة، لأنّ عدم المشاركة يحمل خطر التهميش، والمشاركة تعني المساهمة في مسار "التطبيع" السياسي. بدا أنّ إعادة توطين المعارضة، المجتمعة تحت رعاية سانت إيجيديو في *روما*، إلى المجلس الشعبي الوطني تتويجاً لانتصار النظام.

---

[179] *Stora. B ,op.cit. p.337.*

[180] لقد استُعمِلت كلّ الوسائل في مكافحة الإرهاب: حالة الطوارئ، تعليق الحرّيات، السيطرة السياسية للجيش؛ لكن ومع ذلك، لم تتمكّن قوّات الجيش من توقيف العنف كلّية، لكنّها حجّمته إلى مستوى لم يَعُد يشكّل فيه خطرًا حقيقياً.

نقطة التحوّل في الأزمة: أحداث الحادي عشر ديسمبر 2001

أدّى توقيف المسار الإنتخابي في الجزائر في 1992 ودخولها في أزمة أمنية خطيرة إلى عزل دولي خلال التسعينيات. تكلّلت في نهاية التسعينيات جهود النظام بالنجاح في استعادة القبول الدولي والشرعية في نهاية التسعينيات عبر الإصلاحات الإقتصادية، والعودة إلى المؤسّسات الدستورية والخطاب القويّ لدعم الديمقراطية. في سنة 2000، دُعِيت الجزائر للحوار المتوسّطي لمنظّمة الحلف الأطلسي، وفي أفريل 2002 أمضت الجزائر اتّفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي. في 2004، بدا تقدّم المفاوضات مع منظّمة التجارة العالمية. بالإضافة إلى أنّ أحداث الحادي عشر سبتمبر و"الحرب العالمية ضدّ الإرهاب" عزّزت التعاون بين الجزائر والولايات المتّحدة.

بداية من أحداث الحادي عشر ديسمبر، أصبحت الجزائر تُرى بمنظر الحليف المفيد والمرحّب به بالنسبة للولايات المتّحدة الأمريكية في "الحرب العالمية ضدّ الإرهاب"،[181] ما يمكّن من الإستفادة من "خبرتها" في مجال مكافحة الإرهاب. وبسبب تحسّن وضعها المالي بفضل ارتفاع أسعار النفط، في نهاية التسعينيات، استطاعت الجزائر تسديد ديونها وتوسيع احتياطاتها المالية. سياسياً، اختار الرئيس *بوتفليقة* العمل في النظام التعدّدي، بهدف إعادة تماسك السلطة التنفيذية بجعل الرئاسة، بدل القيادة العليا للجيش، الحكَم الأعلى في النقاشات السياسية وتضارب المصالح. ساهمت هذه العوامل مجتمعة في مقاربة دولية جديدة في التعامل مع الجزائر وصراعها الداخلي.

تزامن ذلك مع عودة غير متوقّعة للنشاط الإرهابي. بقيت الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC تحت القيادة الجديدة(كتيبة الأرقم بقيادة عبد *القدر دروكدال*) الجماعة الوحيدة المقاتلة، مستهدِفة قوّات الأمن والمدنيين، مُعتمِدة الإرهاب غير المميِّز الذي ارتبط بالجماعة الإسلامية المسلّحة، ومُعلِنة انضمامها إلى القاعدة. كما استعملت العمليات الإنتحارية كأسلوب في الإعتداء الذي كان هدفه مقرّ رئاسة الحكومة في 11 أفريل 2007.

[181] *Hugh Roberts, op.cit ,p.2.*

المطلب الثاني: سياسات المصالحة

أولاً: واقع ما قبل المصالحة

لم تستعمل في معالجة الأزمة الإرهاب السياسات الأمنية فقط، بل تمّ تدعيمها ببعض الأساليب السياسية، كان من ثمارها سياسة السلم والمصالحة الوطنية. حاول النظام في مرّات عديدة الحوار مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في السجن لإنهاء العنف، لكنّه فشل في ذلك. لقد قسّم النقاش حول طريقة التعامل مع "الخطر الإرهابي" النخبة الحاكمة إلى معسكرين:

1. **الإستئصاليون:** وهم المعارضون لأيّ اتفاق تسوية مع الإسلاميين الراديكاليين المسلّحين، ويفضّلون الأسلوب العسكري في الحسم؛
2. **دعاة الحوار وأنصار المصالحة:** وهم الذين عبّروا عن استعدادهم للتحاور مع المسلّحين لتوقيف العنف، لأنّ الحلّ الأمني بالنسبة إليهم لا يزيد الوضع إلاّ تأزماً.[182]

لقد أبعدت المجازر في حقّ المدنيين **ثنائية الإنقاذ**(الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجيشها) من معادلة المواجهة المسلّحة، ليبقى التحدّي الحقيقي المتمثّل في "بقايا الإرهاب" قائماً. فيما تمكّنت **ثنائية الجيش**(الجيش الوطني الشعبي والجيش الإسلامي للإنقاذ) من مباشرة المفاوضات، لكنّ الطرفين لم يتمكّنا من بسط انسجامهما داخل معسكرَيهما، فقد استمرّ الصراع. كانت المواجهات بين الجماعة الإسلامية المسلّحة والفرق المسلّحة(الدفاع الذاتي والحرس البلدي) خاصّة وراء التراجيديا القاتلة رغم سياسة المصالحة المنتهجة من قبل الرئيس الجديد، عبد العزيز بوتفليقة.[183]

في ذروة الضغط الذي مورس على السلطات الجزائرية من أجل التخفيف من حِدّة "القبضة الأمنية" التي استعملتها ضدّ الجماعات المسلّحة، صرّح الرئيس زروال في أكتوبر 1995 قائلاً: "لدينا الوسائل للخروج من الأزمة. لقد أثبت الشعب الجزائري عبر التاريخ قدرة كبيرة في تجاوز المحن. وسترون انعقاد الإنتخابات بصفة عادية وأسلوب حرّ وديمقراطي. لقد اتّخذنا الإجراءات الضرورية في هذا الإتّجاه".[184] أثبتت المواجهة العسكرية الصرفة قصورها عن تحقيق الأمن.

---

[182] *Werenfels I. op. cit. p.48.*
[183] *Martinez.L op. cit. p. 16.*
[184] *Naylor, P.C. op.cit. p. 216.*

في المقابل، تمكّنت مساعي التفاوض التي خاضها بعض قادة الجيش إلى عقد اتفاق مع الجيش الإسلامي للإنقاذ الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة 1997. وفي سنة 1999، سُنَّ قانون الوئام المدني ليرسّم ذلك الإتفاق. صادق الشعب على هذا القانون في استفتاء عامٍّ بالأغلبية الساحقة ضمن مسعى لرسم أفق مخرَج سياسي للأزمة. فيما تمّت محاولة قبل ذلك بأربع سنوات في 1995 جمعت أحزاب المعارضة الجزائرية، بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بهدف التوصّل إلى حلّ سياسي، لكنّها تُوِّجت بالفشل. بوساطة الجمعية الكاثوليكية *سانت إيجيدو بروما*، اتّفقت الأحزاب على أرضية سياسية وبناء دولة ديمقراطية. رُفِض "اتفاق *سانت إيجيديو*" أو "العقد الوطني" مباشرة من طرف السلطة لأنّها رأت فيه تدخّلاً غير مقبول في الشؤون الداخلية.[185]

في 13 جانفي 1995، وبعد عدّة أيام من النقاش والتفاوض، اتّفقت الأحزاب المشاركة في اللقاء على أرضية لحلّ سياسي سلمي للأزمة الجزائرية. يشير القسم الأول منه تحت عنوان: "القيم والمبادئ" إلى بيان أوّل نوفمبر 1954 الداعي إلى إنشاء "دولة جزائرية في إطار المبادئ الإسلامية"، وفي خصوص مكوّنات الشخصية الجزائرية أشار الإتفاق إلى الإسلام، العربية والأمازيغية. "إنّ كلاًّ من الثقافتين واللغتين العربية والأمازيغية اللتين ساهمتا في تطوير الشخصية الجزائرية يجب أن يحظيا بالإهتمام وترسيخهما دستورياً". كان النقاش حول الهوية الوطنية حينها من أهمّ أسباب انقسام الساحة السياسية. كما دعا "العقد الوطني" كذلك إلى:

1. ترسيخ التعددية السياسية؛
2. إلغاء قرار حلّ الجبهة الإسلامية؛
3. الدعوة الصريحة والعاجلة لوقف كلّ أشكال الإعتداءات من كلّ الأطراف؛
4. الإلتزام بدستور فيفري 1998؛
5. الدعوة لمؤتمر وطني يحضره الجميع بما فيهم قادة الجيش لتحضير انتخابات حرَّة تعدّدية، يتمكّن الشعب من خلالها من ممارسة سيادته الكاملة.[186]

منذ 1992، لم تكن الجزائر ساحة نزاع بين طرفين، بل بين مجموعة من الجماعات المسلّحة المختلفة من جهة، مصوِّبة سلاحها للجماعات الأخرى، لقوّات الأمن وللمدنيين،

---

[185] *Werenfels I. op. cit. p.48.*
[186] *Naylor, P.C. op.cit. pp. 216-219.*

شكّلت تهديدًا حقيقياً للدولة. ومن جهة أخرى، النظام الحاكم المنقسم حول السياسة الأنجع لمواجهة خطر "الإنهيار". تُوِّج هذا الإنقسام باستقالة الرئيس زروال في سبتمبر 1998، واعتلاء الرئيس بوتفليقة سدّة الحكم في أفريل من السنة التالية. وذلك كحدّ أدنى من الإتفاق الذي وحّد المنقسمين حول ضرورة وقف العنف واستعادة النظام. تضمن هذه المقاربة من جانب الجماعات المسلّحة وقف العنف في مقابل الحصول على العفو.[187]

ثانياً: قوانين المصالحة

بعد تغّير الوضع في صالح الحلول غير العسكرية، تحوّل مشروع المصالحة إلى المستوى التشريعي الذي يتيح التعامل مع آثار الأزمة. سنستعرض فيما يلي تطوّر تلك التشريعات.

1ــ قانون الوئام المدني

تزامن تطبيق سياسة الوئام المدني مع "الحرب العالمية ضدّ الإرهاب" عقب أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، وخفّت معها حدّة الإنتقادت الخارجية للسلطات الجزائرية في صراعها مع "الخطر الإرهابي". ولأوّل مرّة، حظي مشروع الرئيس بوتفليقة بالدعم من قبل الشركاء الإقتصاديين والسياسيين للجزائر. منذ 1998، غيّرت قوّات الأمن ميزان القوّة لصالحها، وقد تدنّى العنف بصفة حقيقية. فيما فتحت رئاسيات 1999 المجال أمام استرجاع كيان الدولة على كلّ التراب الوطني وأتاحت العودة الطبيعية للحياة السياسية.

قبل ذلك وفي سنة 1995، اقترح الرئيس زروال **سياسة الرحمة** للإسلاميين المسلّحين الذين رفضوها. أربع سنوات فيما بعد، عاد الرئيس *بوتفليقة* إلى هذه السياسة بإجراءات مشابهة دُعيت **سياسة الوئام المدني** لحلّ الأزمة التي أطالها إصرار المسلّحين الراديكاليين[188]. يهدف قانون "الوئام المدني" للخروج من دوّامة العنف وإعادة المسلّحين إلى "الحياة الطبيعية". أتاح القانون الذي دخل حيّز التنفيذ بداية من 13 جويلية 1999، متبوعاً بمرسوم 10 جانفي 2000 لأوّل مرّة في عمر الأزمة إطارًا قانونياً لإعادة إدماج المسلّحين.

---

[187] *Hugh Roberts, op.cit ,p.4.*
[188] *Commission des Recours des Refugiés,op. cit.p.2.*

بموجب هذا القانون، يستفيد أفراد الجماعات المسلّحة الذين لم يرتكبوا جرائم القتل، الإغتصاب، التسبّب في ضرر دائم، ووضع المتفجّرات في الأماكن العامّة، والذين يسلّمون أنفسهم في غضون ستّة أشهر من الإعفاء من المحاكمة؛ والذين ارتكبوا هذه الجرائم يمكنهم الإستفادة من عقوبات مخفّفة، كما تُستبعَد عقوبة الإعدام والحكم بالسجن المؤبّد. أيّد هذا القانون بموجب استفتاء شعبي في سبتمبر 1999 ما نسبته 85 في المائة من الهيئة الإنتخابية. أعطت سياسة "اليد الممدودة" هذه تجاه المسلّحين فرصة مهمّة لحلّ الأزمة، وإعطاء صورة جديدة للجزائر. فقد تمكّنت بفضلها من تحقيق قدر مقبول من الإستقرار ومعاودة ربط العلاقات مع شركائها الدوليين، بعد العزلة التي عرفتها لمدّة عشر سنوات بسبب حالة اللاأمن الداخلي والوسائل المستعمَلة في مواجهة الإرهاب. لقد تحطّم الحصار الإفتراضي الذي ضُرِب على الجزائر بعودتها إلى الساحة الدولية مع مجيء الرئيس بوتفليقة، مجدِّدا العلاقات مع باريس وواشنطن في المقام الأوّل، ومستعيداً النفوذ الجزائري السابق في إفريقيا.

ساهمت سياسة الوئام المدني التي أعلنها *بوتفليقة* في رجوع ستة آلاف مسلّح. وشاع معها أمل كبير في مصالحة حقيقية، وأعطى انطباعاً بنهاية العنف إلى الأبد. أصبح تجدّد الجماعات المسلّحة أمرًا غير يسير، رغم محاولة استغلال إحباط الشباب في مساعي التجنيد. لكنّ الحشْد الإيديولوجي لحرب العصابات فقد مصداقيته. من هنا برزت حاجة الجماعات المسلّحة إلى استرجاع المصداقية، ما ولّد إرادة الإنفتاح على المستوى العالمي لدى الجماعة السلفية للدعوة والقتال عبر التناغم مع "الخطاب العالمي للقاعدة". مكّنت هذه التطوّرات السلطات الجزائرية من تبرير سلوكها في قمّة سنوات المواجهة. ردًّا على الإنتقادات حول انتهاكها حقوق الإنسان، اعتبرت السلطات العسكرية الجزائرية والليبية أحداث 11 سبتمبر 2001 دليلاً على شرعية صراعها مع الجماعات "الإرهابية"، بل وتعتبر نفسها السبّاقة إلى اكتشاف الخطر الكامن وراءها، قبل أن يدرك كلّ العالم هذه الحقيقة. يشير الجنرال *معيزة* إلى الحصار الذي تعرّضت له الجزائر قبل 11 سبتمبر ومنعها من الحصول على الأسلحة، وخاصّة أجهزة التعقّب والإستطلاع والرؤية الليلية لتكون قوّاتها أكثر فعالية في المواجهة.[189]

في 2002 وبمبادرة من الرئيس بوتفليقة قسّمت الجماعات المسلّحة الناشطة، برزت إمكانية تمديد إجراءات الوئام المدني لتشمل الجماعة السلفية للدعوة والقتال، لكنّ ظهور الجماعة ضمن قائمة المنظّمات الإرهابية للخارجية الأمريكية، جعل من المستحيل استفادة

---

[189] *Luis Martinez El Qaïda au Maghreb islamique, op.cit.p 3.*

أعضائها من ترتيباته القانونية. ففي 27 مارس 2002، أعلنت الخارجية الأمريكية إدراج الجماعة السلفية للدعوة والقتال ضمن قائمة المنظّمات الإرهابية، وذلك لاعتبارها خلية تابعة للجماعة الإسلامية المسلّحة، التي كانت ضمن القائمة أصلاً.

صرّح الجنرال محمد العماري، قائد أركان الجيش ببقاء حوالي 700 مقاتل ناشط سنة 2002، في حين كان العدد يتراوح بين 000 25 و000 30 بين 1993 و1996. تمّ تصفية 000 15 منهم بداية من 1992. لقد دخل العنف الإرهابي مرحلة النهاية منذ 1998. لم تعد الجماعات المسلّحة تمثّل تهديدًا للدولة، كما كان بين 1994-1995.[190]

إثر الحصار العسكري والسياسي المفروض، لم تعُدْ الجماعات المسلّحة تتمتّع بالإمكانيات الكافية لتنفيذ عمليات التخريب والتدمير ذات الحجم الكبير، فهي محرومة من الدعم اللوجيستي الضروري للقيام بعمليات مثيرة، وانحصرت قدرتها على استهداف بعض الضحايا المعزولين. تمّ إبعاد الجماعات المسلّحة من المدن، وكلّ محاولة من جهتها لتنظيم عمل في الوسط الحضري تتعرّض للإحباط مباشرة. مع ذلك، تعاود الشبكات الإرهابية انتشارها في انتظار فرص أخرى. في نهاية التسعينيات، توجّهت الجماعات المسلّحة إلى نشاط إجرامي لا يستند إلى أيّ منطق سياسي أو ديني. ونظرًا لقلّة الإمكانيات ولأنّها مضطرّة للدفاع، عملت على تأمين ملاجئها، واتّجهت إلى ممارسة النشاط الإجرامي والقيام بعمليات قطع الطريق والسطو على السيارات في بعض الطرق المعزولة من أجل المحافظة على بقائها.

وحتّى قبل قانون الوئام المدني في ربيع 1999، خسرت الجماعات المسلّحة المعركة في مواجهة قوّات الأمن. فقد تراجعت إلى منطقة جغرافية محدودة، دُعِيت "مثلّث الموت" بين ولايات *تيارت*، *تيسمسيلت والشلف*. وقد تحمّلت القرى الواقعة في المنطقة بشاعة العنف المسلّط عليها.[191]

دخل قانون الوئام المدني رقم 08/99 حيّز التنفيذ في 13 جويلية سنة 1999، بعد موافقة الحكومة وتصويت البرلمان عليه، وبعد مرور شهرين في سبتمبر 1999، تمّ طرحه لاستفتاء وطني أعطاه الشعب دعما شعبياً قوياً، وقد أعفى القانون من المقاضاة أفراد الجماعات المسلّحة الذين سلّموا أنفسهم خلال فترة ستة أشهر بعد دخوله حيّز التنفيذ. ولم يشمل القانون الأشخاص الذين ارتكبوا أفعال القتل أو انتهاك الحرمات أو التسبّب بعجز دائم أو وضع متفجّرات في الأماكن العامّة، أو شاركوا في تلك الأفعال. بيدَ أنّ

---

[190] *Commission des Recours des Refugiés, op. cit .p 4.*
[191] *Ibid.*

الذين ارتكبوا مثل تلك الجرائم، سيتلقّون بموجب هذا القانون أحكاماً مخفّضة، ويمكن تخفيضها أكثر في حالة الذين استسلموا في غضون ثلاثة أشهر. التقرير أمّا المرسوم الرئاسي رقم 03/2000 الذي أعلن في 10 جانفي 2000، فقد منح عفوًا للذين كانوا ينتمون إلى "منظّمات قرّرت بصفة إرادية وتلقائية إنهاء أفعال العنف"، وسلّموا أنفسهم للسلطات.

في الفترة بين جويلية 1999 وجانفي 2000، ذُكِر أنّ 500 5 من أفراد الجماعات المسلّحة سلّموا أنفسهم بموجب تدابير العفو. ومن بين هؤلاء، أكثر من ألف من الجيش الإسلامي للإنقاذ، والرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد، اللتان أعلنتا وقف إطلاق النار في أكتوبر 1997، واستفادتا من العفو بموجب العفو الرئاسي. أمّا الباقون، والبالغ عددهم 500 4، فقد كانوا أعضاءً في الجماعة الإسلامية المسلّحة وجماعات أخرى اعتُبرت مشمولة بقانون الوئام المدني. وفي ماي 2000، أكّد مسؤولون في الحكومة لمنظّمة العفو الدولية أن نحو500 4 شخص سلّموا أنفسهم بموجب قانون الوئام المدني. وكان من بينهم حوالي 350 شخص يواجهون إجراءات قضائية. وذكر أنّه منذ انتهاء مهلة الإستسلام بموجب قانون الوئام المدني في جانفي 2000، أقدم أعضاء آخرون من الجماعات المسلّحة على تسليم أنفسهم، غير أنّه لا يعرف إذا ما استفادوا من تدابير العفو. كما أنّ بعض الأشخاص الذين سلّموا أنفسهم بعد انتهاء المهلة قد أطلق سراحهم فورًا أو بعد فترة وجيزة.[192]

2ـ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ومراسيمه التنفيذية

يعتبر **المرسوم رقم 278/05** الذي دعا إليه الرئيس بوتفليقة ودعمه بتاريخ 14 أوت 2005، إطارًا لوضع نهاية لنزاع داخلي. وقد اقترح المرسوم تدابير لإعفاء أعضاء الجماعات المسلّحة الحاليين والسابقين من المقاضاة أو تخفيض العقوبات. تمّ عرض محتوى القانون على الإستفتاء في 29 سبتمبر 2005، وقد خوّل لرئيس الجمهورية اتخاذ كلّ الإجراءات لتجسيد بنوده، وهو ما جسّد في المراسيم التنفيذية الصادرة في فيفري ومارس سنة 2006.

وقد أعفى المرسوم من المقاضاة كلّ فرد من الجماعات المسلّحة الذي يسلّم نفسه خلال الفترة من 13 جانفي 2000 إلى 28 فيفري 2006، كما أنّه تضمّن توسيعاً لنطاق

[192] منظمة العفو الدولية، إرث الإفلات من العقاب: تهديد لمستقبل الجزائر، الطبعة الأولى، لندن، مارس 2009، ص ص 12-13.

قائمة الجرائم المؤهّلة للعفو لتشمل حادثة قتل واحدة أو اثنتين وأفعال التعذيب التي تسبّبت في ضرر دائم حيث تجاوزت الإستثناءات المنصوص عليها في قانون الوئام المدني. وبموجب الشروط الواردة في هذا المرسوم، لا يعفى من المقاضاة سوى أولئك الذين ارتكبوا "أفعال المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الأماكن العامّة أو شاركوا فيها أو حرّضوا عليها"(المادّة 10). ووفقاً لبيانات رسمية، فإنّ نحو 300 من أعضاء الجماعات المسلّحة سلّموا أنفسهم قبل حلول الموعد النهائي.

كما نصّ المرسوم على إطلاق سراح المعتقلين أو المسجونين بسبب ضلوعهم في أنشطة إرهابية باستثناء أعمال القتل الجماعية وانتهاك الحرمات وعمليات التفجير، بموجب قرار العفو. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، نقلاً عن بيانات رسمية، فإنّ نحو 200 2 شخص، ممّن كانوا مُدانين أو متّهمين بالضلوع في أنشطة إرهابية، قد أُطلق سراحهم من السجن في مارس 2006 والأشهر التي تلت.

وقد أبلغت السلطات الجزائرية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لدى الأمم المتّحدة، في ردّها على مجموعة من القضايا التي نظرت فيها اللجنة أثناء مراجعتها للتقرير الدوري الثالث للجزائر في أكتوبر 2007، أنّ ما يربو على 000 7 شخص استفادوا من "قرارات العفو ومن وقف الإجراءات الجنائية" في إطار المرسوم. التقرير وقد صاحب العملية بعض الغموض خاصّة بسبب السرعة التي حدثت بها عمليات الإفراج عن المعتقلين، وعدم إجراء التحقيقات الكاملة بغية التأكّد من صحّة تصريحات المستفيدين من إسقاط المتابعات القضائية.[193]

مكّنت المواد من 21 إلى 24 إلغاء إجراءات الحرمان المتعلّقة بالمستفيدين من أحكام القانون المدني، وكذا مسؤولية الدولة في رفع كل عائق إداري يواجهونه. تضمن القانون أيضا إعادة إدماج من تعرض للتسريح بموجب إجراءات إدارية قررتها الدولة في العمل أو دفع التعويض المناسب حسب الحالة. كما تطرق القانون إلى إجراءات التكفل بملف "ضحايا المأساة الوطنية" أو المفقودين، من خلال تسليم التصريح الوفاة بعد معاينة الشرطة القضائية. وبغية التسريع في العملية، ألغيت أحكام قانون الأسرة في مسألة الموت الحكمي التي كانت تعطي مهلة أربع سنوات من معاينة الغياب. وعوضت بمدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ محضر معاينة فقدان الشخص تسلمه الشرطة القضائية. يمنح الحكم النهائي بالموت نفس الآثار القانونية للموت الطبيعي.

---

[193] نفس المرجع، ص 14.

فيما نظّم **مرسوم تعويض ضحايا المأساة الوطنية رقم 93/06** في 28 فيفري 2006 كيفيات تعويض ذوي حقوق ضحايا المأساة الوطنية (المفقودين) بعد التصريح بالوفاة، بما فيهم التابعين لوزارة الدفاع الوطني أو غيرهم. وحدّد أربعة أشكال للتعويض تتكفل بها خزينة الدولة: معاش الخدمة؛ المعاش الشهري، رأسمال الإجمالي أو رأسمال الوحيد. يمكن أن يصل مبلغ تعويض المستفيدين من نظام رأسمال الإجمالي إلى 120 مرّة مبلغ 16.000 دج، أي ما يعادل مليون وتسعمائة وعشرين ألف دينار جزائري (1.920.000,00 دج). بينما نظّم المرسوم الرئاسي **رقم 94/06** في 28 فيفري 2006 إعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب. للحصول على الإعانة، يشترط الحصول على شهادة إدارية من والي الولاية تثبت حرمان العائلة بعد تحقيق اجتماعي، على خلاف ذوي الحقوق المعنيين بالمرسوم 93/06 الذين يستفيدون من التعويض آلياً دون الخضوع للتحقيق حول الوضع الإجتماعي وتقديم تصريح حول مداخيل العائلة. يمكن أن يصل مبلغ التعويض حسب هذا المرسوم إلى مليون ومائتي ألف دينار جزائري(1.200.000,00 دج).

<u>نتائج المسار</u>

بالنسبة للرئيس بوتفليقة، منذ أفريل 1999، "تغيّرت صورة الجزائر في الخارج، بشكل إيجابي ملحوظ. فلقد استعاد بلدنا اعتباره تدريجياً ... وصار شريكاً سياسياً يطلب الجميع رأيه، في تطوّر يشهد على عودة الثقة في قدرة الجزائر على التغلّب على صعوباتها". فقد أعادت جلّ السفارات الأوروبية التي رحلت وقتها فتح أبوابها وصاحب ذلك تزايد اهتمام المستثمرين الأجانب، ممّا انعكس على ارتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية إلى مستوًى فاق مجمل الإستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات منذ 1990.[194]

لقد تحسّنت الوضعية الأمنية بصفة ملحوظة في كامل التراب الوطني منذ 1999. مع ذلك، بقيت بعض المناطق القريبة من معاقل الجماعة الإسلامية المسلّحة تعاني من الوضع الأمني المتردّي، عمدت السلطات الأمنية إلى التركيز على المناطق الحضرية الكبرى في عملها لإحلال الأمن، نظرًا لمعطيات سياسية وميدانية ونقص الإمكانيات. في الوقت الذي تركّز فيه الخلايا الباقية للجماعة الإسلامية المسلّحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال بعد انقسامها على استراتيجية ترهيب السكان في المناطق الريفية المعزولة شرق

---

[194] http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/1999/08/html/D020899.HTM

البلاد وغربها. إنّ المسلّحين الذين بدوا أنّهم يهدّدون الدولة في أواسط التسعينيات قد هُزِموا عسكرياً. لكنّ بقاء مقاتلين راديكاليين في الصورة الخلفية للبلاد، رغم الإفتقار إلى تصوّر لنصر عسكري وسياسي، يُذكِّر بأنّ الجزائر لا زالت مهدّدة في بعض المناطق. في حين يبقى حجم الضحايا والغموض الذي يلفّ مصير المفقودين حاضرًا في المخيّلة الجماعية. تتأكد القناعة مع الأيام أنّ تعزيز المصالحة الوطنية هو الضمانة الوحيدة لمخرج حقيقي من الأزمة ومخلفاتها.

ثالثاً: نموج عن موقف المجتمع الدولي من سياسة المصالحة(منظّمة العفو الدولية)

دعت منظّمة العفو الدولية السلطات الجزائرية إلى إجراء عملية تشاور عامّة واسعة النطاق مع جميع المعنيين ذوي الصلة، بمن فيهم الضحايا وعائلاتهم، تهدف إلى تطوير آليات لمواجهة آثار "المأساة الوطنية" في مناخ الإحترام التامّ لحرية التعبير والتجمّع والإشتراك في الجمعيات والحقّ في الحصول على المعلومات، مع ضمان الحقّ في التوصّل إلى الحقيقة والعدالة وجبر الأضرار. وذكّرت المنظّمة السلطات الجزائرية بالتزاماتها الدولية، التي لا تجيز إخضاع احترام حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها للتصويت بالأغلبية، باعتماد قوانين وطنية تتناقض مع تلك الإلتزامات، حتّى مع أنّ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية اعتمد من خلال استفتاء وطني. إذ أنّ قرارات العفو العامّ والخاصّ والتدابير الوطنية عن انتهاكات حقوق الإنسان تتعارض مع القانون الدولي.[195]

لدى مراجعة التقرير الدوري الثالث للجزائر سنة 2007، أكّدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالأمم المتّحدة على التزام الدولة بموجب القانون الدولي، باشتراط تحقيق كامل، محايد ومستقلّ عند تبنّي أيّ قرار عفو . وذكرت:

عدم منح أيّ عفو أو استبدال العقوبة أو تخفيضها أو إسقاط للدعوى العامّة على أيّ شخص يدّعي أنّه ارتكب أو قد يرتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مثل أعمال القتل والتعذيب والإغتصاب والإختفاء، سواءً كان هذا الشخص من أعوان الدولة أو من أفراد الجماعة المسلّحة. وأن تقوم السلطات الجزائرية المختصّة، بالنسبة للإنتهاكات الأخرى، بإجراء تحقيق وافٍ وشامل وأن يكون بوسع المحاكم أن تنظر في الجرائم التي يدّعي

---

[195] أصدرت منظمة العفو الدولية عدة توصيات وجّهتها للرئيس القادم(قبيل الإنتخابات الرئاسية في أفريل 2009) في 30 مارس منها: إلغاء القوانين التي تكرّس اللاعقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ومنع أي نوع من الحصانة من المتابعة لأيّ شخص؛ إعلام العائلات بمصير مفقوديهم وعدم ربط المساعدة المالية بالحصول على شهادة الوفاة؛ إلغاء القوانين التي تحدّ من حرية التعبير وانتقادات الأفراد، وضمان حق المطالبة بالحقيقة، العدالة والتعويض. أنظر موقع المنظمة على الانترنت www.amnesty.org

تورّط هؤلاء الأشخاص فيها، قبل اتّخاذ أيّ قرار بالعفو أو استبدال العقوبة أو تخفيفها أو إسقاط الدعوى العامة"[196].

لقد حرمت هذه الأحكام الضحايا وعائلاتهم من حقّهم في العدالة وحالت دون إظهار الحقيقة من خلال التحقيقات القضائية وإجراء المحاكمات. تعتبر المنظّمة أنّ رفض السلطات الإعتراف بمسؤولية قوّات الأمن والفرق التي تسلّحها الدولة يشكّل انتهاكاً خطيرًا لحقوق الإنسان، فالإعتراف بالحقائق وقبول تحمّل المسؤولية يعدّ جزءًا لا يتجزّأ من أيّ سيرورة للمصالحة، كما أنّهما من العناصر الأساسية لجبر الضرر الفعّال بالنسبة للضحايا، وذلك وفق المبادئ الأساسية والتوجيهية للأمم المتّحدة بشأن الحقّ في الإنصاف وجبر الضرر لضحايا الإنتهاكات الصارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، الذي اعتمدته ونادت به الجمعية العامة في قرارها رقم 60/147 بتاريخ 16 ديسمبر 2005.

وفي ملاحظاتها الختامية في 1 نوفمبر 2007، دعت لجنة حقوق الإنسان السلطات إلى إلغاء أيّ حكم من أحكام الأمر رقم 01/06 المتضمّن تطبيق ميثاق السلم والمصالحة، ولاسيما المادّة 46 منه، من شأنه الإخلال بحرّية التعبير وبحقّ أيّ شخص في الحصول على الإنتصاف الفعّال من انتهاكات حقوق الإنسان، على المستوى الوطني والدولي معا". وفي ملاحظاتها الختامية حول الجزائر لعام 2007، أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها من أنّ انتهاكات لحقوق الإنسان قد ارتكبت، ولا تزال ترتكب في ظلّ حصانة تامّة، وأنّ الأمر رقم 01/06 لسنة 2006 يعزّز الإفلات من العقاب ويحرم الضحايا من الحقّ في الحصول على إنصاف فعّال. وقد أوصت اللجنة السلطات للقيام بما يلي بشكل خاصّ:

عدم وقوف المادّة 45 من الأمر رقم 01/06 لسنة 2006 عقبة أمام الحقّ الفعّال، وفقاً للمادّة 2 من العهد والتأكيد على وجه الخصوص من تعديل المادّة 45 بحيث تنصّ على عدم سريانها على جرائم مثل التعذيب، القتل والإختطاف. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدولة الطرف في أن تحرص على إعلام الجمهور العامّ بأنّ المادة 45 لا تنطبق على الإعلانات أو الملاحقات لارتكاب جرائم التعذيب والإعدام خارج نطاق القانون والإختفاء."[197]

---

[196] منظمة العفو الدولية، مرجع سابق، ص 17.
[197] نفس المرجع.

خلاصة الفصل الثاني:

لا شكّ أنّ حصيلة السياسة الأمنية مثّلت ثقلاً كبيراً لم يعد في مقدور السلطة تحمّله، خاصّة مع تزايد الضغط الدولي. وتوجّهت محاولات أخرى جديدة، للبحث في المجال التفاوضي عن حلّ للأزمة. وكانت المبادرة للجيش، حين باشر اتّصالات مع الجيش الإسلامي للإنقاذ، كانت نتيجته الدعوة إلى الهدنة من جانب واحد من طرف الأخير. كان الإتّفاق المبرَم بين الطرفين أرضية لقانون الوئام المدني الذي قنّن الهدنة المعلَنة، وسمح بإعطاء أمل في حلّ سياسي للأزمة، تطوّر سنة 2005 إلى قانون السلم والمصالحة الوطنية.

لقد أتاحت هذه القوانين إعادة إدماج المسلّحين التائبين في المجتمع، والتكفّل بمختلف الفئات المتضرّرة من الأزمة، لكنّها استبعدت النقاش حول الماضي، لأنّ ذلك سيكون عقبة في وجه المصالحة الفتية. لم يحظَ هذا الموقف بالقبول لدى كلّ المعنيين، كما كان موضع انتقاد من طرف المنظّمات الدولية، لكنّ الوضع الميداني يقرّ باستقرار الأمن، فيما ساهمت معطيات دولية ووطنية في ذلك.

إنّ الخاصّية المميّزة للمصالحة الجزائرية هي أنّها كانت وليدة سياق أزمة أمنية، جعلها محكومة بمقتضيات السياسة الأمنية. فالمصالحة في جنوب إفريقيا تجربة كانت في سياق إصلاح ديمقراطي، انتقل فيها الحكم من الأقلّية البيضاء إلى الأغلبية السوداء، وهي نقطة قوّة المصالحة في هذه التجربة. كان عمق الصراع فيها سبباً إضافياً لمباشرة **مصالحة جراحية**، باعتماد مبدأ الحقيقة قبل المصالحة. أمّا التجربة المغربية، فقد كانت في سياق تغيّر في هرم السلطة، استهدفت المصالحة مباشرة علاج جماعي للآثار النفسية لسنوات الرصاص، والتخلّص من الإرث الثقيل لنظام الملك الراحل. لكنّ الأحداث "الإرهابية" التي عرفتها المملكة، أرجعت الوضع إلى سابق عهده، وشُرع في شنّ حملات كبيرة ضدّ "الخلايا الإرهابية النائمة"، باستعمال نفس الأساليب التي جاءت المصالحة لمسح آثارها.

بعد استعراضنا لأرضية حول المصالحة الوطنية في الجزائر، وتطوّر سياسات حلّ الأزمة التي طُبّقت، وكذا مقارنتها بتجربتي المغرب وجنوب إفريقيا في هذا الفصل، سنحاول في الفصل التالي استعمال أدبيات المقترب التحوّلي للصراع وكذا مفهوم الأمن الإنساني، بغرض تحليل وإدراك تطوّرات المصالحة الوطنية في الجزائر، والوصول في النهاية إلى تصوّر مستقبلي لها.

الفصل الثالث

المصالحة الوطنية وفق المقترب التحولي للصراع و مستقبلها في الجزائر

المبحث الاول : سياسة المصالحة الوطنية وفق المقترب التحولي للصراع

أشرنا سابقاً إلى مراحل المفاوضات(التشخيص، الصيغة والتفاصيل) *لزارتمان*، سنعمل على استخدام هذه المراحل لتتبّع المصالحة وفهم تطوّراتها. يمكّننا مفهوم التشخيص من تصوّر رؤية الأطراف المتصارعة لطبيعة الصراع وسبل إنهائه، بينما تمكّننا الصيغة والتفاصيل من تتبّع تطوّر الإجراءات التنفيذية المتّخذة بعد الإقتناع بضرورة الحلّ التفاوضي. سنحاول من ذلك بناء تصوّر حول سياسة المصالحة من زاوية تحليلية.

المطلب الأول: تشخيص الأزمة

بسبب المستوى العالي غير المسبوق من العنف وغياب أفق لحلّ الأزمة على الرغم من التفوّق العسكري لقوّات مكافحة الإرهاب، برزت حتمية تجربة استراتيجية بديلة، بالسعي لإيجاد مخرج عبر التفاوض. أثبتت المعطيات الميدانية والسياسية لكلّ من الجيش والجماعات المسلّحة(مع الأخذ بالإعتبار الإنقسامات الداخلية) حالة الإرهاق المتبادل أمام طريق مسدود؛ ضمن سياق لا تتحقّق فيه أيّة مكاسب من خلال التصعيد[230]. لقد صرّح الرئيس *بوتفليقة* بأنّ "الأزمة التي أصابت بلادنا لا نظير لها، ولم يسبق في أيّ بلد أن بلغ الأمر بأبناء شعبه الواحد إلى التناحر فيما بينهم بهذا القدر من العنف، وبهذا القدر من الشراسة والهمجية"؛ والسبيل الوحيد للخروج من هذه الوضعية الغريبة يكمن في "الحوار" أو المستوى السياسي، "فلقد دقّت ساعة العقل والحوار الوطني يتوقّفنا"، كما يقول الرئيس *بوتفليقة*.[231] ولكي نفهم السياق الذي جرى فيه تطوّر هذه القناعة عبر السنوات، سنحاول استعراض المراحل الأولى للصراع، بداية من توقيف المسار الإنتخابي في جانفي 1992.

---

[230] حول مفهوم الإرهاق المتبادل أنظر عادل زقاغ، مرجع سابق.

[231] http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/1999/06/html/D270699.HTM

أولا: مراحل الصراع[232]

في المراحل الأولى من الصراع(1992-1999)، راهن كلّ طرف على تحقيق النصر الحاسم بأقلّ الخسائر(مرحلة التطرّف في الجانبين)، مع رفض قاطع لأيّ نوع من التنازل والتفاوض، على أمل خوض المعركة الأخيرة والقضاء على الخصم في أقرب فرصة ممكنة. دخل الصراع دوّامة العنف اللانهائي(الرعب والرعب المضادّ).

1ـ أواخر سنة 1991 _ 1992: المرحلة التحضيرية للطرفين

تميّزت هذه الفترة بانعدام التجربة والتنظيم لدى الجانبين، خلال تلك الفترة وُجّهَت ضربات متقابلة، لكنّها لم تكن بمستوى الحسم. لم تشهد الفترة كذلك عمليات كبرى، بل كانت عمليات بنتائج متواضعة. أُقرّ حظر التجوّل في المناطق التي اعتُبِرت الأكثر خطورة(*شبازة، بومرداس، البليدة، المدية والبويرة*). اكتشف الجيش بأنّ الجماعات المسلّحة قد اخترقت صفوفه بحدوث عدّة عمليات هروب من صفوفه(في جوان 1992 اكتُشِف موقع للجماعات المسلّحة ينشّطه عناصر من القوّات الخاصّة تسرّبوا من وحدة *الأخضرية*). كان قادة الجيش على خلاف حول السياسة المنتهجة، فقيادة الدرك لم تكن تريد التنازل عن صلاحيات الحفاظ على الأمن العمومي(التي تحاول قيادة الجيش مشاركتها فيها). على المستوى السياسي، كانت هناك رغبة لإبعاد الجيش عن التصدّي للإرهاب. أبدى الجنرال *العماري* رغبة في تنظيم قيادة موحّدة، والقيام بعمليات من تنفيذ وحدات خاصّة مشتركة منقولة جوًّا، لكن لم يتمّ العمل بهذا الإقتراح.

كانت المواجهة بين الطرفين في هذه الفترة دعائية أكثر منها عسكرية، لأنّ الطرفين لم يكونا مستعدّين حقيقة للمواجهة العسكرية. لم تكن الجبهة الإسلامية للإنقاذ مستعدّة لحرب العصابات، لكنّ بعض الجماعات القريبة منها بادرت إلى اتّخاذ بعض التدابير لذلك، لكنّها لم تتمكّن من تدريب العدد الذي يمكّنها من تحقيق الحسم العسكري ضدّ وحدات الجيش. في الجهة الأخرى، لم تكن القيادة العسكرية تتمتّع بالخبرة الكافية لمواجهة التمرّد وحرب العصابات قيد التشكّل. كانت سنة 1992 بالنسبة للطرفين السنة "التحضيرية".

2ـ الفترة من 1993-1994: امتداد العمل المسلّح

تمكّنت الجماعات المسلّحة خلال هذه الفترة من السيطرة على مناطق واسعة، مع تزايد استقطابها للعناصر الجديدة في أوساط الشباب خاصّة. وقد تمكّنت من توجيه ضربات قاسية لوحدات الجيش قليلة التدريب التي كانت تغامر في الجبال(في جوان

[232] *Dagusan, J.F. op.cit, pp172-173.*

1993، قُتل 47 جندياً في الجبال بمنطقة *الشريعة* أعالي *البليدة*)؛ كما أنّها نجحت في تنظيم عملية الهجوم على سجن *تازولت بباتنة* في 10 مارس 1994، بمشاركة من 450 إلى 500 عنصر؛ وكذا مستودع الأسلحة *ببوقزول* في 22 مارس 1993. تضاعف النشاط التخريبي المستهدِف للهياكل الصناعية والإتّصالات، ثمّ النخبة من السلطة والمثقّفين والأجانب(الفرنسيون بالخصوص). بعدها، استهدفت الجماعات النسيج السياسي والإداري للدولة بتصفية كلّ من له علاقة من قريب أو من بعيد بها(حرّاس الغابات، المنتخبون المحلّيون، رؤساء البلديات، أساتذة، عناصر الشرطة).

عملت الجماعات المسلّحة على تنظيم صفوفها بداية من 1993 في المناطق الجبلية صعبة الوصول بالنسبة للقوى النظامية. كما أنّ بعض الجماعات كانت تعمل في بعض المدن الكبرى، في الأحياء الشعبية خاصّة، حيث كانت تستهدف الأملاك العامّة والموظّفين العموميين. من جهته، قام الجيش بتنظيم وتطهير صفوفه، وانسحب إلى المواقع ذات الأهمّية الخاصّة. ثم اعتمد خطّة لاسترجاع ميزان القوّة، عبر عمليات مشتركة منقولة جوًّا واسعة النطاق(تطهير منطقة *البليدة وبوفاريك* والهجوم في منطقة *جيجل*، في نهاية 1993، خلّفت مقتل 300 1 عنصر من الجماعات المسلّحة).

3ــ الفترة من 1994-1999: بقايا الإرهاب وتوالي المجازر

تمّ تحديث الجهاز العسكري وتنظيمه من طرف الجنرال *العماري*، وتمكّن من إمالة الكفّة لصالح الجيش وأعاد سيطرته على الوضع(معركة *عين الدفلى* الممتدّة من 19 إلى 26 مارس 1995، عرفت مقتل 800 عنصر من الجماعات المسلّحة، وكذا معارك *المدية وجيجل* في 29 مارس التي خلّفت مقتل 500 عنصر). مكّن تشكيل قوّات الدفاع الذاتي من التخفيف على قوّات الجيش ومساندتها، وإعاقة نشاط الجماعات المسلّحة بإخراجهم بعيدًا عن القرى. أثبت هذا الإجراء جدواه رغم دموية المواجهات. في مرحلة ثانية، تمّ إغلاق الحدود الجزائرية، واستَعمَلت القوّات الخاصّة الجزائرية حقّ المطاردة داخل الحدود التونسية. في حين شرع سلاح الجوّ في إحراق بعض الغابات الحدودية التي كانت ملجأ ومعبرًا نحو الخارج لعناصر الجماعات المسلّحة.

بداية من 1995، بدا تراجع الجماعات المسلّحة من خلال لجوءها إلى هجومات عنيفة، لم يكن ضحاياها من العسكريين وعناصر الأمن فقط، بل من المدنيين الذين تواجدوا في المكان الخطأ والتوقيت الخطأ. أبدت الجماعات المسلّحة تطوّرًا في الأساليب، بتنفيذ هجومات دقيقة مكّنتها من الدخول إلى إقامة النخبة الحاكمة(*كنادي الصنوبر* مثلاً)،

وموجة من الإعتداءات استهدفت الأراضي الفرنسية(بعد حادثة اختطاف الطائرة الفرنسية في 24 ديسمبر 1994)، أين استطاعت تنظيم شبكات مشكّلة من شباب الضواحي الفرنسية الباحثين عن "القضية" التي تستحقّ التضحية. عرفت الفترة أيضاً، وضع استراتيجية منهجية للمجازر الريفية.[233]

كانت هذه التطوّرات على المستوى الأمني والميداني، أمّا المستوى السياسي الداخلي، فقد تميّز الوضع بتطوّرين هامّين: فشل جولات الحوار الوطني واتفاق *سانت ايجيديو*. أما المستوى الدولي، فقد ميزته العزلة غير المعلنة.

ثانياً: التطوّرات الوطنية والدولية المحيطة بالأزمة

1ـ فشل جولات الحوار الوطني

رغم الدعم الإنتخابي الذي تمتّع به في رئاسيات 1995 والفترة التي قضاها الرئيس *زروال* في السعي لعقد الحوار الوطني الذي بإمكانه نزع فتيل الأزمة الجزائري، إلاّ أنّه لم يكن قادرًا على ضمان اتفاق داخل النظام من أجل دعم جهوده لحلّ الأزمة. ساهمت الإنقسامات التي شهدها معسكر الطرفين في إفشال الحوار. كان الطرفان يأملان في تحقيق النصر عسكرياً، وبالتالي اتّفقا ضمنياً على إعطاء فرصة أخرى للعمل العسكري بترتيبات جديدة، واستبعاد فكرة المخرج التفاوضي.

في ماي 1995، جرت مفاوضات مباشرة بين الرئاسة *وعباسي مدني*. اقترح النظام نزع السلاح والعفو عن المقاتلين وعودة الجبهة الإسلامية إلى الساحة السياسية باسم جديد. لكنّها فشلت بسبب رفض قادة الجبهة الدعوة إلى وقف أعمال العنف. كان وراء ذلك الرفض الإعتقاد بأنّ الجيش الإسلامي سيحرز النصر العسكري، وأنّ الجيش لن يستطيع الصمود في مواجهة صراع طويل الأمد. اعتقد *عباسي مدني* ربّما بأنّ الفرار المكثّف لجنود الخدمة الوطنية، مضافاً إليه عدم كفاءة قادة الجيش في تسيير مكافحة حرب العصابات عوامل كافية ستحدث هزيمة الجيش. يدعم هذا التصوّر النداءات المتكرّرة للجماعات المسلّحة للشباب بالفرار من الجيش والإلتحاق "بالجهاد". فسحت هذه التطوّرات المجال لقادة الجيش من المبادرة إلى التفاوض مع قادة الجيش الإسلامي، لكنّه قبل ذلك سيحاول استرجاع السيطرة الميدانية للتفاوض من موقع القوّة. في الفترة من 1994 إلى

[233] *Dagusan, J.F. op.cit. p. 174.*

1997، سيطبّق النظام سياسته الأمنية المرتكزة على "إرهاب الإرهاب" Terroriser le terroriste.

بيّن العنف الذي اجتاح الجزائر منذ 1992، تدخّل الجيش في الحياة السياسية وضعف كلّ أشكال السياسة المدنية لدى الجانبين، من جهة الحكومة ومعارضيها على حدّ سواء. تمّ تجاوز القادة المدنيين للجبهة الإسلامية للإنقاذ من قِبَل الجماعات المسلّحة، فيما أصبح قادة الجيش المركز الأساسي لصنع القرار داخل النظام. لقد تحوّلت الكلمة إلى العسكريين في الطرفين.

2ــ اتفاق سانت إيجيديو

في 22 و23 نوفمبر 1994(ثمّ جانفي 1995) *بروما*، جمعت الجمعية الكاثوليكية *سانت إيجيديو*، الأحزاب السياسية الجزائرية التي شاركت في الدور الأوّل للإنتخابات التشريعية في 1991(الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة التحرير الوطني، التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية،الحركة الديمقراطية الجزائرية لبن بلّة وجبهة القوى الإشتراكية) بهدف التوصّل إلى حلّ سياسي للأزمة. حظي هذا اللقاء بدعم سرّي من طرف بعض الحكومات، منها الولايات المتّحدة. اتّفقت تلك الأحزاب على أرضية سياسية لبناء دولة ديمقراطية، ودعت النظام، الذي رفض بشدّة الدعوة إلى المشاركة في الإجتماع، إلى الرجوع إلى المسار الإنتخابي وفق قواعد حدّدها الإتفاق. رأت السلطة في الإتفاق تدخّلاً غير مقبول في الشؤون الداخلية. بالنسبة لكثيرين، كان اتفاق *سانت إيجيديو* ربّما الحلّ السياسي المناسب في الزمان والمكان غير المناسبين.

وعرف شهر نوفمبر تصاعداً لموجة العنف، تزامناً مع ندوة *روما*. رفضت الجماعة الإسلامية المسلّحة المبادرة كلّياً وهدّدت بضرب فرنسا(التي ساندت اتفاق *روما* رغم ما أبدته من مساندتها للإنقلابيين)، وهو ما كان فعلاً بداية من جويلية 1995، بمقتل أسقف وهران *بيير كلافري* في الفاتح أوت، في اليوم نفسه الذي زار فيه وزير الخارجية الفرنسي والتقى به.[234]

3ــ العزلة الدولية غير المعلنة

على الصعيد الدولي، عرفت صورة الحكم في الجزائر تدهورًا كبيرًا. رفض النظام بقوّة أرضية *سانت إيجيديو*، ممّا زاد من تدهور موقفه أمام المجتمع الدولي لأنّه كان يمكن

[234] *Mellah. S ,op.cit .p 33.*

أن يكون مخرجاً مقبولاً للأزمة. فيما بعد، في 3 فيفري 1995، تبنّى كلّ من الرئيس الفرنسي *فرانسوا ميتيران* والمستشار الألماني *هلموت كول* محتوى اتفاق *سانت إيجيديو* لدعوة الحكومة الجزائرية إلى الحوار بمناسبة "مؤتمر للسلام" يجمع أطراف الصراع. مرّة أخرى، أضعفت الإدانة الشديدة للمبادرة من قبل الجزائر، التي رأت فيها تعدّيا على سيادتها، موقفَها في الخارج.[235] وبفعل صور المجازر التي نشرت في كلّ العالم وانتقال الخطر إلى الخارج، تعرّضت الجزائر إلى حصار معنوي وديبلوماسي، لم يعرف النهاية إلاّ مع أحداث الحادي عشر سبتمبر سنة 2001.

في جانفي 1995، صرّح وزير الخارجية الفرنسي *ألان جوبي* بأنّ العنف الذي يستهدف الرعايا الفرنسيين في الجزائر سيستمرّ "للأسف"، وأنّ حماية الرعايا الفرنسيين في الجزائر يمرّ حتماً عبر حلّ سياسي شامل للصراع الجزائري[236]. قرّرت بعض العواصم الأوروبية(فرنسا،إيطاليا وإسبانيا) تحويل سفاراتها بالجزائر إلى الخارج، كنوع من الضغط للتخفيف من حدّة السياسة الأمنية المنتهجة في تسييرها للصراع الدائر مع الجماعات المسلّحة، وأثّر ذلك على سهولة تنقّل الأشخاص من وإلى الجزائر.

وضعت تلك المجازر الجيش في قلب حملة دولية، منتقدة مسؤوليّته وتقصيره في حماية المدنيين.[237] في حين أنّ الجيش نظر إلى تلك الحملة على أنّها إستراتيجية حرب موجّهة ضدّه من طرف "قوى خفية". في 19 جانفي 1998، وصلت بعثة "الترويكا" الأوروبية إلى الجزائر ليومين بهدف مباشرة "حوار لمحاولة إيجاد دور بنّاء للإتحاد الأوروبي في الحدّ من معاناة الجزائريين". تبع هذه البعثة وفد برلماني أوروبي بين8 و12 فيفري بقيادة *أوندريه سوليه*. في 23 جويلية، لجنة الأمم المتّحدة، برئاسة *ماريو سواريس*، عملت طيلة خمسة عشر يوماً لبحث الوضع في الجزائر.

شكّلت وضعية النصر العسكري وانعدام الأفق السياسي[238]مع تزايد الإحراج الدولي بعد سنوات من بداية الأزمة حالة نضج الصراع، التي تقتضي ضرورة البحث عن حلّ عبر التفاوض.

---

[235] *Dagusan, J.F. op. cit. p.43.*

[236] *Stora. B. op. cit. p. 337.*

[237] مسؤولية الجيش من حيث التصعيد الذي انتهجه والذي يتم الرد عليه بالتصعيد المضاد.

[238] *International Crisis Group ,La Concorde Civile: Une Initiative de Paix Manquée , Rapport Afrique N° 31, Bruxelles, 9 juillet 2001.p.11.*

الإستراتيجية البديلة للكلّ الأمني والعودة الحتمية إلى حقل السياسة

اتّضح بعد سنوات من تطبيق السياسة الأمنية أنّ المخرج ورغم تحقيق التفوّق العسكري، أنّه لا توجد حلول عسكرية صرفة في الجزائر. رغم التصريحات الرسمية التي تبشّر باقتراب زوال "الخطر الإرهابي" والجهد العسكري الميداني، لم يتمكّن الجيش من استئصال الإرهاب وتحقيق الحلّ الأمني للأزمة. ونظرًا لاستحالة المضيّ في سياسة "الكلّ الأمني"، وفشلها في تحقيق هدفها الأصلي، تأكّدت ضرورة اللجوء إلى حلّ تفاوضي، يخرج الجميع من دوّامة العنف المفروضة من الراديكاليين من الطرفين. كما في كلّ الحروب، يكمن الحلّ في المستوى السياسي.

المطلب الثاني: صيغة وتفاصيل حلّ الأزمة

أولاً: البحث عن صيغة حلّ للأزمة

لم يكن من مخرج من وضعية المأزق المتبادَل الذي وصلت إليه الجزائر إلاّ بالإعتراف بفشل المقاربة الأمنية وثقل مخرجاتها. يجب العمل في ظلّ هذه الظروف على جمع الشمل وخلق الظروف الموضوعية للمصالحة الوطنية. وهو ما حاول الرئيس *بوتفليقة* نقله إلى نخبة الجيش في لقاء معهم، طالباً دعمهم لمشروع المصالحة، قائلاً "إنّ كلّ نقطة دم تسقط يومياً في الجزائر من هؤلاء أو هؤلاء، نعتبرها نقطة دم جزائرية. لسنا في حاجة إلى غالب ومغلوب".[239]

كانت العقبة أمام أيّ طرح سياسي لحلّ الأزمة في البداية هي: مع من نتفاوض؟ لقد جُرّب الحوار على **المستوى السياسي/السياسي** وظهر فشله، وهو ما دعا إلى تجاوزه عبر **المستوى العسكري/العسكري** ومن ثمّة، نقله إلى **المستوى السياسي/العسكري**. عبّر رئيس الحكومة *مقداد سيفي* الذي التقى نظيره الفرنسي *ألان جوبي* عن تلك الصعوبة– متحدّياً إيّاه– في جوابه على الإنتقادات التي كانت توجّه للنظام بخصوص انعدام الحوار والتعايش الديمقراطي: "أنا أسأل أولئك البعيدين عن الواقع الميداني والذين يشيرون علينا

---

[239] مقتطف من كلمة الئيس بوتفليقة في حفل تسليم الرتب و الأوسمة لضباط الجيش الوطني الشعبي الجزائر ، الأحد 4 جويلية 1999، عبر موقع رئاسة الجمهورية http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/1999/07/html/D040799.HTM

بالتفاوض: مع من نتفاوض؟ يتحدّثون دوماً عن المعتدلين .... فلْيُعلِن هؤلاء المعتدلين عن أنفسهم، وليُدينوا العنف والإرهاب".[240]

غياب المبادرة السياسية الناجعة ثمّ التفاوض بين الأجنحة المسلّحة

لقد أعطى *ستورا* في مقاله حول الصراع والحقل السياسي في الجزائر، المنشور سنة 1995(بعد ثلاث سنوات من توقيف المسار الإنتخابي)، جملة الإحتمالات الممكنة للخروج من الأزمة من خلال حلّ سياسي يكون محوره الجيش، فهو يعتبره "القوّة المنسجمة الوحيدة في البلاد". إنّ كسر الثنائية الجبهة الإسلامية السياسية والجماعات المسلّحة لا يزال ممكناً، لأنّ الجبهة الإسلامية بدأت تفقد موقعها لدى المواطنين الذين سئموا من تطرّف الجماعات المسلّحة. كما أنّ الوقت لا يلعب في صالحها كجبهة متجانسة، لذلك عمدت الجبهة إلى استنكار "استهداف الأبرياء"، والإلتقاء مع جبهة التحرير الوطني للبحث عن مجال للتفاوض. وتساءل *ستورا* في البداية عن إمكانية دعم الجيش لاتفاق بين الجبهتين(الإنقاذ والتحرير) لإعادة إدماج الجبهة الإسلامية في الحياة السياسية وتنظيم الإنتخابات الرئاسية.

مفتاح الحلّ، حسب *ستورا* دائماً، سيكون على يد مرشّح مدني بمشروع المصالحة الوطنية مدعوم من الجبهات الثلاث(الفائزة في انتخابات 1991: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الإشتراكية) صاحبة الشرعية الإنتخابية، يمكن للجيش دعمه[241]. بشرط أن يكون من جبهة التحرير، وهو أمر صعب، بالنسبة للجبهة الإسلامية (الواقعة تحت ضغط الجماعة الإسلامية المسلّحة)، وجبهة القوى الإشتراكية (الواقعة تحت ضغط مناضليها المتأثّرين بموقف التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية الرافض للحوار). يجب على مرشّح التوافق أن يكون مقبولاً من طرف الجيش، وعليه تقديم الضمانات الكافية لأنصار الحلّ الأمني. إن لم ينجح هذا السيناريو، سيقدّم الجيش مرشّحه للرئاسيات، وستستمرّ حينها سياسة "مكافحة الإرهاب". وبالفعل، قدّم الجيش مرشّحه للرئاسيات الأولى بعد توقيف المسار الإنتخابي، الرئيس *زروال*، في حين أنّ شروط مرشّح التوافق حسب معايير *ستورا* اجتمعت فيما بعدُ في الرئيس *بوتفليقة*، وهو الذي وضع محور الوئام المدني ثمّ المصالحة الوطنية أولى أولويات أجندته الرئاسية.[242]

---

[240] *Naylor, Ph.C. op.cit, p.89.*

[241] استعمل *ستورا* مصطلح المصالحة الوطنية حينها في المقال الذكور، وهي الصيغة السياسية التي اعتمدت فيما بعد، أي عشر سنوات لاحقاً.

[242] *Stora B, Conflits et champs politiques en Algérie. Op. cit. p. 341.*

في عهد الرئيس *زروال* وبعد فشل جولات الحوار، بادر الجيش في اتّجاه حلّ تفاوضي، مع الجيش الإسلامي للإنقاذ، وذلك خلافاً للخطاب الأمني الصارم الذي يعتمده. في ماي 1996، قام الجنرال محمّد *بوغابة*، مسؤول الناحية العسكرية الخامسة(قسنطينة)، بالإتّصال *بمدني مزراق*، أمير الجيش الإسلامي للإنقاذ، بهدف بحث إمكانية التوصّل إلى اتّفاق ينهي حالة العنف المستمرّ، أو يحدّ منها على الأقلّ، في غياب باقي الفواعل. ثمّ استلم عنه الملف الجنرال *إسماعيل العماري* رئيس مديرية الإستعلامات والأمن بالجيش، امتدّت هذه المفاوضات السرّية خلال سنة كاملة. أعطى الثقل السياسي الذي كان يمثّله العماري مصداقية للمفاوضات، كما عزّز الثقة لدى مزراق بأنّ بنود الإتفاق ستُحترم. أوضحت جريدة الشرق الأوسط بأن الإتفاق الذي جرى بين الرجلين قد أمضي في 20 أوت 1997. تمخّضت المفاوضات في 21 سبتمبر 1997 عن نداء للهدنة من طرف واحد ودون شروط، وجّهه مزراق إلى العناصر المنضوية تحت إمرته، ودعا فيه باقي الجماعات إلى القيام بالمثل. دخلت الهدنة حيّز التنفيذ في الفاتح أكتوبر 1997[243]. استجاب لهذا النداء حوالي 3 000 مقاتل، بينما رفض عدد كبير من المسلّحين الإنصياع، مبرهنين على أنّ قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ فقدت سيطرتها على زمام الأمور. واستمرّت أعمال العنف بعدها لسنوات، وتحوّلت الجماعات المسلّحة "السياسية" إلى عصابات من المجرمين وقطّاع الطرق.[244]

أثبتت الأشهر الأولى من الهدنة مستوى تنظيم وانضباط أفراد الجيش الإسلامي. ميدانياً، ظهرت سريعاً ثمار الهدنة. بدايتها كانت متردّدة، لكن سرعان ما فهمت الجماعات المستقلّة أو تلك التي انشقت عن الجماعة الإسلامية المسلّحة أهمّية الإلتحاق بالهدنة. أكثر من ثلاثين جماعة مسلّحة غير متورّطة في مجازر المدنيين أي ما يزيد عن 3 000 مقاتل، التحقت بمعسكر الهدنة مع احتفاظها باستقلاليتها.

في ديسمبر 1999، نشرت جريدة الشرق الأوسط ملخّصاً لوثيقة من خمس صفحات اعتُبِرت الإتّفاق بين الجيش والجيش الإسلامي. وُضِعت الوثيقة مجموعة في 17 بنداً: العفو العامّ لصالح الجماعات المنخرطة في الهدنة؛ تمركز كلّ فرق الجيش الإسلامي للإنقاذ وباقي الجماعات الإسلامية في نقاط ميدانية معيّنة تحت مراقبة الجيش الوطني الشعبي؛ إدماج المقاتلين في وحدات خاصّة للجيش الشعبي الوطني؛ سنّ قانون يكون غطاءً قانونياً للهدنة؛ تحرير رموز الجبهة الإسلامية في غضون 18 شهراً؛ تعويض

---

[243] *Martinez .L, Algérie: les massacres civiles dans la guerre. Op. cit .p 55.*

[244] تلمساني، مرجع سابق، 6.

الدولة لكلّ الضحايا ...". لكنّ أهمّ هذه البنود هو الوعد بعودة الجبهة الإسلامية إلى الساحة السياسية(تحت تسمية وقيادة جديدة، بعيداً عن القيادة "التاريخية" وطبقاً لمقتضيات دستور 1996).[245]

من أجل إضفاء المصداقية على مبادرة الوئام المدني، اتّخذ الرئيس الجديد مجموعة من الإجراءات، وبالخصوص المرسوم الصادر في جانفي 2000 المتضمّن العفو عن عناصر الجيش الإسلامي للإنقاذ، بسبب قرارها الأحادي بوقف النار في 1997، بهدف "نزع الغطاء عن أعداء الجزائر والإسلام"، ليتحوّل بعد الإنتخابات الرئاسية في 15 أفريل 1999 إلى وقف نهائي لإطلاق النار؛ وأخيرًا بسبب اختيار حلّ التنظيم نهائياً بهدف الإنخراط مجدّدًا في المجتمع الجزائري. تمّت هذه الإجراءات تطبيقاً للمادّة 41 من القانون 99-08 المؤرّخ في 13 جويلية 1999 المتضمّن الوئام المدني المتعلّقة بالإعفاء من المتابعات.[246] نظرياً، يستفيد من المرسوم الجيش الإسلامي للإنقاذ، ومع ذلك استفاد من إسقاط المتابعات بعض أمراء الجماعة الإسلامية المسلّحة، في الوقت الذي يقضي قانون الوئام المدني خضوعهم إلى عقوبة السجن.

رغم أنّ خطوة الرئيس *بوتفليقة* تأتي استمراراً لاتفاق الهدنة، إلاّ أنّها فتحت آفاقاً جديدة على المستوى الرمزي في الجزائر. نقلت منظّمة العفو الدولية عن مصادر حكومية بأنّ عدد عناصر الجماعات المسلّحة الذين سلّموا أنفسهم ما بين جويلية 1999 وجانفي 2000 كان 500 5. فيما كان عدد عناصر الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد 000 1، والباقي من المنتمين إلى الجماعة الإسلامية المسلّحة الذين تمّت دراسة حالتهم بصفة فردية حسب مقتضيات قانون الوئام المدني. وحسب مصادر حكومية، فإنّ 000 5 سجين، أدينوا بسبب "أعمال تخريب وإرهاب" قد تمّ تحريرهم بموجب العفو الرئاسي.[247]

بادر الجيش إذاً، إلى استعمال أسلوب آخر للإيجاد المخرج، بعد فشل الفصيل المدني في السلطة والمعارضة على السواء في تقديمه. لكن لماذا تمّ اختيار الجيش الإسلامي للإنقاذ بالتحديد؟ يمكن أن نقترح لذلك عدّة إجابات منها:

---

[245] *International Crisis Group, La Concorde civile : Une initiative de paix manquée ICG Rapport Afrique N° 31, 9 juillet 2001.pp 4-5.*

[246] " يستفيد الأفراد الذين انتموا إلى جماعات قررت طواعية وقف أعمال العنف ووضعوا أنفسهم تحت التصرف التام للدولة وأسماؤهم الواردة في أصل هذا المرسوم ... من كامل الحقوق المدنية وقبلوا في خدمة النظام من الإعفاء من المتابعات".

[247] نقلا عن:

ICG La Concorde civile : Une initiative de paix manquée .op.cit, p.7.

- أنّ صعوبة إيجاد المحاور "الشريك" لا تترك المجال واسعاً، فالأولوية لمن يبدي الرغبة في استعمال لغة الحوار بدل لغة السلاح. قد يكون الجيش الإسلامي للإنقاذ هو من أبدى استعداده للتفاوض على خلاف الجماعات الأخرى.

- أنّ خطّه السياسي الواضح من خلال ولائه "المعلَن" للجبهة الإسلامية للإنقاذ، يمكّنه من التعامل بمنطق سياسي لتحقيق هدف الجماعة، من الناحية النظرية على الأقلّ، لأنّ العمل المسلّح بالنسبة إليه يمثّل وسيلة وليس غاية.

- كما أنّ عدد العناصر المنضوية تحته يجعله أكبر جماعة مسلّحة ناشطة ومنسجمة(إلى جانب الجماعة المسلّحة)، والإتّفاق معه يعني تحييد عدد معتبر من المسلّحين. بل أبعد من ذلك، ساهم الجيش الإسلامي للإنقاذ بعدها في عمل عسكري مع الجيش ضدّ الجماعة الإسلامية المسلّحة، الأمر الذي لم يكن متوقّعاً قبل ذلك بتاتاً.

- أنّ اعتراف الجيش الإسلامي بالحلّ التفاوضي يعني ضمنياً الإعتراف بشرعية النظام، وذلك مكسب سياسي كبير للسلطة، تُحرِج به كلاًّ من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي خسرت بذلك ورقة كانت تحتفظ بها للتفاوض(فهي لم تَستفِدْ من ثمار اتفاق مماثل مع السلطة)؛ ومن شأنه كذلك، نزع الغطاء السياسي عن نشاط الجماعات المسلّحة الأخرى (الجماعة الإسلامية المسلّحة بالخصوص).

لكن كلّ هذا لا يجيب على مسائل نعتقدها مهمّة: ماذا يمثّل الجيش الإسلامي للإنقاذ حقيقة بالنسبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ؟ هل هو جناحها المسلّح فعلاً؟ خاصّة وأنّ كلّ الجماعات في البداية كانت تعلن ولاءها لقيادة الجبهة. إذا كان الأمر كذلك، فلماذا يرتضي الجناح المسلّح التحاور بعيدًا عن قيادة الجبهة "جناحه" السياسي، وهو قد حرمها ربّما من كلّ الأوراق الضاغطة لتحقيق مطالبها السياسية؟

في المقابل، ومن جهة السلطة، كيف أمكن تحوّل الجنرال *اسماعيل العماري*، وهو المحسوب على أنصار الحلّ الأمني إلى قيادة المفاوضات مع الجيش الإسلامي للإنقاذ؟ ماذا يمثّل *العماري* في النهاية، هل يمثّل جزءًا من قيادة الجيش، الجيش كلّه أم السلطة؟ ما هي الضمانات التي يستطيع تقديمها دون غطاء سياسي؟ أم أنّ لديه تفويضاً سياسياً يمكّنه من اتّخاذ قرار قبول ورفض أيّ جزئية من الإتفاق؟

تكمن أهمّية معرفة هذه الجوانب في:

- توثيق الإتفاق ومن ثَمَّ تقويته. حيث أنّ أصواتاً لا تزال تطرح التساؤلات حول المضمون الحقيقي للإتفاق المعقود بين الطرفين، مما يُعرِّضه للإهتزاز؛
- تمكّن معرفة بنود الإتفاق من تحديد حقوق والتزامات كلّ طرف، ممّا سيكون له انعكاس على سيرورة عملية المصالحة وتقييم نتائجها من حيث التزام الأطراف بجوهر الإتفاق.

إنّ الإجابة عن كلّ هذه الأسئلة تبقى مجرّد تحليلات، لأنّ تفاصيل الإتّفاق ومسار صياغته لم تُكشَف إلى الرأي العامّ.[248] لكنّ الأكيد في ذلك أنّ الأمر لم يُنقَل إلى المستوى السياسي لصناعة القرار لدى الطرفين(على الأقلّ إلى غاية صدور قانون الوئام المدني)، وهو ما ضيّع أكثر من سنتين من عمر الجزائر، قضته في إطالة الأزمة الوطنية.

<u>ثانيًا: تفاصيل الصيغة وتنفيذها</u>

في سنة 1995، سنّ الرئيس *زروال* قانوناً يسمح للمسلّحين الإسلاميين الذين يقبلون تسليم أنفسهم، من الإستفادة من تدابير الرحمة. لكنّ نتائجه لم تكن كبيرة. بقي الوضع على حاله من الناحية السياسية، لكن تغيّر الوضع بمجيء الرئيس *بوتفليقة*، الذي يستجيب للشروط التي اقترحها *ستورا* للمرشّح الذي بإمكانه أن يأتي بجديد في حلّ الأزمة الجزائرية، فهو ينتمي لجبهة التحرير الوطني ومقبول لدى الجيش، بل أكثر من ذلك، لديه علاقات ممتدّة في الخارج، يمكنه استعمالها لتحسين الوضع الجزائري، وهو ما كان فعلاً.

يفترض *روبيرتس هيوج* أنّ هناك اتفاقاً بين الرئيس *بوتفليقة* وقيادة الجيش، تضمّن من جانب الجماعات الإسلامية إنهاء حملاتها وحلّ تنظيماتها، في مقابل الحصول على العفو؛ رفْض إعادة إدماج قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ وعدم القيام بأيّ تحقيق حول سلوك الجيش في مواجهته العسكرية أثناء تطبيق سياسة نقل الرعب إلى المعسكر الآخر.[249] قُدّمت هذه الإجراءات من طرف النظام على أنّها "ضرورية لترقية المصالحة الوطنية"، وانتُقِدَت بصفة حادّة من قبل منظّمات حقوق الإنسان والجمعيات الممثّلة لعائلات المفقودين من الطرفين(الذين تمّ توقيفهم من طرف قوّات الأمن ولم يُعلَم مصيرهم بعدها) وعائلات ضحايا الإرهاب. لكنّها لم تنجح في القضاء على العنف بصفة نهائية. يحمل قانون السلم والمصالحة الوطنية الكثير من الملامح التي أشار إليها *هيوج*.

---

[248] تلمساني، مرجع سابق، ص6.

[249] *Hugh. R .op. cit.,p.4.*

تقتضي فلسفة المصالحة في الجزائر عبر قانون السلم والمصالحة الوطنية تجاوز لغة "الإتّهام والإتّهام المضادّ". تمثّلت مهمّة المصالحة في تضميد الجراح الجماعية وتهدئة النفوس، والخروج في أسرع وقت من المأساة الوطنية. على خلاف المقاربة السيكولوجية التي تهتمّ بالطابع الشعوري للمصالحة، وحاجتها إلى العوامل العاطفية التي تدعم السلم عقب حلّ الصراع. لم يتبنّ مسار المصالحة في الجزائر هذه المقاربة التي تتضمّن مواجهة مفتوحة للمسائل الأليمة في النزاع السابق من أجل تأسيس علاقات سلمية طبيعية. يسمح علاج الذاكرة بمحو الذكريات الفظيعة للنزاعات العنيفة، والوقاية من تكرارها وقيام الحروب الأهلية، لكن الوضع الجزائري حسب السلطات ليس مستعدًّا للمواجهة مع التاريخ، ولذلك كانت صيغة المصالحة بهذا الشكل، ولعلّ هذا ما يشير إليه الرئيس بوتفليقة حين يتحدّث عن التوازنات الوطنية.

1ــ تطوّر السياسة من الرحمة إلى المصالحة

يجيب الرئيس بوتفليقة على سِرّ النقلة التي أحدثها الوئام المدني والمصالحة بعده مقارنة بالمبادرة التي سبقتها(قانون الرحمة). كان قانون الرحمة بالنسبة إليه مبادرة للنظام حينها، في مرحلة اتّسمت بالضعف. وبعدما تعافت الدولة من التهديد الذي كان يهدّدها، فقد صار في مقدورها أن تفرض سياستها من منطق القويّ الذي يملك قرار العفو. وهو نقد مبطّن لسياسة الرحمة المنتهجة من قبل سلفه الرئيس *زروال*، التي ربّما اعتبرها غير حازمة بالقدر المطلوب. "لقد أسقطتُ من قاموسي الخطابي السياسي كلمات "الرحمة" و"التوبة". الدولة الآن قوية، والقويّ قادر على العفو".[250]

وقد انتقد هذا التوجّه من قبل الطرف الآخر من الصراع، فقد صرّح *علي بن حجار* أمير الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد مثلاً بأنّ المنطق الموضوعي يقتضي بأن تتمّ المصالحة بين طرفين، يتبادلان التنازلات للوصول إلى الإتفاق. لكنّنا نلاحظ بأنّ القانون عبارة عن إملاءات، إملاء المنتصر على المنهزم. فمن حمل السلاح اعتُبِر ضالاً،

---

[250] مقتطف من كلمة الئيس بوتفليقة في حفل تسليم الرتب و الأوسمة لضباط الجيش الوطني الشعبي الجزائر ، الأحد 4 جويلية 1999، عبر موقع رئاسة الجمهورية http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/1999/07/html/D040799.HTM.

مجرماً، تائباً وجب العفو عليه، بينما الطرف الآخر يخرج من النزاع دون أي حساب (في إشارة إلى قوّات الأمن). فهو إذن ليس مصالحة، بل مجرّد اتفاق أمني".[251]

2ـ من ترسيم الهدنة إلى بداية الخروج من الأزمة

بدأ الرئيس *بوتفليقة* مشروع المصالحة الوطنية بتقنين الهدنة التي أعلنها الجيش الإسلامي للإنقاذ سنة 1997، عبر **توفير إطار قانوني خاصّ بدل القواعد الجنائية العادية**، للسماح بإعادة إدماج العناصر المسلّحة في المجتمع. وقد اعتبر الهدنة فرصة هامّة للخروج من الأزمة التي لا يجب إضاعتها. يقول الرئيس *بوتفليقة*: "لقد شرعتُ في عملية استرجاع الوئام المدني بإضفاء الطابع القانوني، على وضعية فعلية قائمة منذ 1997، وكان من الممكن أن تتحوّل لا محالة في أيّ وقت مضى إلى فرصة ضائعة وأوضاع لا تُحمَد عقباها على البلاد".

لم يكتفِ الرئيس *بوتفليقة* بوصف الهدوء الأمني بالفرصة، بل ذهب أبعد من ذلك، حين وصف خطوة الجيش الإسلامي للإنقاذ بالشجاعة في موقف يتسّم بالرمزية، ما من شأنه أن يبثّ جوًّا جديدًا من الثقة المتبادلة بين الطرفين، "لقد كانت هذه الوضعية الفعلية تتمثّل في توقّف مؤقّت للعنف، تَقرَّر بصورة إرادية، وبصورة انفرادية، وبشجاعة كاملة من قِبَل بعض ممّن كانوا قد حملوا السلاح في وجه الدولة".[252]

يميّز الرئيس *بوتفليقة* بين نوعين من السلم: "سلم السلاح" و"سلم العقول والقلوب"، وهو ما يوازي المصالحة الرسمية والمصالحة السيكولوجية(سبق التعرّض للمفهومين في الفصل الأوّل). سِلم السلاح غير دائم، بينما سلم العقول والقلوب يعني مشروعاً دائماً وأكبرَ. **ويصف الوئام المدني بسلم السلاح، والمصالحة بسلم العقول والقلوب**. فقد كانت ترمي خطّة *بوتفليقة* إلى **تحقيق سلم "السلاح" أوّلاً وسريعاً، ثمّ في خطوة تالية سلم "العقول والقلوب"**. وهو ما تحقّق بالفعل عبر قانون الوئام المدني سنة 1999 وقانون السلم والمصالحة الوطنية سنة 2005. ويؤكّد الرئيس كذلك، بأنّ التزامه مع الشعب كان حول المصالحة الوطنية. "قد تكون هذه سلم السلاح التي يحقّق منطقها تدميرًا أكثر، وضحايا أكثر، وبؤسًا أكثر. وتحقيقها يكون دائماً، مؤقتاً وعشوائياً [...] لكنّ سلم الرجال، سلم

---

[251] *International Crisis Group, L a Crise Algérienne n'est fini, 20 octobre 2000, Rapport Afrique N° 24, Bruxelles, 20 octobre 2000.pp 11-9.*

[252] *http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/1999/08/html/D020899.HTM*

القلوب وسلم العقول تؤدي بالفعل، وبصورة فورية، إلى تآخ أكبر، وإلى تضامن أكبر، وإلى بناء أكبر، وإلى بؤس أقلّ. إنّها السلم التي تحقّق مصالحة الجزائر مع نفسها. و التي التزمتُ معكم في شأنها".[253]

لاستكمال المشروع، ركّز الرئيس *بوتفليقة* على عامل **السرعة** في إنجاز مشروع المصالحة، واعتبره عاملاً حاسماً في نجاح مسار المصالحة الحقيقية والصادقة: "إنّني أدركتُ أنّه، بقدر **الإسراع في تحقيقها**، بقدر ما يكون حِملها أخفّ، وبقدر ما تكون للمصالحة الحقيقية والصادقة حظوظاً أوفر، أسرع، وأمتن في الإستتباب بين الجزائريين، تحقيقاً لمصلحتهم المشتركة والدائمة".[254]

3ـ خصائص المصالحة في الجزائر

ـ المزاوجة بين الحلّ الأمني والسياسي

استعرضنا تطوّر صيغة المصالحة إلى غاية إقرار قانون السلم والمصالحة الوطنية. لكن يستوقفنا تساؤل مهمّ لفهم بعد آخر في تلك السياسة: هل هي سياسة بديلة عن السياسة الأمنية أم مكمِّلة لها؟ أو بصيغة أخرى، هل تمّ نقل الأزمة الأمنية من مستواها العسكري إلى المستوى السياسي كلّية؟ تبدو مشروعية التساؤل من حيث أنّ استقراء الواقع الميداني يثبت وجود مسارين متوازيين(السياسي والعسكري) جنباً إلى جنب.

توحي بعض القراءات إلى أنّ قانون المصالحة الوطنية وسيلة أخرى في يد الجيش في حربه المستمرّة على الإرهاب.[255] فقد كان من نتائج القانون تعرية التنظيمات الإرهابية وكلّ تبريراتها الدينية والسياسية، وكذا انحسار الإرهاب في أماكن محدّدة جدًّا وانعدام طرق دعمه، وهو ما يسهّل عمل وحدات الجيش. تفرّغ هذه القراءة المصالحة من محتواها السياسي وتعطيها بعداً محدوداً، أي مجرّد وسيلة مرحلية في خدمة هدف عسكري محدود زمانياً.

لقد جاءت المصالحة الوطنية كسياسة ضمن مسار بدأ من قانون الرحمة والوئام المدني. اعتبر الرئيس *بوتفليقة* هذه السياسات "مبادرات تشريعية قامت بها الدولة"، لكنّه

---

[253] نفس المرجع.

[254] نفس المرجع.

[255] نائلة، ب،"الجزائر تجاوزت مرحلة الإرهاب الموسع الذي كان يضرب في كل مكان"، حوار مع الدكتور أحمد عظيمي عقيد سابق في الجيش، الشروق، 10 ماي 2009.

يشير إلى محدوديتها، "فنتائجها ظلّت دون القدر المطلوب"؛ لذلك فهو يؤكّد بأنّ هذه المبادرات التشريعية مكمِّلة لسياسة مكافحة الإرهاب، وليست بديلاً عنها. لقد كان الهدف من هذه السياسات كلّها القضاء على المظاهر "العنيفة" للأزمة. فالقضاء على العنف وإهدار الدماء، أصبح في خانة الأولوية، "لأنّ حفظ أبسط قطرة من الدم واجب أخلاقي وسياسي يقع على عاتق الدولة.[256] وفي هذا الإطار، يعتبر الرئيس أنّ "ما تعدّه الدولة من قوّة مشروعة يدخل هو الآخر في رصيد المجتمعات الحديثة، ويجب إعماله في كلّ مكان في كلّ زمان".[257] في الوقت نفسه، يصرّ الرئيس *بوتفليقة* على عدم ترك أيّ طريقة من شأنها التوصّل إلى حلّ شامل للأزمة، عبر اللجوء إلى "كلّ الوسائل الدستورية والقانونية القادرة على إصلاح ذات بين الجزائر مع نفسها، والمحافظة على تماسك المجتمع وضمان ديمومة مشروع المجتمع".[258] يقترح الرئيس لترقية تلك المبادرات التشريعية إلى مستوى المصالحة الشاملة ما يلي:

- التمييز بين الأفعال وبين الأفراد: أي وضع إطار عامّ يعالج الوقائع، يمكّن تجاوز العراقيل النفسية والإجتماعية، التي لا تسهّل إعادة إدماج المسلّحين في المجتمع.
- تحقيق الحلّ العادل والشامل للأزمة بمراعاة ضرورة إقامة العدل ومصالحة الجزائريين مع أنفسهم.
- انتهاج العدالة الإنسانية بدل عدالة الإنتقام، وهو ما كرّسه بالعفو.
- اعتماد القصاص والصرامة مع من اقترف سفك الدماء وانتهاك الحرمات، مع الأخذ بمبدأ تخفيف العقوبات بسبب الظروف الخاصّة.[259]

إنّ هذه الإزدواجية في صيغة المصالحة(المزاوجة بين المسارين السياسي والعسكري) لا يعني تحويل الصراع إلى المستوى السياسي، لمحاولة إيجاد حلّ يمسّ الأسباب الأساسية، بل يعني نقله جزئياً إلى المستوى السياسي مع الحفاظ على المواجهة العسكرية. قد تفرّغ هذه الإزدواجية المصالحة من بعدها الحقيقي، المتمثّل في نقل الصراع إلى مستوى سياسي، يُعوَّض فيه الصراع المسلّح بالتنافس السياسي كطريقة لتحقيق أهداف كلّ طرف. تمثّل المصالحة الجزائرية فرصة تاريخية للخروج من الأزمة، بشرط الحفاظ على الديناميكية السياسية والإجتماعية التي شهدتها الساحة في بداية المسار، خاصّة عقب

---

[256] http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/1999/06/html/D270699.HTM

[257] نفس المرجع.

[258] نفس المرجع.

[259] نفس المرجع.

الإستفتاءين الشعبيين. لا تشجّع هذه الإزدواجية مفهوم تحويل العلاقات، الذي يعني تبادل الثقة بين الأطراف في إطار نظام سياسي يضمن معالجة جذرية لأسباب الصراع.

ـ الدور المدني

تمّ إشراك المدنيين بقوّة في السياسة الأمنية عبر العديد من الإجراءات الرسمية، من حيث الإنتظام في قوى الدفاع الذاتي، وتقديم المساندة لقوى الأمن في مهامّ مكافحة العمل المسلّح. في حين أنّ ذلك لم يتمّ بتلك القوّة في سياسة المصالحة. لقد أعطى الشعب موقفه من حيث مباركة مبدأ الوئام والمصالحة الوطنية، لكن لم تُفعَّل مشاركته في بناء المسار، مع أنّ العمل الأساسي لتحقيق المصالحة يمرّ عبر احتضان المجتمع لها، بوصفه ساحة لها بدرجة أولى، مدعّماً أو معرقلاً لها. لقد بقيت المصالحة حبيسة الإجراءات التي يصاحبها الغموض أثناء تطبيقها، ففي كثير من الأحيان، توضع لجان إدارية للنظر في المسائل المتعلّقة بتنفيذ الإجراءات.

ـ غياب المفاوض(الطرف الثالث)

على عكس حالات التفاوض التي يتقدّم فيها طرف ثالث بجهد التقريب بين أطراف النزاع، استمرّت الأزمة الجزائري دون وجود الطرف الثالث. بل تمّ التأكيد مراراً على رفض أي تدخّل في الأزمة(خاصّة من طرف النظام)، الذي أظهر حساسية كبيرة حول الموقف، حيث كان يعتبره تدخّلاً في الشؤون الداخلية. لكن مع ذلك، تدخّل العامل الخارجي عبر سياسة العزلة الدولي لإجبار الأطراف(النظام بصفة خاصّة) على التوصّل إلى حلّ سلمي، بدل البحث عنه عن طريق العنف والإكراه.

ـ أساليب تسيير الصراع في الجزائر

من خلال متابعة تطوّر تسيير الأزمة الأمنية في الجزائر، يمكن أن نخلص إلى هذا النموذج(أنظر الشكل).

4. **التسيير:** في الفترة ما بين 1992 و1997 تمّ تسيير الصراع بغية تحقيق الحسم العسكري الذي كان قريباً حسب تصوّر الطرفين. ولذلك أبقت الأطراف على تصعيد عسكري ميداني واستبعدت فكرة الحلّ التفاوضي. عرفت الفترة سيطرة الراديكاليين على الموقف لدى الطرفين.

5. **تحويل العلاقات:** عرفت الجزائر عبر سياسة المصالحة تحويل العلاقات جزئياً على مستوى الخطاب السياسي، لأنّه لم يرقَ إلى مستوى حلّ الصراع، بسبب تراجع التهديد الأمني وتحسّن الوضع الداخلي(السياسي والإقتصادي) والدولي في الجزائر. ثمّ تراجَع المسار نحو دائرة تسيير الصراع، في ظلّ البحث عن "استئصال" الإرهاب مجدّداً.
6. **غياب حلّ الصراع:** لم يتّجه العمل إلى الشروع في حلّ المسائل الجوهرية ضمن الصراع. ما زال كلّ طرف على معتقده، يحاول كلّ طرف الإستفادة من الوضع دون التنازل أو تقديم عمل إيجابي. اختُصِر الأمر على التراجع عن العمل المسلّح والعودة إلى "الحياة الطبيعية" والإندماج في المجتمع. لا يتمّ الحديث عن أسباب الأزمة أو الطابع السياسي لها. (تشير الأسهم المتقطّعة في الشكل إلى غياب الإتصال بين الحلقات).

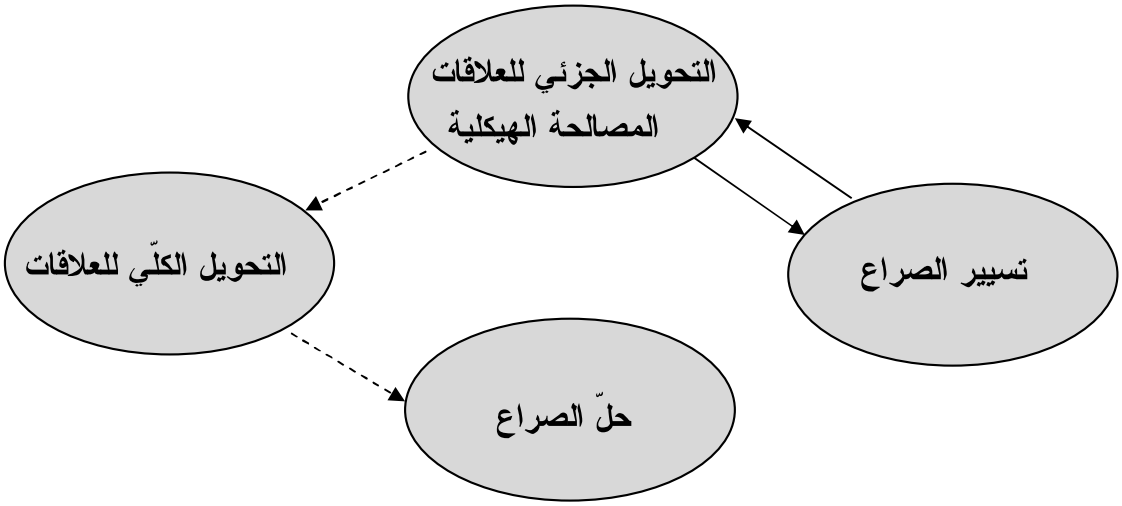

الشكل رقم (5) أساليب تسير الصراع في الجزائر

ـ المصالحة الوطنية بين المسار السياسي والحلّ الأمني

يكمن نجاح المصالحة في كونها تتويجاً لمسار سياسي لتصحيح الأخطاء وإعادة توزيع السلطة، لضمان عدالة ومشاركة لجميع الأطراف. حين يكون الحديث عن المصالحة الواردة في سياق أزمة أمنية، نكون بصدد **مصالحة هيكلية**. يتوقّف نجاحها على مدى الإستمرار في إرساء نظام جديد يأخذ في عين الإعتبار الأسباب البعيدة للأزمة، ولا يكتفي بالتعامل مع مظاهرها المهدّدة للأمن. *حسان حطّاب*، الذي انخرط في العمل المسلّح منذ توقيف المسار الإنتخابي إلى غاية سنة 2000، تاريخ التحاقه بمسعى

المصالحة الوطنية، لم يعد يتحدث عن المشروع سياسي، و لا عن أي فكرة كان مقتنعا بها، بل يكفي بالحديث عن البطالة الشبابية كسبب للأزمة[260].

المبحث الثاني :مستقبل المصالحة الوطنية وفق الامن الانساني

إسقاط ظروف نشأة مفهوم الأمن الانساني على المصالحة في الجزائر

نشأ مفهوم الأمن الانساني للإستجابة للتطورات الحاصلة التي أشرنا اليها في الفصل الاول من الدراسة ، فكيف كان الوضع في الجزائر في ظل هذه الظروف؟ يتماشى منطق المصالحة للمتغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي(السياسات البديلة). غير ان السياسات المنتهجة في الجزائر بداية من توقيف المسار الانتخابي تثبت عدم الانسجام مع معطيات الساحة الدولية المتغيرة منذ سقوط حائط برلين، و إغراقها في حسابات محلية محدودة. إن السياسات المنتهجة حينه لم تأخذ في اعتبارها الضغوط الدولية في بعض الملفات، و هو ما سبب في النهاية سياسة العزلة الدولية التي فرضت على الجزائر. لقد عكست الجزائر في ظل تلك المعطيات السباحة ضد التيار، و هو ما كلفها ازمة متشعبة استمرت لسنوات طويلة .

---

[260] مصطفى فرحات، مرجع سابق.

في ظلّ تلك المعطيات السباحة ضدّ التيار، وهو ما كلّفها أزمة متشعّبة استمرّت لسنوات طويلة.

1. نهاية الحرب الباردة

مثّلت نهاية الحرب الباردة انتهاء فترة المواجهات الساخنة، وقبولاً متزايداً للعمل الدولي السلمي، في حين أنّ الجزائر ابتعدت عن الإستفادة من موجة التحوّل الديمقراطي، التي أعادت إدماج المعسكر الشرقي خاصّة في الساحة الدولية. مثّل توقيف المسار الإنتخابي نهاية لفترة الإنفتاح السياسي، وبداية لمرحلة انتُهِجَت فيها سياسة أمنية قاسية لمواجهة الأزمة الداخلية، كانت تكلفتها أرواح الآلاف من الجزائريين.

2. تنامي ظاهرة العولمة

لم تعُد الحياة السياسية الوطنية شأناً وطنياً خالصاً. فبُؤر التوتّر أينما كانت، أصبحت محلّ اهتمام المنتظم الدولي ككلّ، ولم يعُد بالإمكان التحجّج بالسيادة الوطنية لرفض التعامل مع الإلتزامات الدولية في مختلف الميادين. أصبحت النزاعات الداخلية موضوعة في أجندة المنظّمات الدولية والإقليمية. لقد راهن الرئيس *بوتفليقة* على تصحيح صورة الجزائر على المستوى الدولي، وقد خصّص جزءًا مهمًّا من نشاطه لذلك(خاصّة في العهدة الأولى)، بحضوره في مختلف المحافل الدولية.

3. ظهور فواعل جديدة

برزت فواعل جديدة إلى جانب الدولة، أثبتت السنوات الموالية تأثيرها في السياسات الوطنية والدولية. سمحت أحداث أكتوبر 1988 ودستور 1989 بدينامية مجتمعية كبيرة، فتحت المجال أمام حراك سياسي واجتماعي متنوّع في إطار التعدّدية. لكنّ الوضع ابتعد عن صبغته الطبيعية، حين تحوّلت العلاقة بين الدولة والمجتمع في تلك الفترة من فرضية التنافس والتكامل إلى فرضية الصراع والتنازع.

عرفت الفترة ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ كرمز للرغبة في التغيير. كان من الممكن الإستفادة من الحركية السياسية التي صاحبت ظهور الجبهة لتعزيز دولة الحقوق والحرّيات العامّة. وبدلاً من ذلك، ساد منطق الإلغاء لدى الطرفين(الدولة ممثّلة في السلطة والمجتمع ممثلاً في الجبهة الإسلامية)، وهو ما فرض في النهاية حتمية الصراع، فلم يعُد

الوضع يحتمل بقاء أحد الطرفين. لقد دخلت الجزائر دوامة أمنية تُحسَب فقط بميزان القوى العسكري. لقد تجاهلت السلطة، قبل مساعي المصالحة، تأثير الرأي العام الداخلي والخارجي الذي أصبح يشكّل مُدخَلاً مهمًّا في صياغة السياسات العامّة وتقييمها؛ وكذا تأثير المنظّمات الدولية والجمعيات غير الحكومية على الصعيد الدولي، حيث امتدّ تأثيرها إلى السياسات الوطنية.

4. تراجع دور الدولة

عرفت الدولة انسحاباً من الحياة الإقتصادية، ممّ تسبّب في كثير من الأزمات الإجتماعية والسياسية، ولعلّها كانت الأرضية التي أدّت في النهاية إلى الأزمة السياسية بتوقيف المسار الإنتخابي ثمّ الأمنية بعدها.

لكن قبل أن نباشر هذا المبحث، يحقّ لنا أن نتساءل كيف يمكن أن يكون مستقبل المصالحة مرتبطاً بمستقبل الأمن الإنساني في الجزائر؟ هناك مفهوم مهمّ عند تناول الأمن، تناولناه سابقاً، إنّه مفهوم التهديد. يعمل الأمن على تحييد أو مواجهة التهديد وفق منطلقات فكرية معيّنة وأجندة سياسية محدّدة. في الحالة الجزائرية، يمكن أن نعتبر أن تهديدات الأمن الإنساني(الهدف النهائي) بأبعاده المختلفة هي نفسها تهديدات المصالحة (الهدف الأوّلي). إذا سلّمنا بذلك، يكون مستقبل المصالحة عبر تجاوز تهديدات الأمن الإنساني. تمكّن هذه المقاربة من حصر تهديدات الأمن الإنساني(التي نعتبرها تهديدات المصالحة أيضاً)، وبحث مستقبل المصالحة من خلال القدرة على مواجهة تلك التهديدات، وفق التصوّر التالي:

تجاوز تهديد الأمن السياسي= مصالحة حقيقية على المستوى السياسي

بقاء تهديد الأمن السياسي≠ مصالحة حقيقية على المستوى السياسي

سنحاول في هذا المبحث ربط مستقبل المصالحة الوطنية ببعض أبعاد الأمن الإنساني الأكثر اتّصالاً بطبيعة المصالحة(الأمن السياسي، الإقتصادي والإجتماعي).

المطلب الأول: مستقبل المصالحة وفق الأمن السياسي

سنحاول في هذا المطلب أن نركّز على بعض ما نعتبره تهديدات للأمن السياسي وننظر من خلالها لأفق المصالحة في الجزائر، لنخلص إلى المقترحات التي يمكن أن تستخرج من خلال ذلك. وقد قسّمنا تهديدات الأمن السياسي الجزائري من حيث طبيعة النظام والتقنيات المستعمَلة في تسيير الحكم.

أوّلاً: نموذج الحكم في الجزائر

1ــ الإستقرار السياسي وديناميكيات توازن النظام

لم يؤدّ التطوّر السياسي الذي عرفته الجزائر منذ منتصف التسعينيات إلى التحوّل الديمقراطي، لكنّه يمثل قصّة نجاح مذهل في تسيير اللاإستقرار. اعتمدت الجزائر ليبرالية سياسية واقتصادية محدودة دون تقويض أسس النظام القائم، وعوّض أو سدّ نقص شرعيته السياسية، إلى درجة معينة، عبر الشرعية التاريخية، السلوك التوزيعي، وكذا عبر تقديم نفسه الخبير الجمهوري في صراعه ضدّ "الإسلاميين الثيوقراطيين" و"الخطر الإرهابي". مكّنت أحداث الحادي عشر سبتمبر و"الحرب العالمية ضدّ الإرهاب" التي تلتها النظام من معاودة الإندماج في الساحة الدولية بعد عقد من العزلة(المحدودة). كما عملت الفواعل الخارجية ذات النفوذ في الجزائر، كالولايات المتّحدة وفرنسا(على الأقلّ بسبب اهتمامها بالنفط والغاز الجزائري) على استمرارية النظام ودعمه، وأثبتت اهتماماً ضئيلاً لدفع الجزائر نحو بعث مسار ديمقراطي بمخرجات مجهولة.

خلصت *إيزابيل فيرنفلز* في كتابها "تسيير اللاإستقرار في الجزائر" حول تطوّرات الساحة السياسية الجزائرية بداية من 1995، إلى أنّ الجزائر عرفت في بداية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين حركية من **اللاإستقرار** متعدّدة الأوجه، سياسية، اقتصادية واجتماعية، تؤثّر على بعضها في نوع من **توازن اللاإستقرار** equilibrium of instability ضمن نظام سياسي تسلّطي ليبرالي وتعدّدي liberalized and pluralist authoritarianism. وقد وُجِدت مقاومة التغيير ليس فقط ضمن النخبة، بل كانت هيكلية، حيث تعمل الديناميات الإجتماعية والإقتصادية مع النخبة للحفاظ على الوضع الراهن.

كما أثبتت باستعمال التحليل النخبوي أنّ مسار صنع القرار في الجزائر منذ نهاية التسعينيات قد أصبح أكثر تعدّدية. لمواجهة الضغوط المختلفة ولإعطائها مسحة شرعية،

عملت النخبة الحاكمة على توسيع قاعدة نفوذها، عبر استقطاب عناصر **شابّة وشبه معارضة** ضمن النظام السياسي الرسمي. مقارنة بالسنوات التي أعقبت توقيف المسار الديمقراطي، تقلّص مجال المناورة بالنسبة للنخبة الحاكمة في الجزائر. لكنّ هذا التطوّر لم يكن له أثر في إنتاج أيّ حركية ديمقراطية، بل أدّى إلى **اللاحراك** immobilisme.[303]

لقد تحوّلت الساحة الجزائرية **من التعدّدية الحزبية إلى التعدّدية المسلّحة.** استبشر الجزائريون بالتعدّدية الحزبية آملين في تحقيق التحوّل الديمقراطي، على العكس من ذلك ظهرت تعدّدية مسلّحة أجّلت كلّ أمل إلاّ في أمن يمكّن استمرار الحياة اليومية. انتقلت الدراسات المهتمّة بالموضوع الجزائري، في الفترة من فيفري 1989 إلى جانفي 1992، من دراسة الأحزاب السياسية وبرامجها وبحث خلفياتها إلى دراسة التنظيمات المسلّحة، مستوى تسليحها ودرجة خطورتها. إنّ الخطر الذي يقف وراء حالة اللاحراك هذه بعد التعدّديتين(الحزبية والمسلّحة) يمسّ استقرار النظام، لأنّ الطاقة (الإجتماعية)الكامنة إن لم تجد التصريف السياسي لها(الإطار السياسي الشرعي للتعبير عن وجودها)، أصبحت هي ذاتها عامل تهديد للمنتظم ككلّ.

لقد حدّد النظام مع توقيف المسار الإنتخابي مصدر التهديد المتمثّل أساساً في "الخطر الإسلامي"، معتبراً إيّاه ثورة مدبَّرة للإطاحة به. لكنّه لم يتمكّن من تحقيق الإستقرار داخله في ذروة الأزمة الأمنية التي هدّدت بقاءه(يفترض في أوقات الأزمات استجماع القوى لمواجهة التهديد). مع أنّ التهديد كان يبدو خارجياً، إلا أنّ الأزمة كانت داخل النظام. لا يمكن إذن أن يُعزَى الإضطراب الذي عرفته قمّة النظام بتوالي الرؤساء في فترة وجيزة، إلى الخطر الخارجي المتمثّل في الإرهاب أو التهديد المباشر، ممّا يعني أنّ المسألة متعلّقة بالبنية الداخلية للنظام.

في سبتمبر 1998، أعلن الرئيس *زروال* بأنّه لن يمضي إلى تمام عهدته الرئاسية، وقرّر تنظيم انتخابات رئاسية في السنة المقبِلة. منذ توقيف لمسار الإنتخابي واستقالة الرئيس *الشاذلي بن جديد*، عرفت الجزائر أربع رؤساء للدولة: *محمّد بوضياف*(من جانفي إلى جوان 1992)، *علي كافي*(جوان 1992 إلى جانفي 1994)، *اليامين زروال*(جانفي 1994 إلى أفريل 1999)، *عبد العزيز بوتفليقة*(منذ أفريل 1999). بالنسبة للمحلّل *مارتن ستون*، كان مقتل الرئيس *بوضياف* بسبب هجومه على الفساد أكثر من معارضته

[303] *Werenfels .I, op . cit. p. 155.*

للإسلاميين.[304] لم يتمكّن النظام من توفير الأمن السياسي الذي يقوم على استقرار المؤسّسات وقيم الحكم.

حتّى في الحالة التي كان فيها قرّر قادة الجيش تولّي المسؤولية المباشرة على السلطة عشية التحضير لتوقيف المسار الإنتخابي، برزت الحاجة إلى نوع من الشرعية. كان الحكم الجديد يرغب في حماية السياسات الأمنية عبر الشرعية التاريخية. كان المجلس الأعلى للدولة يفتقر إلى الشرعية الدستورية، فكان لا بدّ من ضمان الشرعية التاريخية لاستقرار النظام الجديد. وقد وافق محمّد *بوضياف* على عَرض رئاسة المجلس الأعلى للدولة، كانت خطوة رمزية الهدف منها الإيحاء بأنّ مهمّة المجلس في تلك الفترة مماثلة لدور جيش التحرير أثناء الثورة، التي يمثّل بوضياف أحد رموزها. يبقى الجيش إذن دائماً في حاجة إلى الشرعية لتبرير سياساته.

2ـ الموقف حول الهوية الوطنية

في الفترة من 1989 إلى 1991 وفي ظلّ **الحرِّية الإفتراضية** الذي عاشته الجزائر برز مجتمع متنوّع الثقافات. لكن سرعان ما برزت جدليات حادّة في شكل ثنائيات متصارعة: الإسلاميون والعلمانيون، المعرّبون والفرانكفونيون، المدنيون والعسكريون، الإشتراكيون والليبراليون. يشكّل هذا التنافس في المجتمعات القوية أسباباً للقوّة والتنوّع الضروري لحصول التطوّر الإجتماعي والسياسي، في حين قُرِئت في الجزائر علامة لحتمية الصراع. وقد شكّلت "المأساة الوطنية" فصلاً مروّعاً جديداً للبحث المستمرّ عن تحقيق الذات بالنسبة للجزائر. بالنسبة للرئيس *بوضياف* سبب الأزمة الجزائرية هو الفشل في صياغة هوية جامعة وموحّدة[305] وتجاوز حتمية الصراع الداخلي.

فشل النظام السياسي في صياغة ومأسسة هوية وطنية شاملة تحقّق الإجماع، كما عجز عن التناغم مع القاعدة الإجتماعية وتطلّعاتها في تحقيق تمثيل متوازن. غداة الإستقلال، وعد النظام بتكفّل الدولة بتحقيق النموّ في المدى المتوسّط لفائدة الطبقات الشعبية. ثلاث عشريات فيما بعد، لم تكن التنمية في الموعد، وأكثر من ذلك انقطعت الدولة عن الشعب. التقطت الجبهة الإسلامية للإنقاذ هذا الإحباط الجماعي ووعدت بتنفيذ شعارات ما بعد الإستقلال. أكبر من الحزب، كانت الجبهة الإسلامية حركة تجنيد شعبي

---

[304] *Naylor, Ph.C. op.cit, pp. 197-198.*
[305] *Ibid, p.195.*

تُعرِّف نفسها بتعريف خصمها: الدولة التي يسيّرها أعداء الإسلام والشعب. أثبت توقيف المسار الإنتخابي أنّ النظام السياسي لم يكن مستعدًّا لإدماج أحزاب مستقلّة في تسييره.

انعكس ذلك الفشل في إعاقة الإنتقال من الحزب الواحد إلى التعدّدية الحزبية في جانفي 1992 نظراً لغياب عقد واضح يجمع بين السلطة والأحزاب يتضمّن الإتفاق حول صلاحيات الدولة، دور الأحزاب وحقوق الأفراد. سيطر على الساحة السياسية الفكر الإستئصالي. لكن إذا كان الإنتصار في الإنتخابات يعني الحقّ في قتل المهزوم، فلن تكون هناك انتخابات، لأنّ هدفها ليس المحافظة على البقاء قيد الحياة بل الوصول إلى السلطة كوسيلة لتسيير الدولة.[306]

3ــ الفساد السياسي

وعد الرئيس بوتفليقة في خطاب افتتاح السنة القضائية لسنة 2009 بمحاربة الرشوة والفساد الذي اعتبره مصدراً للإحباط و تثبيط العزائم. جعلت مظاهر المحاباة والمحسوبية المصاحِبة للفساد الناس يعزفون عن الجدّ والكدّ. تتمّ مكافحة الفساد من خلال عملية تحديث الإدارة العمومية والزيادة من فعالية وظيفة الرقابة على كافّة المستويات.[307] ورفض أن يكون الفساد هو القاعدة والصلاح هو الإستثناء. إنّ هذا لتشخيص الذي قدّمه رئيس الجمهورية يعني أنّ ظاهرة الفساد أصبحت قاعدة يصعب تجاوزها في الحياة اليومية الجزائرية، ممّا أصبح يشكّل خطراً على السلم الإجتماعي والسياسي. استقرّ الفساد وتحوّل إلى ظاهرة هيكلية، تتوزّع على "كافّة المستويات".

ثانياً: تقنيات الحكم في الجزائر

1ــ توزيع الريع

ترتبط ظاهرة الفساد بالطبيعة الريعية للنظام. فالقدرة على توزيع الريع البترولي من أهمّ الأدوات التي تستعملها النخبة الحاكمة للإستئثار بالسلطة والحفاظ على استقرار النظام. بل أكثر من ذلك، أنتج النظام الريعي ذهنية ملائمة لكلّ أشكال التبادل الإقتصادي، لكنّها تعادي بروز طبقة اقتصادية منتجة، البورجوازية أو الطبقة الوسطى، المستقلّة المتحرّرة عن "طبقة الدولة" State Class. كما أنّ النشاط الإقتصادي للموظّفين الكبار

---

[306] *Addi. L, op. cit. pp.5-* 6.

[307] http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/2009/04/html/D190409.htm

والسياسيين كما في فترة نهاية الثمانينيات قد غطّى الحدود بين المجال السياسي الإداري والمجال الإقتصادي العامّ والخاصّ.[308]

لقد تمّت السيطرة على المطالب الشعبية بالحكم الديمقراطي نتيجة عقد ضمني بين الحكّام والمحكومين، يقوم فيه الحكّام بتوفير الحاجيات المادّية للشعب الذي لن يتدخّل مقابل ذلك في السياسة. وطالما كانت الحكومات قادرة على تنفيذ وعودها، فإنّ العمل بهذا العقد يبقى سارياً.[309] كان من نتائج هذا العقد الإجتماعي طمْس قيم العمل وإرساء ذهنية الحصول على الدخل دون بذل الجهد. كما أنّ الدولة تجد نفسها في حال غنى عن الضرائب ودور المطالبة بها، وهي لا تشعر بالتالي بأنّها مدينة بتقديم أيّ تفسير للمواطنين.

تُلغى مقتضيات العقد الضمني عندما تصبح الدولة غير قادرة على الإلتزام بواجباتها، حينها يعتبر الشعب نفسه غير مطالب بواجب الإذعان. لا يعني هذا أنّ النفط مسؤول عن فساد الأخلاق أو الفضيلة في الفقر، إنّ الخطر الحقيقي يتمثّل في أن يشعر المجتمع بأنّ لديه ما يكفي من الموارد حتّى يضع جانباً بعض المبادئ الأخلاقية الأساسية. إذا تمتّع المجتمع بالرخاء المادّي فسيقرّر عندها "الإستقالة الشعورية"، ولن يهتمّ بمن يسيّر الشؤون العامّة ولا كيف يديرها. تبعد هذه الأجواء ضغط مطالبة الحكم بالمسؤولية والشفافية.

2ـ تقسيم الحقل السياسي

انطلق الإصلاح الدستوري سنة 1998 من فرضية أنّ جبهة التحرير الحزب الحاكم هي سبب الإختلال السياسي الحاصل، وعليه سيكون اللجوء إلى التعدّدية السياسية هو المخرَج. وقد أهمل بذلك حقيقة مهمّة هي أنّ جبهة التحرير الوطني لم تكن مصدر السلطة في الدولة الجزائرية، وأنّ مشكلة التسلّط لم تكن بسبب احتكاره للسلطة، ولكن بسبب توسّع السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية، وأنّ السلطة التنفيذية كانت دائما تحت سيطرة الجيش. لم تكن الجبهة هي صاحبة القرار السياسي، في فترة الرئيس بومدين(1965-1978)، لم تكن الجبهة تملك لا لجنة مركزية ولا مكتباً سياسياً، ولم تعقد أي مؤتمر خلال تلك الفترة.[310]

---

[308] *Werenfels. I, op . cit. p. 15* 9.

[309] شورو، البشير.الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية ، 2005،منشورات منظمة اليونسكو، ص 78.

[310] *Hugh. R, op. cit, p. 5.*

لفترة قصيرة من عمرها، عرفت جبهة التحرير الوطني معنى المعارضة السياسية. فقد شاركت في لقاء *سانت إيجيديو*، بمبادرة من *عبد الحميد مهري* أمينها العامّ بين 1989 إلى 1996، وأمضت على الإتفاق. كانت تلك المشاركة المرّة الأولى التي تبادر فيها الجبهة إلى مجال بعيد عن السلطة. من هنا ظهرت فكرة إنشاء حزب منافس للجبهة، وكان ميلاد حزب التجمّع الوطني الديمقراطي. يُنسَب إلى *عبد الحقّ بن حمّودة* الأمين العامّ للإتحاد العامّ للعمّال الجزائريين، فكرة إنشاء حزب يدعم السياسة الأمنية للسلطة، وقد تجسّدت الفكرة في عهد الرئيس *زروال*. قبيل الإنتخابات التشريعية لسنة 1997، شكّل الحزب وفاز بأغلبية المقاعد في المجلس الشعبي الوطني. كان ذلك تحذيراً من التفكير في المعارضة، وفرصة أخرى لتقسيم الحقل السياسي لتفادي ابتعاد **حزب السلطة عن السلطة** مجدّداً.[311]

في وقت قياسي، أصبح للحزب الجديد مقرّات، تمويل وإمكانيات بشرية جاهزة لخوض الإنتخابات التشريعية في جوان 1997. كان *عبد الحميد مهري ضحيّة* احتجاجات من قِبل الجبهويين، انتقدت إبعاد الحزب عن السلطة والإدارة. وعُوِّض *ببوعلام بن حمودة* الذي أعاد الجبهة إلى وظيفتها التقليدية: دعم السلطة.[312] منذ ذلك الحين، تتنافس كلّ من جبهة التحرير الوطني والتجمّع الوطني الديمقراطي على حماية النظام.

قبيل الإنتخابات المحلّية في جوان 1990، كانت الساحة مشكّلة من حوالي ستّين حزباً. من أجل تشتيت المعارضة، شجّعتها الإدارة وفتحت لها الصحافة أعمدتها بكلّ كرم. لكنّ نتائج الإنتخابات المحلّية والتشريعية أعطت التقدّم لأربعة أحزاب فقط: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الإشتراكية، التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية. حصلت جبهة التحرير على 15 مقعدًا، بحوالي نصف الأصوات التي حصلت عليها الجبهة الإسلامية ومكّنتها من الحصول على 188 مقعدًا من مجموع 430. عمل التقسيم الإنتخابي الذي كان المرادُ منه دعم جبهة التحرير الوطني في النهاية في صالح الجبهة الإسلامية. وتمّ تجاهل باقي التشكيلات من طرف المنتخَبين. (تماماً كما تمنع السياسات الإنتخابية، المنظِّمة للإنتخابات التي جاءت بعدها باعتماد أسلوب الإنتخاب النسبي، من إعطاء الأغلبية لأيّ حزب سياسي).

إنّ من أسباب إعاقة التغيير هو التشرذم الشديد للحقل السياسي بين الخلفيات الإجتماعية، الجهوية، اللغوية، والإنقسام العلماني/الديني. وقد ساهم النظام في تشجيع هذه

---

[311] *Addi. L, op. cit. pp. 9-10.*
[312] *Ibid, p. 10.*

الإنقسامات لتعزيز سلطته. قد تكون ظاهرة الإنقسام في الطبقة السياسية بسبب انقسام الطبقة السياسية نفسها، ولكن يمكن أيضاً أن تكون بسبب تشجيع زيادة عدد فواعل الساحة السياسية لتسيير الأوضاع(الحياة السياسية)، سواءً كانت أحزاباً سياسية، جمعيات أو صحفاً، فيما يبدو أنّه جوّ من التنافس الشديد.[313]

لم يؤدِّ تشكيل حزب التجمّع الوطني الديمقراطي سنة 1997 من طرف الدوائر المقرّبة حينها للرئيس *زروال*، إلى المزيد من المنافسة السياسية، بل أُريد له أن يكون "نسخة" جديدة لجبهة التحرير الوطني(التي فكّرت في فترة معيّنة في الإنتقال إلى المعارضة بمشاركتها في اجتماع *روما*). ونفس الشيء برز عند أزمة القبائل مع ظهور "العروش" كممثّل سياسي عِوض الأحزاب السياسية. يمكن لهذا الإنقسام المضاف إلى حقل سياسي منقسم أصلاً أن يؤدّي إلى الإنفجار.[314] مورِست هذه السياسة بنجاح على الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وذلك عبر استقطاب بعض مؤسّسيها إلى النظام السياسي من خلال بعض الأحزاب الإسلامية الأخرى.

3ــ معايير الإستقطاب لدى النخبة الحاكمة

وصفت *فيرنفلز* المعايير التي يعتمدها في اختيار واستقطاب المرشّحين لدخول النخبة الحاكمة. تتوجّه ميكانيزمات الإختيار نحو تفضيل بعض المعايير المحدّدة أكثر من اعتمادها على الجدارة. أبرز تحليل الجيل الثالث من أعضاء النخبة الحاكمة في العهدة الأولى للرئيس *بوتفليقة* انتماءهم إلى نفس التكتّلات الإجتماعية المتواجدة أصلاً في الطبقة الحاكمة. الصفة الغالبة على أفراد الجيل الثالث من النخبة الحاكمة هي أنّهم ذوو **ثقافة فرنسية أو مناصرون للأمازيغية، ويمتلكون جزءًا من الشرعية التاريخية.** عملت سياسة "التعريب" المعتمَدة في المنظومة التربوية على لعب دور آلية **للإقصاء من الإنتماء إلى النخبة الحاكمة** تستهدف كلّ من ليس من المحظوظين ذوي الخلفية الفرانكفونية. كما أنّ **الشرعية التاريخية** قد تحوّلت إلى ميزة وراثية عملت آلية أخرى للإقصاء.

ساهمت آليات الإقصاء هذه بعد عقود من الإستقلال في إبعاد الشباب عن تسيير الحكم، ومازال مشهد الشباب المحتجّ المشابه لما حصل في أحداث أكتوبر 1988 يتكرّر من وقت لآخر. إنّ العديد من الأزمات الداخلية السوسيو ثقافية، الإقتصادية والسياسية (البطالة العالية، إساءة تسيير الموارد العامّة، والشعور العامّ بالتهميش و"الحقرة" الذي يميّز

---

[313] *Werenfels I. op. cit. pp. 68-69.*
[314] *Ibidt. p.156.*

العلاقة بين الحكّام والمحكومين) التي قادت الجزائر إلى دوّامة العنف لفترة تزيد عن عقد من الزمان، لا زالت قائمة.[315]

بعد استعراض بعض معالم طبيعة الحكم في الجزائر وبعض الأساليب المستعمَلة في التسيير السياسي، يمكن أن نطرح التساؤل حول جدوى العفو الشامل كأفق للمصالحة. فمن جهة، أدّت سياسة المصالحة كسياسة أمنية الغرض منها، وهو تحقيق الأمن والإستقرار بدرجة مقبولة. لقد أبعدت الوضع عن الإنفجار، فقد تجاوز النظام خطر الإنهيار الذي كان يبدو وشيكاً، وأصبح يملك من مقوّمات الإستمرار الكثير، حتّى أنّه خرج من الأزمة أقوى من ذي قبل. والعفو الشامل يعني المضيّ بالمصالحة إلى مرحلة التحويل الفعلي للعلاقات، وذلك من خلال الإنتقال من الصراع المسلّح إلى التنافس السياسي الشرعي، وذلك يتطلّب مسارًا أعمق من الإصلاحات السياسية التي تعتمد الإحتكام إلى الشرعية الديمقراطية. وتكون بذلك سياسة المصالحة الوطنية بداية لمسار المصالحة الشامل.

لا شكّ أنّ الإبقاء على حالة "الإرهاب على نار هادئة" يخدم رغبة أنصار السياسات الأمنية في الحفاظ على الوضع الراهن(الإبقاء على حالة الطوارئ). ولعلّ ذلك يقف وراء إبقاء النقاش حول العفو الشامل في أروقة محدودة، بعيداً عن الرأي العامّ. نسبت الصحافة الوطنية تصريحاً إلى وزير الداخلية أكّد فيه أنّ "فكرة العفو الشامل غير واردة في الفترة الحالية ولا يمثّل انشغالاً في الوقت الراهن". يأتي ذلك جواباً على تساؤل حول تلميح الرئيس *بوتفليقة*، خلال حملة الإنتخابات الرئاسية 2009، إلى استعداده للصفح عن الجماعات المسلّحة بالعفو الشامل، بشرط تخلّي جميع الإرهابيين عن السلاح. أضاف كاتب المقال ما يوضّح خبايا التعامل مع الملفّ، حين يشير إلى أنّ تصريح وزير الداخلية يعتبر **قرارًا فاصلاً** في مسألة العفو، "بناءً على ثقل الرجل في منظومة حكم الرئيس *بوتفليقة* وتسييره لأكبر الملفّات تعقيداً في البلاد". ويضيف أنّ السلطة تنفي نيّتها إقرار عفو شامل في الوقت الحالي. موضّحاً أنّ القرار نتيجة مشاورات بين الرئيس وقيادات عسكرية وشخصيات نافذة في الحكم. يعطينا هذا التصوّر لمحة عن أسلوب التعامل مع ملف المصالحة ومستقبله، رغم أنّه لا يمثّل إلاّ قراءة صحفية. لكن ذلك يتّفق مع رئيس اللجنة الإستشارية لحقوق الإنسان *فاروق قسنطيني* مثلاً، الذي يذهب إلى الفصل في مسألة العفو الشامل "يعود لرئيس الجمهورية"، لكنّ الأنسب بالنسبة إليه هو تنظيم استفتاء حول المسألة.[316]

---

[315] *Ibidt. p. 164.*

[316] قدادرة عاطف، "العفو الشامل خارج اهتمامات السلطة"، الخبر، 03 سبتمبر، 2009.

تعطي هذه القراءة تصوّرًا حول تسيير المسائل الجوهرية في الساحة السياسية الجزائرية، وقد كان من أهداف المصالحة التحوّل إلى نظام ديمقراطي يقوم على احترام اختصاص المؤسّسات السياسية كصانعة للسياسات. وإذا كانت الظروف التي أحاطت بالأزمة الأمنية وسياسات مواجهتها تُعتبر خاصّة وتتطلّب تعاملاً خاصًّا، فإنّ الظروف الحالية وتحسّن الأوضاع عموماً تُمكّن من **فتح النقاش العامّ حول المسائل الوطنية كالعفو الشامل ضمن مؤسّسات الدولة**، بصفة علنية وشفّافة من أجل التوصّل إلى قرار يتبنّاه كلّ المجتمع بمختلف قواه. إنّ خطوة النقاش العامّ عبر المؤسّسات الشرعية حول العفو الشامل تُثبِت بلوغ سياسة المصالحة إلى مستوى هدفها المنشود.

تمتلك الجزائر اليوم إمكانية مناقشة خطوة العفو الشامل على ضوء تقييم عامّ هادئ لسياسة المصالحة، يشمل إنجازاتها ونقائصها على الأرض. يمكّن تقييم كهذا من تحديد مستقبل المصالحة الوطنية، واتّخاذ القرار المناسب حوله، سواءً بمدّه إلى العفو الشامل أو غير ذلك من الإختيارات.

من الجهة المقابلة، لا تعترف الجماعات المسلّحة الرافضة للمصالحة(الجماعة السلفية للدعوة والقتال وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي) بأيّ حلّ تفاوضي، لأنّ القناعات التي تتبنّاها، وبسبب التطرّف والتعصّب، لا تفتح المجال لمثل هذا التعاطي مع الأمور. ويجوز هنا طرح التساؤل: هل هناك معطيات مقنعة أو مؤشّرات صدرت عن "بقايا الإرهاب" تعبّر عن الرغبة في الإلتحاق بسياسة المصالحة، وفي مقابل أيّة ضمانات؟ إذا رشحت أيّ معطيات مستجدّة في الموضوع، فعندها يتمّ التعامل مع ما يناسب الوضع الجديد. تتّصف المعطيات المرتبطة بالموضوع بحساسية خاصّة لأسباب أمنية وعسكرية.

4ـ أفق المصالحة

تقترح *فرينفلز* فرضية مستقبلية للحالة الجزائرية، تبدأ بحالة من اللاإستقرار تكون نهايتها مختلفة لما جرى في نهاية الثمانينيات. تفترض بدايةً حصول انخفاض حادّ ومستمرّ لأسعار النفط، يكون من شأنه إعاقة قدرة الدولة على إرضاء الجماعات المحتجّة. يتدهور بعدها الوضع الإجتماعي والإقتصادي عامّة وتتزايد الفجوة بين طبقات المجتمع، ما يؤدّي إلى تصاعد موجة جديدة من حالة عدم الرضا، وتعزّز صراع النخب حول توزيع الريع.

عندما يصبح الريع البترولي بدرجة من الأهمّية في محيط من الإنقسامات العميقة والنقاش حول "المسألة الوطنية"(من نحن وماذا نريد أن نحقّق معاً؟) لم يُحسَم بعدُ، ينعكس ذلك على الإستقرار السياسي في فترات تقلّص الموارد وتوزيعها. قد يدفع هذا الوضع التوجّهات الإصلاحية في النخبة الحاكمة للقيام ببعض التنازلات للمعارضين، بصفة لا تجعلها تخسر الحكم كلّية، وتحقيق بداية التغيير السياسي الفعلي. كما أنّ تنمية القطاعات غير النفطية سيكون أمراً حتمياً على المدى الطويل يمكن أن يؤدّي إلى ظهور طبقة منتجة وتوسيع الطبقة الوسطى، التي تتّسم بنزعة إلى الإصلاح السياسي. أخيرًا، فإنّ ارتفاع المداخيل الضريبية بدلاً عن المداخيل النفطية من شأنه تقوية سلطة البرلمان، ما يزيد من اهتمام القطاعات الإجتماعية ذات الدخل المتوسّط بالحياة السياسية وبالمسار الإنتخابي.[317]

إنّ هذه الفرضية المرتبطة أساساً بوضعية تحوي العديد من المتغيّرات الخارجية التي لا يمكن التحكّم فيها أو التنبّؤ به، مع أنّها تقدّم حلولاً تصوّرية بإمكانها أن تدفع في اتّجاه التغيير السياسي الديمقراطي(تكوين الطبقة الوسطى، تنويع المداخيل الضريبية ...). بالعودة إلى استذكار العوامل التي أدّت إلى استقرار النظام، نجد أنّ معظمها كان خارجياً (تطوّر الظروف الدولية، تحسّن الوضع المالي، دعم القوى الدولية). تشترك القراءة التاريخية والمستقبلية للأزمة في التركيز على العوامل الخارجية. وعوضاً عن ذلك، يمكن أن نقترح المصالحة كعامل داخلي بإمكانه إعطاء الإنطلاقة لديناميكية تحقّق الأمن بمفهومه الإنساني، بشرط توفّر الإرادة لدى كلّ الأطراف.

لقد اقترحنا المصالحة لتكون حلاًّ للأزمة الجزائرية تحقيقاً للأمن الإنساني. وفي خلاصة دراستنا، نقترح إرساء نظام يقوم على مبدأ **الشرعية الإنسانية**[318] **Human Legitimacy** يتجاوز ازدواجية الشرعية ويقوم بالمصالحة بينها. يقوم هذا المبدأ على ثلاثة أسس:

1. **الشرعية السياسية والأخلاقية:** يرتكز النظام السياسي على شرعية سياسية تستمدّ قوّتها من الشرعية الدستورية، وشرعية أخلاقية مستندة إلى الإرادة الشعبية، تذهب إلى أبعد من احترام القواعد الدستورية والقانونية التي تحمل إمكانية التحايل عليها. ، يكون الإلتزام عبرها أخلاقياً وليس سياسياً فقط.

---

[317] *Werenfels I. op. cit. pp.165- 166.*

[318] يحمل مفهوم الشرعية الإنسانية المعاني التي حملها مفهموم الأمن الإنساني كإضافة إلى مفهوم الأمن(البعد الأخلاقي).

2. يقتضي توحيد الشرعية إرساء **الميريتوقراطية Meritocracy** أو نظام الجدارة في الحياة العامّة واحترام الصلاحيات. عندما تركّز الميريتوقراطية على العمل كمعيار للتفاضل الإجتماعي، فإنّها تضع العمل وحده القيمة الأخلاقية(بدلا من معايير المحاباة والمحسوبية)، وبمكافأة العمل ينشأ نظام سياسي واجتماعي مستمرّ في شكل "مسابقة طبيعية مفتوحة".[319]
3. المصالحة بين الحاكم والمحكوم في صيغة عقد اجتماعي جديد، تحكمه مبدأ الوفاء بالإلتزامات الشرعية للطرفين. يتضمّن العقد الجديد حقوق والتزامات الدولة والمحكومين بنظرة جديدة، لأنّ الأزمة أفقدت المواطنين الثقة في قدرة الحكومة على حمايتهم وحماية حقوقهم.

المطلب الثاني: مستقبل المصالحة وفق الأمن الإقتصادي والإجتماعي

أوّلاً: الأمن الإقتصادي

تعرّض النظام الجزائري إلى أزمة مالية حادّة في سنة 1993، بينما كانت الجماعات المسلّحة تحقّق تقدّماً على المستوى العسكري. في السنة التالية، وبفضل برنامج إعادة الهيكلة لصندوق النقد الدولي، تمكّن النظام من تدارك الوضع في مقابل اضطرابات اقتصادية واجتماعية عميقة بين سنتي 1994 و1998. من وجهة نظر الإقتصاد الكلّي، يعتبر صندوق النقد الدولي الجزائر مثالاً ناجحاً للإصلاحات الإقتصادية، فيما يوضّح المظهر العامّ للإقتصاد الجزائري، بغض النظر عن الوضع الذي أفرزه استمرار السياسة الأمنية والمجهود المالي الذي يتطلّبه، بأنّ نتائج الإصلاحات التي بدأت سنة 1994 كانت مرضية عموماً. تقدّم الجزائر اليوم العناصر الأساسية لاقتصاد السوق الحرّ؛ سوق مالية داخلية صيغت من أجل استقدام المستثمرين الخواصّ مرفوقة بجهاز قضائي لتوفير الوسط

---

[319] لغوياً يعني الحكم للأقدر والأجدر، الجدارة بالقدرة والعمل الشاق. يُستعمَل المصطلح في العادة كمبدأ من مبادئ العدالة الإجتماعية، وهو يعني أنّ المكانة الإجتماعية والموارد المادّية يجب أن تعكس توزيع القدرة والجهد في المجتمع. يعمل النظام الميريتوقراطي المرتكز أساساً على الكفاءة لتشجيع المواطنين، أصحاب الكفاءة خاصّة، لتحقيق طموحهم الطبيعي باستغلال كامل إمكانياتهم. تختلف الميريتوقراطية عن الهيراركية، حيث أنّها تشير إلى إمكانية الحراك الإجتماعي المرن على اعتبار المهارة، على عكس الثبات والهيكلة الثابتة في المركز الإجتماعي. حاولنا **توسيع مدلول هذا المصطلح ليعني نظاماً سياسياً مبنياً على الجدارة**. أنظر القاموس

Heywood Andrew, Key Concepts in Politics ,Macmilan Press ltd, London, 2000, p.138.

الملائم للإستثمار. والدولة تنسحب تدريجياً من الإقتصاد، باستثناء قطاع النفط، فيما تمّ تحرير التجارة الخارجية كلّية.[320]

غير أنّ هذا الحكم لا يأخذ بعين الإعتبار فشل الإجراءات الإقتصادية التي اتّخذتها الحكومات لمواجهة الأزمات الإجتماعية المنجَزة عن تلك السياسات الإصلاحية، كما أنّ الإقتصاد يعاني من عراقيل هيكلية تستمرّ في تعطيل إرساء اقتصاد منتج وتنافسي. يتميّز الوضع الإقتصادي بغياب الشفافية والفاعلية، وهو ما يسيء إلى الإستثمارات الخارجية والوطنية. والنظام القضائي والإداري لا يقنع المستثمرين الخواصّ الذين يبحثون عن مناخ مستقرّ ومنظومة مالية واضحة،[321] وهما الشرطان الضروريان للإستثمار الخاصّ في قطاع خارج المحروقات. يميّز الإقتصاد الجزائري محدّدان رئيسيان يشكّلان تهديداً للأمن الإقتصادي: محورية مداخيل النفط وضعف الإنتاجية.

1ــ ميزة الإقتصاد الجزائري

أــ محورية مداخيل النفط

منذ سنة 1977، شكّلت مداخيل المحروقات بصفة مستمرّة ما يزيد عن 95 في المائة من الصادرات الجزائرية، وفي السنوات الأخيرة تتجاوز نسبة 97 في المائة. ساهمت المداخيل النفطية في تمويل الإقتصاد بصفة تفوق قدرات الدول المجاورة، وتستمرّ هذه الثروة في إعطاء الجزائر الإمكانيات المالية لتنمية اقتصادية، بشرط تجاوز الإقتصاد الطفيلي الذي ينهك المجهود الإقتصادي. لا شكّ أنّ مداخيل المحروقات ضرورية للصحّة المالية، فالجزائر في حاجة إلى فائض في الميزانية من أجل تفادي التغيّر السريع لأسعار النفط وبناء اقتصاد أقلّ ارتباطاً بهذا القطاع، ومن جهة أخرى لمساعدة القطاع الخاصّ في تحضيره لتحدّي العولمة والإنخراط في المحيط الإقليمي، يبقى قطاع المحروقات وسيلة أساسية في ذلك.

يُستعمَل في الإقتصاد مفهوم الإقتصاد الريعي للتعبير عن الإقتصادات التي لا يتأتّى فيه الدخل من عمليات إنتاجية، وإنّما من الإيرادات التي تُوفّرها الموارد الطبيعية(التي تكون عادة ناضبة وغير متجدّدة). لقد نمت في ظلّ هذا النمط الإقتصادي لدى الشعب

---

[320] *International Crisis Group, L a Crise Algérienne n'est fini, 20 octobre 2000, Rapport Afrique N° 24, Bruxelles, 20 octobre 2000, p.21.*

[321] وهو فحوى الأمن القانوني المحفز على الإستثمار الذي ذكره وزير العدل الجزائري، أنظر الفصل الأوّل.

ذهنية "الإتّكال" ولدى الحكومات ذهنية "العيش من الإيرادات". إنّ عدم التنوّع في الإنتاج الإقتصادي، يمثّل سبباً رئيسياً للمشاكل الإقتصادية، فضلاً على أنّ الثروة النفطية يمكن أن تشكّل خطراً مباشراً يهدّد الأمن الإنساني.[322] فالدول التي تعتمد على قطاع واحد أو على إنتاج واحد غالباً ما تعاني من اقتصاديات هزيلة وهشّة. ويزداد المشكل تعقيداً إذا تعلّق الأمر بمورد طبيعي ناضب كالنفط، وهو الوضع الذي تواجهه معظم الأقطار العربية. في حين أنّ الإجراءات المتّخذة للتخفيف من وطأة هذا الإشكالية غير كافية وغير مناسبة.[323]

في الحالة الجزائرية، أفرزت هذه الوضعية نتائج سلبية على الإقتصاد الوطني:

- قلّة مناصب الشغل المستحدَثة مقارنة بالحجم الكبير للمداخيل النفطية، نظراً لنقص كثافة اليد العاملة في إنتاج المحروقات.
- تغيّر أسعار النفط يؤثّر في غياب الإستقرار في ميزان المدفوعات، فالعائدات وحجم العملة غير مستقرّين بالتبعية.
- أثّر هذا النمط الإقتصادي على استمرارية النشاط الإقتصادي المنتِج.[324]

بقيت الصادرات خارج قطاع المحروقات في مستوى ضعيف جدّا، بمبلغ 0,46 مليار دولار أمريكي في السداسي الأول 2004 مثلاً، رغم الآليات الباهظة الموضوعة. لا تزال المشاكل المطروحة بسبب النوعية وضمان الجودة بعيدة عن التحكّم، وهي التي تشكّل القاعدة الأساسية لكلّ الصادرات. يدفع هذا بكثير من المخاوف، خاصّة مع اقتراب آجال الإنضمام إلى منظّمة التجارة الدولية. كما أنّ آثار نشر الوضعية المريحة للخزينة العمومية، التي توحي بنقص الخطر بالنسبة للدولة، يضع الجزائر أمام وضع حرِج على المستوى الدولي. بفضل المداخيل الخارجية الإستثنائية، تحوّلت الدولة إلى عامل اقتصادي بقدرة كبيرة على التمويل، ما يمكّنها من دفع النشاط الإقتصادي عبر البرامج الإقتصادية (برنامج الإنعاش الإقتصادي). لكن من الناحية الإستراتيجية، هل يمكن لهذه القدرة التمويلية العمومية أن تكون دائمة وقابلة للتجديد في السنوات القادمة؟[325]

---

[322] تمثل الحالة العراقية مثالاً واضحاً تسبب جزئياً فيها النفط في التدخّل العسكري المباشر.

[323] شورو البشير، مرجع سابق، ص 78.

[324] *William C. Byrd, Algérie – Contre- Performances Economiques et Fragilité Institutionnelle, revue CONFLUENCES Méditerranée - N°45 PRINTEMPS 2003, p. 1.*

[325] *CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL La conjoncture économique et sociale du premier semestre 2004.*

ب - ضعف الإنتاجية الإقتصادية[326]

باعتبارها مُصدِّراً كبيراً للمحروقات، فإنّ الجزائر معرّضة لأن تكون مداخيلها النفطية الكبيرة مسيئة للنشاط الإقتصادي غير النفطي، طالما تُعطى الأولوية في السياسات الإقتصادية إلى إنتاج النفط. هذا التوجّه الذي يسمّى **بالمرض الهولندي**[327] la maladie hollandaise، يمكنه أن يكون حائلاً لتنمية قطاعات اقتصادية أخرى بصفة جدّية. والعائد الإقتصادي في نمط اقتصاد الريع[328] لا يرتبط بالضرورة بالعمل والإجتهاد في ظلّ بُنى سياسية لا تفسح المجال للإجتهاد. كما أنّ نشأة هذا النمط ارتبطت تاريخياً بدور حاسم للخبرة الأجنبية في اكتشاف الثروات الطبيعية واستغلالها. كما أنّ التدفّق المالي الضخم والسهل يزيّن سلوك الإنفاق والإقتناء، ويُبعد عن الأذهان تحمّل المخاطرة والمصاعب المصاحِبة للإستثمار وتنظيم الإنتاج، في مجتمعات ما زالت بنيتها التنظيمية والإقتصادية تتّسم بالهشاشة وانخفاض الكفاءة.[329]

لا ترتبط المعضلة الجزائرية في مجال الإنتاجية بضعف مستوى الإستثمار: بل بالعكس من ذلك، سجّلت الجزائر لمدّة تزيد عن الثلاثين سنة نسبة الإستثمار من بين الأعلى في العالم. من سنتي 1971 إلى 2000، مثّل الإستثمار معدّل 32 في المائة من الناتج الداخلي الخام. مقارنة بنسبة 24 في المائة، في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ونسبة 21 في المائة لباقي العالم. لا تكمن المعضلة أيضاً في ضعف الإستثمار في الرأسمال البشري. أثبتت دراسة أعدّها صندوق النقد الدولي أنّ معدّل الإستثمار في العنصر البشري بالنسبة للجزائر عرف نفس النسق مقارنة بمجال الوسائل المادّية والإنتاجية. تكوّن الجزائر 000 13 مهندس في السنة، مقابل 000 15 في فرنسا. لا يوجد تفسير لنقص الإنتاج مع زيادة مستمرّة في العنصرين المادّي والبشري إلاّ في الزيادة السلبية للمحصّلة الكلّية للإنتاجية productivité totale des facteurs (PTF). بتعبير آخر، تكمن المشكلة في الخيارات وتنفيذ الإستثمارات، تضخّم تكاليف الإنجاز ونقص التكيّف مع التطوّرات المحتملة.[330]

---

[326] *Omar Benderra et Ghazi Hidouci,* Algérie : économie, prédation et État policier, *Comité Justice pour l'Algérie* Dossier n° 14, *,mai 2004, pp.12-13.*

[327] *International Crisis Group, L a Crise Algérienne n'est fini.p.21.*

[328] الريع في الأصل عائد إلى استهلال أرض أو مبنى، وعندما يكون ناتجاً عن الخصائص الطبيعية للأرض أو موقعها يكون الريع فائضاً صافياً يعود للمالك الذي لم يبذل جهداً أو مُدخلاً(عامل إنتاج) يسهم في خلق العائد. تقرير التنمية العربية، مرجع سابق، ص 132.

[329] نفس المرجع.

[330] *Benderra O et Hidouci G, op.cit, p.12.*

أصبحت المحصّلة الإنتاجية الكلّية سلبية في السبعينيات، وبقيت كذلك إلى منتصف التسعينيات. إذن، يمكن أن يرجع النموّ البطيء للإقتصاد الجزائري إلى الإستعمال غير الفعّال لعناصر الإنتاج، بدلاً من أن تكون بسبب النقص في العنصرين البشري والمادّي.[331] جزئياً، يعود سبب هذا العجز الهيكلي إلى ضعف القدرة على التسيير. خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات، كانت المؤسّسات العمومية مسيّرة من طرف "الوزارات الوصية"، لم يكن لدى المسؤولين المعيّنين السلطة الحقيقية في إدارة مؤسّساتهم. خلافاً لقطاع المحروقات كانت الإستثمارات، المداخيل والمصاريف تُحدَّد بطريقة إدارية، في غياب أيّ مرجعية لميكانيزمات السوق.

في الوقت الراهن، تستمرّ ثقافة التسيير الإقتصادي من طرف الإدارة في أشكال متجدّدة. بالإضافة إلى الفساد المقترن ببرامج الإستثمار، بالنسبة للمستفيدين، كان العائد من تشجيع إنجاز المصانع ودعم الواردات أكبر من ترقية الإنتاج الداخلي. يفسّر ذلك نسبياً النسبة المرتفعة للإستثمار المسجّل في تلك الفترة. في الوقت الراهن، هناك ضغوط غير رسمية من خلال قطاعات مهمّة من المستوردين تفضّل الإستيراد على الإنتاج، تثبّط الإستثمار وتضغط على الإنتاجية الداخلية من أجل تعظيم التصدير غير القانوني لرأس المال.[332] عرفت الجزائر نفس الظاهرة الملاحظة على الدول العربية التي تحوّلت نحو السوق الحرّ، ولم تنشئ القواعد القانونية والمؤسّسات الكفيلة بمحاربة الإحتكار وحماية المنافسة بل حلّت احتكارات خاصّة محلّ أخرى كانت عامّة.[333] يقرّ أغلبية المتعاملين الإقتصاديين أنّ المحيط ليس ملائماً لتحفيز عمليات التصدير، سواءً على المستوى الإداري أو المالي. كما أنّ الهياكل المتخصّصة في المجال لا تستجيب لما تنتظره المؤسّسات المصدِّرة. خلافاً للعديد من البلدان، تفتقر الجزائر لأدوات دعم وترقية الصادرات، على الرغم من وجود بعض آليات الدعم.[334]

لتوضيح هذا الوضع، عمد *ويليام بيرد*[335] إلى المقارنة بين الناتج الوطني الخام الفردي في الجزائر بمثيله في عيّنة من الدول. سنة 1970، كانت فرنسا تفوق الجزائر بـ 5,37 مرّة. سنة 1985، تراجعت النسبة إلى 3,44 مرّة، ما يعني أنّ الجزائر عرفت نموًّا

---

[331] *Byrd W C, op.cit, p. 4.*

[332] *Ibid, pp. 5-6.*

[333] تقرير التنمية العربية، مرجع سابق، ص 135.

[334] *CNES, op.cit. p.103.*

[335] يتابع *ويليام* بيرد تطوّر الإقتصاد الجزائري منذ 1976، بصفته بنكياً في بنك *شيس منهاتان*، ثمّ كمستشار. كان رئيساً للجنة الفرعية لإعادة جدولة الديون الجزائرية الخاصّة بين 1991–1992، كما كان مشاركاً في مفاوضات إعادة الجدولة من قبل *نادي لندن* 1994–1998.

أسرع وتيرة منه في فرنسا. منذ تراجع سعر النفط في 1986، اتّسعت الهوّة إلى 14,94 و13,58 مرّة في سنتي 1998 و2002 على التوالي. والمقارنة مع البرتغال وكوريا مذهلة، ففي سنة 1985، كان الدخل الفردي للجزائر يتجاوز مثيله في كلا البلدين(0,89 و0,83 على التوالي). لكنّ الأمر تغيّر، لتتوسّع الهوّة لصالح كلّ من البرتغال وكوريا(7 و5,6 مرّة أكبر من الدخل الجزائري). والمقارنة بالدول المجاورة، التي تمتلك إمكانيات استثمارية أقلّ بكثير، ليست كذلك لصالح الجزائر. كان الدخل الفردي في المغرب وتونس سنة 1985 نصف الدخل الجزائري، منذ سنة 1994، عرفت تونس نموًّا أسرعَ لتتجاوز الدخل الجزائري، وتتوقّع الدراسات أن يصل الفرق إلى 1,5.[336]

جدول المقارنة بين الدخل الفردي من الناتج الوطني الخام مع عيّنة من الدول

	1970	1985	1998	2002
الجزائر	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**
المغرب	0,47	0,21	0,80	0,73
تونس	0,60	0,42	1,31	1,26
مصر	0,42	0,35	0,83	0,76
الأردن	0,64	0,69	1,03	1,02
تركيا	0,95	0,49	2,00	1,61
كوريا	0,51	0,83	4,21	5,60
ماليزيا	0,75	0,72	2,01	2,26
فرنسا	5,37	3,44	14,94	13,58
البرتغال	1,46	0,89	6,96	6,99
الولايات المتحدة	9,38	6,42	19,62	21,14

المصدر: ويليام بيرد نقلاً عن البنك الدولي

ت ــ تحدّيات الإقتصاد الجزائري

لقد تحسّن الإقتصاد الجزائري، لكنّه ليس في حال جيّدة رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية.[337] يُضاف إلى ذلك أنّه لم يُسجّل تطوّر كبير للإصلاحات

[336] *Byrd. W. C. op.cit .pp 1-2.*

[337] *CNES, op.cit. p.15*

الإقتصادية، رغم الوضعية الإستعجالية التي تفرضها العولمة التي لم تعُد معطى نظرياً. تعرف مساهمة القطاعات الإنتاجية في تنمية الناتج الوطني الخام تناقصاً يبعث على القلق. لا توجد سياسات اقتصادية تهدف إلى تأمين الرأسمال الخاصّ من أجل دفع الإستثمار على نطاق واسع والتقليل من تسرّب الرساميل. بل بالعكس، أفرزت سياسة الإنفتاح منافسة شديدة أصبحت مصدر تهديد للإقتصاد الهشّ (العامّ والخاصّ).[338]

يكمن التحدّي في الخروج من هذه الحلقة المفرغة وتحويلها إلى حلقة منتِجة. يمكن للدولة أن تستعمل تلك المداخيل لتشجيع النموّ وتقوية البُنى التحتية الإجتماعية والمادّية الضرورية للتنمية والإستثمار. تمثّل مداخيل النفط حقّاً إمكانية كبيرة لبعث التنمية والإستثمار الخارجي في عالم تقلّ فيه المساعدات الخارجية. لا يمكن للجزائر في المستقبل القريب أن تستقبل الإستثمارات الخارجية على نطاق واسع أو تحصل على مساعدات خارجية بالحجم الكبير. مع ذلك، تمثّل مداخيل النفط الوسيلة لتحقيق أهداف التنمية، التي بمكن أن تُحقّق بواسطة المساعدات الخارجية.[339]

على كلّ المستويات، هناك ضعف في العامل البشري ونُظُم التسيير، يولّد جوًّا متزايداً من المخاوف. لا تزال الجزائر مستمرّة في مناقشة الصعوبات الناتجة أساساً عن مسائل الخيارات والأهداف بعيدة المدى.[340] إنّ هياكلنا الإقتصادية تعاني من مشكلة التسيير مع سيطرة النظم الريعية. تظهر مشاكل الإقتصاد الجزائري إلى السطح مع المماطلة الملحوظة في الإصلاحات الإقتصادية والخوصصة، مع النفوذ المتزايد للإقتصاد الموازي (غير الرسمي) وشبكاته، مع الغموض في مسار اتخاذ القرار في عدّة مستويات، ومع نظم تسيير تجاوزها الزمن.

يعيش الإقتصاد والمجتمع الجزائري مرحلة حرجة في تطوّرهما، إذا اعتبرنا اجتماع جملة من المفارقات:

---

[338] *Benderra O et Hidouci G, op.cit, p.6.*
[339] *ICG, L a Crise Algérienne n'est fini,* ***op.cit. p.25***
[340] *CNES, op.cit.p.12.*

- عدم التكفّل بالإشكاليات الإقتصادية والإجتماعية الثقيلة في ظلّ وضع مالي استثنائي(الذي يُحتمل أن لا يتكرّر بهذه الوفرة)؛
- لا زالت السياسات الإقتصادية تتّجه أكثر إلى المدى القصير، الشيء الذي يضعف رؤية الإمكانيات ويغفل الآفاق الإستراتيجية؛
- التقليل من النفقة الغذائية التي تمثّل مفارقة غريبة بين ارتفاع معتبر في الإستثمارات العمومية في القطاع وارتفاع الفاتورة الغذائية.[341]

ث ــ طبيعة المبادلات الخارجية

وجه آخر من تهديدات الأمن الإقتصادي في مجال المبادلات الخارجية، فأكثر من 60 في المائة من واردات الجزائر مصدرها الإتّحاد الأوروبي و70 في المائة من صادراتها موجّهة إليها. فيما تمثّل المبادلات مع الدول المجاورة، المغرب وتونس 2 في المائة من صادراتها و2,5 في المائة من وارداتها. لا شكّ من أنّ الجزائر مرتبطة كلّية بعلاقتها مع أوروبا، لكنّ هذه التبعية خطيرة. 27 ومع أنّ فترات إصلاح طويلة مبرمجة ضمن الإتفاقيات مع أوروبا في إطار مبادرة الشراكة الأورومتوسطية (مسار برشلونة)، وحتّى مع المساعدة المؤقّتة التي ستُمنح، إلاّ أنّ آثاراً مباشرة ستمسّ الجزائر. بداية بتدنّي مداخيل الدولة بسبب ارتفاع الأسعار، الذي سينعكس على ارتفاع الضرائب المباشرة على المستوى الوطني. يليه تعرّض القطاع الصناعي غير النفطي وقطاع الخدمات إلى منافسة شديدة، بعد نهاية المرحلة الإنتقالية. هذا يمكن أيضاً أن يحمل خطر بقاء المعادلة التجارية مختلّة لصالح الضفّة الشمالية للمتوسّط، مع دخول منطقة التجارة الحرّة حيّز التنفيذ، في هذه الحال لا يحدث التوازن بين ضفتي المتوسّط، محوِّلاً دول شمال إفريقيا إلى مجرّد إقتصاديات تابعة لأوروبا؛ يعني ذلك أنّ بعض القطاعات فقط هي التي تكون قادرة على الإندماج والأخرى ستبقى معزولة ومتخلّفة، ممّا لا يمكّن الإقتصاد من تحقيق التنمية الشاملة. هذه العراقيل يمكن تجاوزها إذا تمّ تسريع المرحلة الثانية – التي تبدأ بعد سنة 2010– من مسار برشلونة. عن طريق اندماج اقتصاديات الضفّة الجنوبية للمتوسّط في سوق موحّدة، تستطيع تلك الدول في هذه الحالة الإستفادة من اقتصاد أوروبا والعلاقة معها. يمكّن هذا التطور كذلك إمكانية للجزائر في إثبات موقعها الجيوستراتيجي كعلامة هامّة في المغرب العربي.

---

341 *Ibid. p.*

4ـ معالم السياسات الإقتصادية الإنسانية: الحاجة إلى التخطيط والحوار

بالنسبة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، يبقى التخطيط الغائب الأكبر في آليات البرمجة والتنظيم. لا يمكن أن نضحّي بالخيارات الإستراتيجية لفائدة الإرتجالية والتلقائية ضمن وضعية توفّر الموارد نعلم جميعاً أنّها ليست متجدّدة؟ لا بد من توفير فرصة للتفكير على الأمد الطويل، ومن الضروري تخليص الإقتصاد الوطني من تأثير **إمبراطورية المدى القصير**، والمضي إلى تصوّرات تأخذ بعين الإعتبار التهديدات والغموض الذي يخيّم على الإقتصاد والمجتمع.[342]

كيف يمكن استغلال تلك الموارد وفي أيّ نوع من النموّ؟ فوفرة الموارد المالية وميزات الوضع الدولي تبيّن بأنّ هذا الوضع استثنائي. كيف يمكن الإستفادة بها في تحديث الهياكل القاعدية وتحسين قدراتنا الإقتصادية؟ وحده **نقاش اجتماعي موسّع** يمكنه أن يؤدّي إلى خيارات سياسية تساعد على تحديد أهداف استراتيجية مقبولة، بإمكانها أن تكون محور تجنيد عامّ.[343] من الضروري تجاوز الأحادية القطبية لأنّ الدينامية الإقتصادية تكمن في مشاركة كلّ الفواعل، الخاصّة، العمومية، الجماعات المحلّية، المجتمع المدني، في إطار اقتصاد إجتماعي مدعوم بفضل جهد استثماري حقيقي.

نقلت يومية "العرب" السعودية عن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نقده للخيارات الإقتصادية التي تكرّسها الحكومات المتوالية وأقرّ بفشلها[344]. رغم أنّ مبيعات المحروقات حملت مداخيل ضخمة، لا ينكر المتابعون أنّها حملت زخّة أوكسيجين قوية للإقتصاد الجزائري المنهك، إلاّ أنّ ما يميّز الخيارات الإقتصادية الراهنة هو أنّها **محدودة الآفاق**، ويُأخذ عليها عدم مراعاتها عامل **تنويع الدخل**، وهي من أسباب متاعب الإقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تردّي الوضع الأمني.

ثانيا: الأمن الإجتماعي

من أهمّ العوامل التي غذّت المعارضة قبل سنة 1988، هو الشعور بأنّ الدولة لم تخصّص الكفاية من الموارد في الخدمات الإجتماعية والحياة الكريمة لعموم الشعب. لم

---

[342] *Ibid. p.16.*

[343] *Ibid.*

[344] بوتفليقة حذّر الوزراء من البذخ وتبذير أموال الدولة سوء التسيير يحرم الجزائر الاستفادة من عائدات النفط : العرب: 3 سبتمبر، 2008.

يفتأ هذا الشعور يتزايد في السنوات الأخيرة، لذلك تكتسي قطاعات الصحّة، التربية والسكن أهمّية أساسية، وكذا المبادرات الرامية إلى التقليل من آثار تزايد البطالة. إذا لم يحظَ هذا الميدان بالإهتمام الخاصّ، فإنّ الأمن الإجتماعي لن يستقرّ في المدى القصير والمتوسّط.

رغم الظروف المشجّعة والجهود المبذولة في مجال تدارك العجز الإجتماعي، لا زالت هناك حركات احتجاجية تلجأ في بعض الأحيان أسلوب العنف. تحمل مطالب تتعلّق خصوصاً بالشغل، السكن وظروف العمل الخاصّة ببعض الفئات الإجتماعية. يغذّي هذه المطالب الإحباط المتزايد من جرّاء التهميش، غياب سياسة تشاركية تضمّ مجمل الفواعل الإجتماعية والمجتمع المدني وضعف الحوار الإجتماعي. هناك مفارقة بين تحسّن المؤشّرات الإجتماعية على المستوى الكلّي واستمرار التوتّرات داخل العديد من الفئات الإجتماعية والمهنية، تبرزها مسائل مرتبطة بمعايير التوزيع، فعالية السياسات العمومية والتطبيق الفعلي للنصوص التنظيمية والقانونية، وهي تحتل أهمّية أكثر فأكثر في النقاش الإجتماعي.[345]

1. مظاهر فشل السياسات الإجتماعية

أ. السياسات الشبانية

لقد أصبح الحديث عن الشباب في الجزائر مرادفاً للحديث عن الإحباط واليأس، وقد مكّنت المشاريع التنموية والتدابير الخاصّة الموجَّهة للشباب، من تحسين الوضع بشكل ملحوظ والإسهام بشكل غير مباشر في عودة السلم المدني. ومع ذلك، "فما أكثر الشبّان الذين لا يجدون عملاً؛ وهو ما يسهم في بعث الخيبة والتذمّر في نفوس الكثير منهم وحتى اليأس والانسياق للإغراءات الضارّة لدى بعضهم"، كما يقول رئيس الجمهورية.[346] يتعلّق إحباط الشباب متعدّد الأسباب بصعوبة الحصول على: الشغل، السكن، الترفيه والثقافة، في حين أنّ تراكم الثروة من جرّاء المضاربة، تتحدّى القيم المرتبطة بالقدرات المعرفية. هذا الوضع يزيد من الفقر ويغذّي الهوّة الموجودة أصلاً، ويصعّد الإحتجاجات كما يساهم في ظاهرة الإنحراف.[347] فقد أخذ الإجرام والإنحراف لدى الشباب حدّاً أقلق المواطنين والسلطات العمومية.

---

[345] *Ibid. p. 112.*

[346] http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/2009/04/html/D190409.htm

[347] *CNES, op.cit.*

لقد سُجِّلت نتائج إيجابية في مجال الشغل، لكنّ الطبيعة الهشّة لمناصب الشغل المستحدَثة تطرح أسئلة حقيقية حول الإستراتيجيات والسياسات المسطّرة في المجال. كانت استجابة السلطات العمومية للمطالب الإجتماعية عبر سياسات تهدئة غير فعّالة، لا يمكنها أن تحلّ هذه المشاكل المزمنة لأنّها لا تتجه إلى الأسباب. تحاول بعض القراءات التطرّق إلى الأسباب التي أفرزت هذا الوضع الخطير، فرغم الورشات الكبرى التي فتحها رئيس الجمهورية والمبالغ المالية الضخمة المستمَثرَة في المجال، **فإنّ ضعف القدرة العامّة على الإستماع، الملاحظة والتوقّع، وخاصّة في ميدان الشباب،** قلّة المعلومات حول سوق الشغل وفرص التشغيل، غياب مراكز اجتماعية ذات مصداقية ومساحات الإلتقاء، كلّها عوامل ساهمت في انعزال الشباب عن القضايا العامّة وسرّعت لديهم ظاهرة تدهور صورة السلطات العمومية.[348] كما أنّ ضعف الحوار الإجتماعي والإتصال المؤسّساتي، لم يجد إلى حدّ الآن مجالاً مناسباً يلعب فيه التشاور دوراً أساسياً.[349]

ب. <u>السياسات العمرانية</u>

ساهمت السياسات العمرانية في تعقيد الوضع الإجتماعي، فإحدى أهمّ مميّزاتها في الجزائر هي التمركز الشديد للسكّان وارتفاع الكثافة السكّانية على مستوى المناطق الحضرية، ممّا ساهم في خلق أزمة حضرية حادّة. يقطن 90 في المائة من النسبة الإجمالية للسكّان على مستوى 12 في المائة من التراب الوطني، حيث تتمركز الكثافة السكانية بأربعة مدن كبرى هي الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة. نجم عن هذا التمركز الشديد للسكّان عدم التحكّم في النسيج العمراني، ممّا زاد من حدّة الإختلال بين متطلّبات السكّان والخدمات المقدّمة(المرافق العمومية، الشغل، النقل)، وكذا صعوبة تأمين الأماكن العمومية.[350] بالإضافة إلى أنّ اختلاف أصول السكّان الناتج عن ظاهرة الإرهاب ساهم كذلك بشكل كبير في ظهور **الأزمة الحضرية**. فقد وجد السكّان أنفسهم مجبَرين على التنقّل، في حين يصعب عليهم إيجاد قيم وروح التضامن الموجودة في المناطق الريفية، ونادراً ما يُدمَجون في الأوساط الإنتاجية، بل يعيشون في بيوت قصديرية معتمدين على الشغل غير الرسمي وحتى غير الشرعي في بعض الأحيان كمصدر لقوتهم، مساهمين بمثل هذا النمط في بروز المشاكل الأمنية.

---

[348] *Eléments De Réflexion Pour Une Politique Nationale De La Jeunesse, op.cit. p.2.*
[349] *CNES, op.cit. p 12.*
[350] نفس المرجع، ص 42.

لقد زاد الوضع الإجتماعي سوءًا في هذه العشرية، بسبب تراجع المهامّ التقليدية للأمن العمومي، وتفرّغه لمكافحة الإرهاب. أثّر ذلك على تنظيم، طريقة عمل وكذا توزيع عناصر الشرطة. فقد استجاب توزيع العناصر إلى خرائط خاصّة معدّة على أساس المناطق والأحياء الأكثر تضرّراً من التهديدات الإرهابية. في المقابل، لم تُؤخذ الأشكال الأخرى من المساس بالأمن العمومي بعين الإعتبار، ضمن الخريطة الأمنية الجديدة. وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في ظهور مشاكل عدّة على مستوى الأحياء التي كان فيها حضور الشرطة غير كافياً.[351]

ت. <u>إهمال العامل البشري والتركيز على العامل المادي</u>

أوردت مجلّة الشرطة ملاحظة هامّة، لا بدّ أن تستوقف الدارس للوضع الإجتماعي، في صدد الحديث عن سياسات تطوير قوّات الأمن(الشرطة خاصّة)، لتخلص إلى وصف صورة الشرطي لدى عامّة المواطنين. "غير أنّه يبدو في بلدنا أنّ عصرنة الإمكانيات الموجودة لدى الشرطة، أهملت نوعاً ما الدور الإنساني لشرطي الحيّ. فشرطيّ النظام العمومي أصبح مجهولاً وغير معروف، **ويرمز إلى قوّة قمعية أكثر منه إلى سلطة عمومية وقائية.**[352]

تنطبق هذه الملاحظة على كثير من الملفّات، فكلّ القطاعات تعاني من التركيز على العوامل المادّية على حساب العامل البشري. نفس الملاحظة نجدها مثلاً في وثيقة عمل جمع الولاة بالحكومة. تقرّ الوثيقة بأنّ السياسات العامّة المنتهَجة خلال العشريات الأخيرة لم تمكّن الشباب الجزائري من التجنيد والتعبير عن نفسه باعتباره فاعلاً اجتماعياً حقيقياً في مسار الإصلاح الوطني، رغم أهمّية ثقله في المجتمع. أهملت تلك السياسات عادة البُعد الإنساني، قاعدة أيّ تطوّر اجتماعي، بتركيزها على جانب التجهيز؛ كما أنّها افتقدت إلى الفعالية فيما يخص الإدماج الدائم للشباب في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، لغياب الإطار الملائم للحوار والتشاور. هذه الوضعية هي سبب الشعور بالظلم والحياة التعيسة، الذي عزّزه انفلات النواة الأسرية، فقدان معالم الهوية والثقافة، التهميش المدرسي والبطالة، غياب عرض ثقافي وترفيهي والتعمير الفوضوي في المدن والأحياء.[353]

---

[351] نفس المرجع، ص 47.

[352] جندي ي، "الشرطة الجوارية في الجزائر" في مجلّة الشرطة، عدد خاصّ، جويلية 2008. ص 40.

[353] *Eléments De Réflexion Pour Une Politique Nationale De La Jeunesse, op.cit. p.1.*

2. مؤشرات الأزمة الإجتماعية

أ. الإنحراف الإجتماعي

لقد عزّزت النقائص الكبيرة التي يشهدها المجال الإجتماعي ظاهرة الإنحراف في الجزائر، والتي هي تعبير عن التذمّر العميق للشباب الجزائري الذي يعيش آثار الأزمة الإقتصادية والأمنية، بالإضافة إلى مختلف التحوّلات الإجتماعية. غير أنّ تحديد عوامل الإنحراف ليس بالأمر اليسير، نظراً لغياب جهاز استعلام موثوق فيه، يسمح بإجراء تحليل دقيق للظاهرة.[354] عرف المجتمع تزايد الإنحراف الإجتماعي الذي يبدو في سلوكات عنيفة، تمثّل زيادة حوادث المرور شكلاً مخيفاً لسلوك عدم احترام القانون والنظم.[355]

ولّدت التحوّلات الإقتصادية والإجتماعية المتسارعة، والتي تمّ الشروع فيها منذ التسعينيات نتيجة التحوّل المفاجئ من الإقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، مناخاً ملائماً لبروز الإنحراف بالجزائر. بعد سنوات من الحرمان وندرة الموادّ الإستهلاكية، وجد الشاب الجزائري نفسه بين عشية وضحاها أمام عرض يفوق طاقته في كثير من الحالات، وذلك بسبب سوء أوضاعه الإجتماعية وتدني مستواه المعيشي، وهو ما يولّد فيه دوماً الشعور بالإحباط ويدفعه لارتكاب أفعال مخالفة من أجل إشباع بعض الحاجيات. عند توقيف بعض المنحرفين، يُلاحَظ أنّ ملابسهم باهظة الثمن تمثّل ثروة مصغّرة تفوق القدرة الشرائية لشخص متوسّط الدخل.[356] كما خلّف هذا التحوّل الإقتصادي أيضاً انقلاباً في نظام القواعد التي تحكم الحياة وابتعاداً عن القيم الإجتماعية، حيث طغى الربح وكسب المال على كلّ الإعتبارات الأدبية الأخرى.

عرفت السنوات الأخيرة كذلك انتشار ظاهرة المخدّرات(التعاطي والإتجار)، فقد كشف الديوان الوطني لمكافحة المخدّرات والتسمّم عن الإرتفاع الهائل في كمّية المخدّرات المحجوزة منذ سنة 1993، وكذا عن انتشار هذه الآفة ضمن مختلف شرائح المجتمع، خاصّة لدى الفئة الشبّانية. إنّ تاريخ 1993 يعبّر عن نفسه، كونه يتزامن مع فترة غياب الإستقرار وانعدام الأمن، اللذان تسبّبا في نشر هذه الآفة. تلاحظ الجهات المعنية بمكافحة المخدّرات اليوم بعد استقرار هذه الآفة مدى حجمها واتّساعها، وصعوبة مهمّة القضاء عليها؛ رغم التحسّن الواضح للوضع الأمني للبلاد، والتي مكّنت مصالح الأمن للتفرّغ

---

[354] نايت الحسين أحمد، "مشاكل المجتمع في الجزائر: ما بين الجنوح والإنحرافات الحضرية" في الشرطة، سبتمبر 2008، ص 42.

[355] *CNES, op.cit. p 141.*

[356] نايت الحسين أحمد، مرجع سابق، ص 44.

لمكافحة هذه الظاهرة.[357] يرافق الشروع في عملية الإتّجار بالمخدّرات على مستوى حيّ ما ضغط شديد لا يحسّ به إلا السكّان القاطنون بالمنطقة، حيث تكون تلك الأحياء غالباً منغمسة في الظلام وتنعدم فيها الإنارة العمومية، ممّا يشجع المعاملات السرّية التي يتمّ إجراؤها في الليل. ضمن هذه المعطيات، يتحوّل انعدام الخدمات العمومية(الإنارة العمومية مثلاً) إلى مشكلة أمنية تهدّد أمن المجتمع.

ب. <u>الهجرة السرّية</u>

أشرنا سابقاً إلى ضعف القوّة الإنتاجية والتصديرية للإقتصاد الجزائري ضمن دراسة *ويليام بيرد*. أنهى هذا الأخير ملاحظات دراسته بقوله: "إنّ السلعة الجزائرية الوحيدة القابلة للتصدير والمحتمل أن تتزايد، خارج قطاع المحروقات، هي الهجرة غير المنقطعة للشباب اليائس في اتجاه الشمال".[358] سجّلت مصالح حرّاس الشواطئ إنقاذ 568 1 شخصاً خلال سنة 2007، وانتشال 87 جثة. الهدف من خوض هذه المغامرة(الحرقة) هو الحصول على الأحسن، أمّا بالمسبة للبعض الآخر فهو الهروب من الأسوأ.[359] لقد تفاقمت الهجرة السرّية في سنوات التسعينيات، نظراً لانشغال قوّات الأمن في مكافحة الإرهاب، ممّا أتاح المجال لازدهار الشبكات التي تحترف تهجير الأشخاص إلى أوروبا خاصّة.[360]

تحوّلت الهجرة إلى أوروبا لدى الآلاف من الشباب من مجرّد حلم إلى مشروع يشبه الإعداد للزواج أو شراء سيارة. لم تحسن السلطات العمومية قراءة القضية بأبعادها، واكتفت بإصدار قانون شدّد العقوبات على الحرّاقة، دون أن تكلّف نفسها عناء البحث لماذا يهتف هؤلاء المغامرون "روما ولا انتوما !"، فيما بقي الوضع على حاله بعد إصدار تلك التشريعات.[361] تطوّرت الظاهرة ولم تعُد تقتصر على البطّالين، بل شمِلت أيضاً الموظّفين والجامعيين. ولم تعد محصورة على الشباب دون كبار السنّ، وهو ما يعني أنّ الظاهرة بعيدة عن كونها مجرّد رغبة في المغامرة أو طيش شباب، بقدر ما تكشف عن أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة الجذور، ما زالت تنتظر من السلطة أن تفهم حقيقتها

---

[357] نفس المرجع.

[358] *Byrd. W. C. op.cit .p.15.*

[359] يقول شاب في الثلاثين من العمر: "بقي لدي ثلاث خيارات: أهاجر، أتحوّل إلى سارق محرم أو أصعد إلى الجبل وأتحوّل إلى إرهابي، لقد اخترت أهونها. أنظر عاطف قدادرة، إمّا أن أحرق وإمّا أن أصبح إرهابيا .. هكذا يردّ الحراقة الجزائريون على الشرطة الإسبانية"، <u>الخبر</u>، 23 أوت 2009.

[360] مهدي بن شريف، تفاقم ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر، الشرطة، سبتمبر 2008، ص ص 49- 50،

[361] ملف "الحرقة .. رسالة إلى السلطة عنوانها "روما ولا انتوما"، <u>الخبر</u>، 23 أوت 2009.

وأسبابها. لأنّ سياسات التنمية على الورق لم تجد طريقها للتجسيد من قِبل الحكومات المتعاقبة، وراح الشباب ضحية سماسرة الهجرة السرّية.[362]

يتمّ التعاطي مع ملفّ الهجرة غير الشرعية بين **مقاربة أمنية بوليسية**، تعتمدها الحكومات في ضفّتي المتوسّط، وجمعيات حقوقية تنتقد "المعاملة غير الإنسانية" لعابري البحر، وتنادي بمعالجة الظاهرة من **زاوية إنسانية**، تأخذ في الحسبان الأوضاع التي تشجّع على ركوب قوارب الموت. وعلى عكس ما كان متوقّعاً، زادت أعداد المهاجرين في السنتين الماضيتين، بالحدّة نفسها أو أكثر، مع التشديد في الترسانة القانونية التي تردع الحرّاقين في دولهم، ومع مضاعفة عدد مراكز حشدهم التي تشبه السجون في البلدان التي تستقبلهم.[363] تستنكر جمعيات حقوقية التعامل مع مأساة "الحرقة" في الجزائر، من خلال قانون معاقبة الهجرة السرّية، لأنّنا بذلك سنحوّل "الحرّاقة" اليائسين داخل السجن إلى مجرمين محترفين وندفعهم لتشكيل العصابات، تماماً كما ساهمت محتشدات *رقّان* في إنشاء الجماعات الإرهابية وتنظيمها. [364] لقد أثبتت التجربة بأنّ المقاربة الأمنية لن تنجح في معالجة أزمة بهذا العمق.

مع أنّ الحديث عن الهجرة يحتلّ الصدارة في الإعلام بسبب طابع المأساوي، إلاّ أنّ ظاهرة أخرى قبلها أقلّ صخباً كانت ولا زالت مستمرّة، وهي الهجرة الشرعية للكفاءات. فالسبب الرئيسي لهجرة الكفاءات هو غياب البيئة المجتمعية والإمكانات التي يمكن أن تؤدّي إلى قيام الكفاءات بدورها في نهضة البلاد، مع تحقق الذات وتوافر أسباب العيش الكريم. وتتضمّن الخسارة المترتّبة على الهجرة تحمّل تكلفة إعداد الكفاءات المهاجِرة إلى البلدان المتقدّمة، ممّا يمكن اعتباره معونة عكسية(أي دعماً من الدول النامية إلى دول المهجر الغنية). يضاف إلى ذلك تكلفة الفرصة الضائعة(العائد المنتظر لمساهمة أصحاب الكفاءات المهاجرة في تنمية أوطانهم). تقتضي الخسارة الكبيرة هذه أن تقلّل والإستفادة من الكفاءات المهاجرة عبر العودة المؤقتة أو النهائية. بشرط وجود مشروع نهضة إنسانية يغري الكفاءات المهاجرة لتنال شرف المشاركة في مسيرة التنمية الإنسانية في الوطن الأمّ.[365]

كما أنّ الثروة النفطية همّشت عدداً من القيم والحوافز الإجتماعية التي كان يمكن أن تؤازر الإبداع والمعرفة. وساهمت في نشر القيم السلبية التي أضاعت القيمة الإجتماعية

---

[362] ح، سليمان، وعود السلطة لم تنجح في قتل شهية "الحرقة" لدى الجزائريين، الخبر، 23 أوت 2009.

[363] حميد يس، المقاربة البوليسية للظاهرة قابلها تزايد في أعداد الحراقين، الخبر، 23 أوت 2009.

[364] عاطف قدادرة، إما أن أحرق وإما أن أصبح إرهابيا"، مرجع سابق.

[365] تقرير التنمية العربية، مرجع سابق، ص 143.

للعالم و المتعلم و المثقف. كما أن التعليم فقد قدرته على توفير الإمكانيات التي تتيح للفقراء الارتفاع الاجتماعي. و باتت القيمة الاجتماعية العليا للثراء و المال، بغض النظر عن الوسائل المؤدية إليهما . و حلت الملكية محل العلم و المعرفة. و ساهم القمع و التهميش في قتل الرغبة في الانجاز و السعادة و الانتهاج.و لذا نلاحظ سيادة الشعور باللامبالاة و الاكتئاب السياسي، و من ثم ابتعاد المواطنين عن المساهمة في إحداث التغيير المنشود في الوطن[366].

خلاصة الفصل الثالث:

تبين لنا من خلال تحليل المصالحة الوطنية وفق المقترب التحولي للصراع طغيان أسلوب تسيير الصراع في معالجة الازمة، و قد مثلت المصالحة فرصة لتحويل العلاقات و حل الصراع . لكن بتركيزها على الاجراءات، بقية المصالحة في مستوى تحويل جزئي للعلاقات، سرعان ما تحول الى أسلوب تسيير الصراع بمتابعة سياسية مكافحة الارهاب، بعد تحقيق مستوى مقبول من الأمن و الاستقرار. و عجزت المصالحة عن توفير دينامية تحمي " سلم القلوب" الأمن الدائم، نظرا لإستمرار مكامن تهديد المن السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي.

[366] نفس المرجع، ص 141.

خاتمة

خاتمة

ترتبط نشأة المفاهيم وتطوّرها بسياقات فكرية وزمانية، فهي تشكّل إجابات لإشكاليات معيّنة في فترة تاريخية معيّنة. يشترك المفهومان اللذان يشكّلان موضوع دراستنا(الأمن الإنساني والمصالحة) في أنّهما مفهومان نشآ في فترة متقاربة زمانياً، ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتطوّر المنظومة الدولية بعد سقوط جدار برلين، وبروز سياسات بديلة عن تلك التي سادت أيّام الحرب الباردة. يحاول الأمن الإنساني أن يكون بديلاً عن الأمن الواقعي، كما تحاول المصالحة أن تكون بديلاً عن الصراعات المسلّحة التي كانت جزءًا من توازن نظام ثنائي القطبية. كما يشترك المفهومان في أنّهما في طور التشكّل، بينما تطبيقاتهما لا تزال في بداياتها الأولى.

لقد مكّننا تتبّع تطوّر مفهوم نظريات الأمن من تأكيد افتقار المدرسة الواقعية لمرونة التكيّف مع المعطيات التي يفرضها واقع اليوم. في حين يمكن أن يكون الأمن الإنساني بديلاً قوياً لها، لأنّ أجندته توفّر إطارًا جديداً لتحديد تهديدات جديدة للأمن الجزائري (الفقر، أزمة السكن، البطالة، العجز الديمقراطي والميريتوقراطي، الإنحرافات الإجتماعية) ضمن الأجندة الوطنية، بدلاً عن التركيز المفرط على التهديد الأمني المباشر المتمثّل في "الإرهاب". تتّفق المصالحة في مفهومها مع الأمن الإنساني في أنّها دعوة لإعادة تأسيس الدولة على أسس أخلاقية، وتعديل بنود العقد الإجتماعي على أساس الشرعية الإنسانية.

نجحت السياسات الأمنية الجزائرية في المحافظة على نظام سياسي أثبت تكيّفه مع كلّ الظروف، فحتّى الأزمة الأمنية كانت في صالح الأجهزة الأمنية، فقد كانت فرصة لا تُعوّض، مكّنت المؤسّسة العسكرية من تحديث إمكانياتها وتأهيل أفرادها، وكسبت الاعتراف بقدرتها على محاربة الإرهاب، وصارت تجربتها تُدرَّس وتُسوَّق بفضل النجاحات التي حقّقتها. وأصبحت الجزائر قطباً مهمًّا في الحملة الدولية ضدّ الإرهاب. لكنّ هذه النجاحات لم تنقل السياسات الأمنية من مفهوم أمن الدولة إلى مفاهيم أمن المجتمع والأفراد والأمن الإنساني، فالمواطن لا يزال يشعر باغتراب في موضوع الأمن ويعتبره شأناً خاصًّا بمؤسّسة معيّنة لها منطقها الخاصّ، كما أنّه يشعر بتهديدات تحيط به على المستوى الإجتماعي، الإقتصادي والسياسي. إنّ دولة القانون والمؤسّسات هي التي تضع

السياسات الأمنية بمفهوم تشاركي يضمّ كلّ الفواعل، الذين يحكمهم قواعد العدالة والشرعية والكفاءة.

كانت الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر وفق التشخيص الإنساني مظهراً لأزمة متعدّدة، ساهمت معطيات اقتصادية واجتماعية في إشعالها. يمكن للمصالحة الوطنية وفق هذا المنطق أن تكون منهجاً للحكم يقود إلى دعم الأمن الدائم، بعد النهاية الرسمية للنزاع مع صدور قوانين المصالحة. غير أنّ المصالحة الوطنية كانت محكومة بالسياق الذي أنتجها، فقد طغت عليها المقاربة الأمنية، وأجّلت حلّ الأزمة بعجزها عن اقتراح إطار سياسي للتنافس، يسمح بنقل الصراع من المستوى الأمني إلى المستوى السياسي وتحويل العلاقات بصفة كلّية. لقد كانت المصالحة الوطنية حلاً لأزمة أمنية انتقلت إلى السياسة، وهي بذلك لا زالت قاصرة عن إيجاد تحقيق المصالحة السيكولوجية التي تظهر في تغير الأفكار والمعتقدات، الوقود الحقيقي للصراع. يضاف إلى ذلك أنّ المقاربة الأمنية حاضرة في التعامل مع كثير من الأزمات الإجتماعية الصغرى(الإضرابات، الهجرة السرية، ...).

وختاماً لهذه الدراسة، نكتفي بتوصية إنشاء لجنة ذات طابع استشاري لدراسة الأمن الإنساني في الجزائر، تحمل اسم "**اللجنة الوطنية الإستشارية للأمن الإنساني**". **مهمّتها:** تحديد تهديدات الأمن الإنساني واقتراح أجندة شاملة تهدف إلى تحقيقه. **مدّتها:** سنتان تبدأ في أوّل العهدة الرئاسية. **تشكيلتها:** تتكوّن من كلّ القطاعات المعنيّة من الحكومة، البرلمان، الجامعيين وأهل الإختصاص، ويمكن أن تمتد إلى الكفاءات. تضمّ **لجنتين فرعيتين:**

الأولى: خاصّة بالمصالحة الوطنية، تتناول تقييمها وسبل ترقيتها.

الثانية: تدرس حالات المواجهة بين المواطنين ومصالح الأمن، بهدف تحديد العناصر المشتركة بين هذه الأحداث، وصياغة سياسة للتعامل مع الموقف. تحاول أن تجيب على كيفية التعامل مع أحداث شبيهة بالتي عرفت في أكتوبر 1988.

لقد اقترحنا لدراسة النزاعات الداخلية صيغة نظرية تتابع مختلف مراحل الصراع، دعوناها نموذج حلقات حلّ النزاع عبر الأمن الإنساني. وتطبيقاً لهذا النموذج، نقترح بناءً عليه تطوّر تصوير المصالحة الوطنية من خلال **حلقات حلّ الأزمة الأمنية عبر المصالحة الوطنية**. أنظر الشكل رقم (8).

الشكل رقم (8) يمثل حلقات حلّ الأزمة الأمنية عبر المصالحة الوطنية

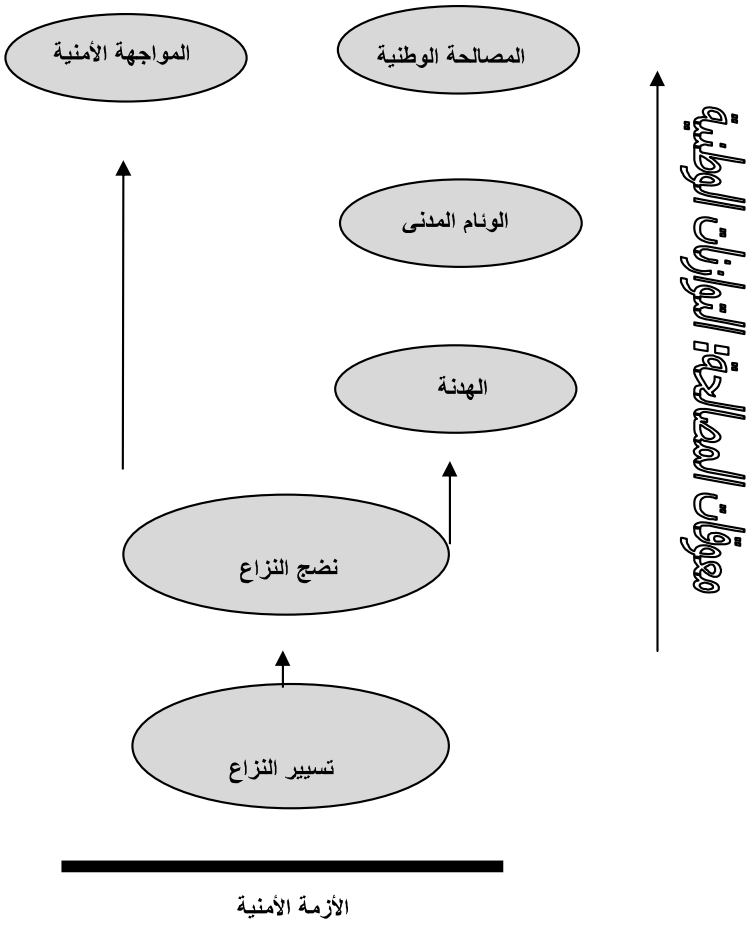

لقد مكّننا التشخيص الإنساني من تصوّر إطار تحليلي للأزمة في الجزائر، يسمح لنا بتقييم السياسات ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الإنساني. إذا حاولنا أن نوسّع هذا الإطار التحليلي إلى فترات تاريخية أخرى من عمر الجزائر، سنحصل على قراءة جديدة للتاريخ،

تسمح لنا بالتعرّف على الواقع وبناء سياسيات مستقبلية تُستعمَل فيها كلّ الإمكانيات المتاحة، نتطلّع إلى تطويرها في مناسبات بحثية أخرى.

مقابلة الأمن الإنساني لمراحل تاريخ الجزائر: محاولة تفسيرية

1ـ المرحلة الأولى: مرحلة الإحتلال

نقترح البداية من دراسة أسباب الإحتلال الفرنسي للجزائر من زاوية الأمن، باعتبار أنّ الإحتلال يتجاوز "الأزمة الأمنية"، بل يُعتبَر قمّة "الفشل الأمني" المهدِّد المباشر للوجود. لقد عمل الإحتلال على استغلال وتنمية عوامل نفسية واجتماعية ساعدته على الإستقرار، يدعوها المفكّر *مالك بن نبي* **القابلية للإستعمار**. "إنّ القضية عندنا منوطة أوّلاً بتخلّصنا ممّا يستغلّه المستعمر في أنفسنا من استعداد لخدمته ... وما دام له سلطة خفية على توجيه الطاقة الخفية عندنا، وتبديدها وتشتيتها على أيدينا، فلا رجاء في استقلال، ولا أمل في حرّية، مهما كانت الأوضاع السياسية، وقد قال أحد المصلحين: أخرِجوا المستعمِر من أنفسكم يخرج من أرضكم".[368]

في بداية الإحتلال كانت المقاومة المسلّحة عبر المقاومات الشعبية، وكانت المعادلة "أمن دولة قوية" في مقابل "أمن دولة ضعيفة"، وحُسِمت على حساب الأمن الضعيف. لمقاومة التهديد برز الأمن على المستوى الشعبي غير الرسمي، بتدخّل فواعل غير دولتية، على غرار المقاومة في العراق، فلسطين، لبنان. لم تتمكن تلك الجهود من قلب ميزان القوى، تمّ اللجوء حينها إلى المقاومة السياسية، لعبت فيها الحركة الوطنية دور المجنّد والمحفّز لمواجهة التهديدات الأمنية التي كان يسطّرها الإحتلال عبر سياسات: الإندماج، التغريب، محاربة اللغة العربية وتدجين النخب.

---

[368] مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1986، ص ص 154–155.

عملت الحركة الوطنية على استعادة الأمن الثقافي والإجتماعي، لتهيئة العمل المباشر لتحقيق الأمن السياسي الممثّل في الإستقلال. كان التغلّب على التهديدات المعنوية الإحتلالية التي استهدفت مسح الهوية الوطنية، هو القاعدة التي مهّدت لجولة أخيرة لمعركة الإستقلال على المستوى العسكري هي الثورة التحريرية الكبرى. مثّلت هذه الثورة فترة للمصالحة بين القيادة السياسية والقاعدة الإجتماعية في الجزائر، توحّدت فيها كافّة الجهود لتحقيق الأمن الإنساني المتمثّل حينها في إنشاء "دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية"، وفقاً لبيان أول نوفمبر 1954.

2ـ مرحلة ما بعد الإستقلال

عرفت بدايات مرحلة الدولة المستقلّة بداية التباعد بين المستوى السياسي والإجتماعي، طغى عليها السعي لبناء دولة بدأت تبتعد عن مضامين الأمن الإنساني لصالح سيطرة الأمن بمفهومه الواقعي. لقد حُدِّدت الكثير من الخيارات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية بصفة انفرادية، وأُبقِي المجتمع في حالة المستقبِل. أثّرت الأحداث التي عرفتها الجهة الغربية للحدود الجزائرية على السياسات الأمنية، وسُخِّرت للسيطرة على التهديد الحدودي إمكانيات كبيرة. لكن مع الإستقرار الحذِر للوضع في الحدود، عرفت الجزائر أزمة خطيرة، لكنّها كانت داخلية هذه المرّة. كانت الأزمة تعني فشل السلطة في تحقيق الأمن الإنساني(الأمن السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي). كلّفت هذه الأزمة بعلاجها الأمني خسائر كبيرة، ولم يكن لها من مخرج سوى اللجوء إلى المستوى السياسي عبر سياسة المصالحة الوطنية.

لا شكّ أنّ مسار المصالحة يتطلّب وقتاً طويلاً ليؤتي ثماره، لكنّ الأكيد أنّ المصالحة الوطنية هي الطريق المؤدّية إلى تحقيق الأمن الإنساني. يقتضي ذلك تفعيل المستوى السياسي للمصالحة، في إطار مشروع وطني يعمل على تغيير المعتقدات والسلوك بما يخدم الأمن والسلم المستقرّ والدائم. تشكّل الثورة الجزائرية نموذجاً واقعياً يمكن الإستفادة منه في هذا المجال. كان من بين أسرار نجاح الثورة التحريرية عقد تحالف بين القيادة السياسية والقاعدة الإجتماعية ضمن مشروع وطني وهو تحرير البلاد، لذلك يمرّ حلّ الأزمة الجزائرية عبر تطبيق نموذج الثورة، ومعاودة المسار الذي انتُهِج بداية من الحركة

الوطنية، مع الإعداد الثقافي والسياسي، تشارك فيه كلّ قوى المجتمع المدني، يكون الهدف من المشروع تحقيق "دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية" كما أرادها الشهداء.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أوّلاً: المراجع العربية

أ. الكتب

1. بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر ،أوروبا والحلف الأطلسي ،المكتبة العصرية ،الجزائر، 2005.
2. بن نبي، مالك. شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1986.
3. شورو ،البشير.الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية ، 2005، منشورات منظمة اليونسكو .
4. هدام، أنور نصر الدين. المصالحة الوطنية في الجزائر، معهد الهوقار، جنيف، الطبعة الأولى، 2007.

ب. المقالات

5. بن شرف مهدي، "تفاقم ظاهرة الهجرة السرّية في الجزائر" في الشرطة، سبتمبر 2008، ص ص 48-50.
6. تلمساني، رشيد. "الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية" في أوراق كارنيجي، مركز كارنيجي للسلام مركز الشرق الأوسط، العدد 7، جانفي 2008.
7. جندي ي، "الشرطة الجوارية في الجزائر" في مجلّة الشرطة، عدد خاصّ، جويلية 2008. ص ص 36- 41.
8. حميد يس، المقاربة البوليسية للظاهرة قابلها تزايد في أعداد الحراقين، الخبر، 23 أوت 2009.
9. سميرة بلعمري، "بلعيز: وفرنا محيطاً قانونياً مشجعاً للإستثمار الأجنبي وآمناً لحركة رؤوس الأموال"، الشروق، 18 ديسمبر، 2008.
10. صالح فلاق شبرة، "امرؤ القيس .. الفقير الذي تحول إلى إرهابي يسرق الدجاج للجماعة السلفية"، الشروق، 10 ماي 2009.

11. غضبان، مبروك، الحق في التنمية والحق في الأمن: مقاربة مقارناتية تطبيقية من منظور حقوق الإنسان، جامعة باتنة 2008، غير منشور.
12. قدادرة عاطف ، إما أن أحرق وإما أن أصبح إرهابيا" .. هكذا يرد الحراقة الجزائريون على الشرطة الإسبانية، الخبر، 23 أوت 2009.
13. -------، العفو الشامل خارج اهتمامات السلطة"، الخبر، 03 سبتمبر، 2009.
14. مصطفى فرحات، "لقاء تاريخي بين الشيخ سعد البريك وحسان حطّاب برعاية الشروق"، الشروق، 06 جويلية، 2009.
15. -------، "لو أنفقت الدولة على المصالحة عُشر ما أنفقته على الإرهاب لانتهت الأزمة"، الشروق، 06 جويلية، 2009.
16. نايت الحسين أحمد، "مشاكل المجتمع في الجزائر: ما بين الجنوح والإنحرافات الحضرية" في الشرطة، سبتمبر 2008، ص ص 42- 48.
17. نائلة، ب، "الجزائر تجاوزت مرحلة الإرهاب الموسّع الذي كان يضرب في كلّ مكان"، حوار مع الدكتور أحمد عظيمي عقيد سابق في الجيش، الشروق، 10 ماي، 2009.

ت. الرسائل الجامعية

18. عادل زقاغ، "إدارة النزاعات الإثنية ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث"، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2004).
19. إبراهيم تيقمونين، "المغرب العربي في ظلّ التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة التوافق والتنافس الفرنسي -الأمريكي أنموذجا"، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسي، جامعة الجزائر، 2005).

ث. التقارير

20. إرث الإفلات من العقاب: تهديد لمستقبل الجزائر: منظّمة العفو الدولية، الطبعة الأولى، لندن، 2009.
21. موجز مضامين التقرير الختامي: هيئة الإنصاف والمصالحة، نوفمبر 2005. المملكة المغربية.

22. حقوق الإنسان في المغرب عند مفترق طرق: منظّمة هيومن رايتس واتش، جوان 2004، نيويورك.
23. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، عمان، 2003.

ثانياً: المراجع الأجنبية

a. livres.

1. BAR-SIMAN-TOV Yaacov (edit), From Conflict Resolution to Reconciliation, 2004. Oxford University Press New York,
2. BOOTH Ken and SMITH Steve (Managing editor), Theory of World Security, Cambridge University Press, New York, 2007.
3. CHANDLER David (Edit), Rethinking Human Rights : Critical Approaches to International Politics, New York, Palgrave Macmillan, 2002.
4. CHAPMAN Audrey R. and SPONG Bernard, (edit), religion and reconciliation in South Africa, Voices of Religious Leaders Templeton Foundation Press Philadelphia and London, 2003.
5. DAGUSAN Jean-François. Le dernier rempart? Forces armée et politiques de défencse au Maghreb, Paris : Edition published, 1998.
6. DODDS Felix and PIPPARD Tim(Edit), Human and Environmental Security UK and USA :VA Earthscan, 2005. An Agenda for Change,
7. GARETH M Winrow. Dialogue With the Mediterranean : The Role of NATO's, Mediterranean Initiative Garland Reference Library of Social Science. Contemporary Issues in European Politics, Taylor & Francis Routledge.
8. GOOLD, Benjamin J And LAZARUS Liora. (Edit), Security and Human Rights, Oregon :Oxford and Portland, 2007.
9. GLASIUS Marlies and Mary KALDOR (Edit), A Human Security Doctrine for Europe Project, principles, practicalities. New York. Routledge, 2006.
10. HEYWOOD Andrew**,** Key Concepts in Politics, Macmilan Press ltd, London,2000.
11. MACFARLANE S Neil and YUEN FOONG Khong, Human Security and the UN, A Critical History, Indiana University Press ,USA,2006 .
12. NEF Jorge, Human Security and Mutual Vulnerability: The Global Political Economy of Development and Underdevelopment, 2nd Edition, Ottawa: International Development Research Center, 1999.
13. RICHMOND Oliver P. (Edit),.The United Nations NEWMAN Edward and. Palgrave, 2001. and Human, New York : Security
14. SHAHRBANOU Tadjbakhsh and ANURADHA M Chenoy,Human Security Concepts and implications, Routledge ,USA and Canada ,2007.
15. SHANI Giorgio and others (Edit), Protecting Human Security in a Post 9/11 World: Critical and Global Insights, New York : Palgrave Macmillan, 2007.
16. THOMAS Caroline, Global Governance, Development and Human Security Pluto Press, Sterling, 2000. The Challenge of Poverty and Inequality,
17. UL HAQ Mahbub, Reflections on Human Development, Oxford University Press, New York,2005.

18. VON TIGERSTROM Barbara, Human Security and International Law, Prospects and Problems. Oregon: Oxford and Portland, 2007.
19. WALTZ Susan E, Human Rights and Reform: Changing the Face of North African Politics, Berkeley: University of California Press, 1995.
20. WEBEL Charles and GALTUNG Johan, Handbook of Peace and Conflict Studie, Simultaneously published in the USA and Canada: Routledge, 2007.
21. WERENFELS Isabelle, Managing Instability in Algeria Elites and political change since 1995, Simultaneously published in the USA and Canada: Routledge, 2007.
22. WILLIAMS Paul D. (Edit), Security Studies: An Introduction, Simultaneously published in the USA and Canada : Routledge, 2008.

b. **Articles**:

23. ADDI Lahouari, « Les partis politiques en Algérie », Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, CNRS Aix-en-Provence, 2005.
24. AIT-CHAALAL Amine, « L'Algérie depuis 1962 : retour sur une histoire contrastée », Revue internationale et stratégique, 2002/2, n° 46, pp 61-72.
25. BYRD William C, « Algérie – Contre-Performances Economiques et Fragilité Institutionnelle », Revue CONFLUENCES Méditerranée - N°45 PRINTEMPS 2003.
26. BUCAILLE Lætitia, « Vérité et réconciliation en Afrique du Sud. Une mutation politique et sociale », Revue Politique étrangère, 2007/2, été, pp. 313-325.
27. HADJ ALI Youcef, « Crise Algérienne: quand la presse parisienne éclipse Sidi Boulegdour », Revue Sud Nord, pp.115-122.
28. KRAUSE Keith, « Approche critique et constructiviste des études de sécurité », pp. 600-612.
29. MARTINEZ Luis, « Algérie: Les Massacres de Civils Dans la Guerre », Revue Internationale de Politique Comparée, Paris, Vol. 8, n° 1, 2001, pp. 43 – 58.
30. ----------, « La sécurité en Algérie et en Libye après le 11 septembre, La politique européenne de sécurité et de défense: impact sur le PEM », EuroMesco Papers, Lisbonne, mai 2003.
31. ----------, «Le cheminement singulier de la violence islamiste en Algérie », Revue Critique internationale, Paris, n°20, juillet 2003, pp.165–177.
32. ----------, « El Qaïda au Maghreb islamique », Revue Sécurité Mondiale, Québec, No 33, mars-avril 2008, pp. 1- 4.
33. MOHSEN-FINAN Khadija, « Dossier_ Mémoires et Réconciliation, 307-309. politique étrangère, 2007/2,été, pp. Introduction », Revue
34. militaire à un niveau ROSOUX Valérie, « Transférer le conflit d'un niveau et de médiations internationales. Expériences de négociations politique,

Entretien avec William Zartman John Hopkins University », Revue Négociations, Décembre 2003, Paris, pp.113-132.
35. STORA Benjamin, « Conflits et champs politiques en Algérie », Revue Politique étrangère, Année 1995, Vol 60, N° 2, pp 329 - 342 .
36. -------, « Avant-propos. L'internationalisation des guerres et de la réconciliation des mémoires », Revue Politique étrangère 2007/2, été, pp. 310-312.

Rapports: .c

37. L'a Crise Algérienne n'est fini : International Crisis Group, 20 octobre 2000, 20 octobre 2000. Rapport Afrique N° 24, Bruxelles,
38. La Concorde Civile, Une Initiative de Paix Manquée : International Crisis Group, Rapport Afrique N° 31, Bruxelles, 9 juillet 2001.
39. Les massacres en Algérie 1992-2004 : MELLAH Salima : Comité Justice pour l'Algérie, Dossier n° 2, Mai 2004.
40. La situation sécuritaire en Algérie : Commission des Recours des Refugiés, CRR-Centre d'information géopolitique, 07 avril 2004.
41. Nationale De La Jeunesse, Eléments De Réflexion Pour Une Politique « Bâtir Un Véritable Projet Pour La Jeunesse Problématique Générale Algérienne », Rencontre Gouvernement/Walis , 2007.
42. Democracy and African Conflicts: Inciting, Mitigating, or Reducing Violence? in Democratization in Africa: Ghana Center for Democratic Progress Towards Institutionalization? 4-6 October 2007. Development What

ثالثاً: مواقع الإنترنت

1. موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
http://www.el-mouradia.dz

2. موقع منظمة العفو الدولية
http://www.amnesty.org

الفهرس

الفهرس

الاهداء

التشكرات

مقدمة 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي

المبحث الأول: مفهوم الأمن الإنساني و فواعيله 06

المطلب الأول: تعريف الأمن الإنساني 07

المطلب الثاني: فواعل الأمن الإنساني 14

المبحث الثاني: مفهوم المصالحة و المقترب التحويلي للصراع 20

المطلب الأول: تعريف المصالحة، أهدافها و أنواعها 20

المطلب الثاني: مفهوم المقترب التحويلي للصراع 33

الفصل الثاني: المصالحة الوطنية في الجزائر

المبحث الأول: سياق إقرار المصالحة الوطنية في الجزائر 39

المطلب الأول: الأزمة السياسية 40

المطلب الثاني: الأزمة الأمنية 43

المبحث الثاني: سياسات الأزمة و أزمة السياسات 56

المطلب الأول: السياسات الأمنية 56

المطلب الثاني: سياسة المصالحة 65

الفصل الثالث: المصالحة الوطنية وفق المتقرب التحويلي للصراع و مستقبلها في الجزائر

المبحث الأول: سياسة المصالحة الوطنية وفق المقترب التحويلي للصراع 76

المطلب الأول: تشخيص الأزمة 76

المطلب الثاني: صيغة و تفاصيل حل الأزمة 82

المبحث الثاني: مستقبل المصالحة في الجزائر وفق الأمن الإنساني 94

المطلب الأول: مستقبل المصالحة وفق الأمن السياسي 97

المطلب الثاني: مستقبل المصالحة وفق الأمن الاقتصادي و الاجتماعي 107

الخاتمة 123

المراجع

الفهرس